جامعة إبن خلدون تيارت

كلية العلوم الإقتصادية، التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مساهمة تراكم رأس المال البشري في النمو الإقتصادي:

دراسة حالة الجزائر

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: مالية

إعداد الطالبتان :

- زروقي رباب
- حركات سليمة

الأستاذ المشرف :

- أمين حواس

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ.....:

السنة الجامعية : 2013- 2014

جامعة إبن خلدون تيارت

كلية العلوم الإقتصادية، التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مساهمة تراكم رأس المال البشري في النمو الإقتصادي:

دراسة حالة الجزائر

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: مالية

إعداد الطالبتان:

- زروقي رباب
- حركات سليمة

الأستاذ المشرف:

- أمين حواس

السنة الجامعية: **2013-2014**

شكر و تقدير

الحمد الله رب العالمين و الصلاة و السلام على سيد المرسلين محمد عليه أفضل الصلاة

و أزكى التسليم و على أهل بيته الطاهرين و صحابته أجمعين

أما بعد :

نتقدم بجزيل شكرنا و فائق تقديرنا و عظيم امتناننا إلى الأستاذ المشرف:

" أمين حواس"

الذي نكن له كل الإحترام و التقدير و الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته القيمة و الهادفة مقتطعا إياها من وقته الثمين و انشغالاته العديدة حيث لم يفوت أي فرصة سانحة لتوجيهنا ومد يد العون لنا ، فكان نعم الأستاذ المشرف الحريص على أمانة البحث العلمي التي قادتنا لإتمام هذا العمل

ونوجه شكرنا الجزيل إلى جميع أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بمناقشة موضوع المذكرة

وفي الأخير لا يفوتنا أن نتقدم بأسمى معالي الشكر لكل من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد بكلمة طيبة أو السؤال عنا.

إهداء

لك الحمد ربي على عظيم فضلك و كثير عطائك لأنه لا يسعنا في هذه اللحظات التي لعلنا

لا نملك أغلى منها أن نهدي هذا العمل المتواضع الى:

ضياء قلبونا ونور بصيرتنا محمد صلوات الله و سلام عليه

وإلى من خصانا برعايتهما و سهرا على راحتنا إلى والدينا الكريمين أطال الله في عمرهما

و إلى جميع أفراد عائلتنا الغالية

حفضهم الله

و إلى رفيقات دربنا كل بأسمائهم

سليمة رباب

فهرس المحتويات

البيان	الصفحة
شكر و تقدير	
اهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
المقدمة العامة	**1-6**
الفصل الأول : دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي	
مقدمة	
المبحث الأول :حقائق حول النمو الاقتصادي	**09**
المطلب الأول : الاختلافات في الدخل فيما بين البلدان	**09**
المطلب الثاني :النمو الاقتصادي و الاختلافات في الدخل	**12**
المطلب الثالث : العوامل المرتبطة بالنمو الاقتصادي	**16**
المبحث الثاني :مفاهيم حول رأس المال البشري	**17**
المطلب الاول : تعريف رأس المال البشري	**18**
المطلب الثاني : عناصر رأس المال البشري	**20**
المطلب الثالث: علاقة رأس المال البشري بالمتغيرات الأخرى	**22**
المبحث الثالث: الأساس النظري للعلاقة بين رأس المال البشري و النمو	**24**
المطلب الأول : استعراض الأدبيات	**24**
المطلب الثاني :نموذج Uzawa -Lucas	**27**
المطلب الثالث: نموذجArrow-Lucas	**29**
خاتمة	
الفصل الثاني: تراكم رأس المال البشري و النمو الاقتصادي في الجزائر	
مقدمة	
المبحث الأول: اتجاهات تراكم رأس المال البشري في العالم	**34**
المطلب الأول: تطور و تقدم التحصيل العلمي في بلدان العالم	**34**

المطلب الثاني : توزيع الانفاق على التعليم في بلدان منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية(OCDE)	**42**
المبحث الثاني: الاستثمار في رأس المال البشري في الجزائر	**45**
المطلب الأول: تطور الاستثمارات التعليمية في رأس المال البشري في الجزائر	**46**
المطلب الثاني : الأهمية النسبية للاستثمارات التعليمية في الجزائر	**54**
المطلب الثالث: مؤشرات رأس المال البشري في الجزائر	**58**
المبحث الثالث: اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر	**62**
المطلب الأول :تطور و معدل النمو الاقتصادي في الجزائر	**66**
المطلب الثاني: الهياكل القطاعية للنمو الاقتصادي في الجزائر	**67**
خاتمة	
الفصل الثالث : محاسبة النمو لدور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر	
مقدمة	
المبحث الأول :الدراسات التجريبية حول العلاقة بين رأس المال البشري و النمو الاقتصادي	**72**
المطلب الأول: الدراسات السابقة	**72**
المطلب الثاني :الدراسات الحديثة(الجديدة)	**74**
المبحث الثاني: الدراسات التجريبية على المستوى الوطني	**75**
المطلب الأول :دراسة دهان محمد (2010)	**75**
المطلب الثاني: دراسة شريفي ابراهيمي (2012)	**80**
المبحث الثالث: دور رأس المال البشري في الجزائر (محاسبة النمو)	**85**
المطلب الأول: منهجية محاسبة النمو	**85**
المطلب الثاني: نتائج الدراسة	**86**
خاتمة	
الخاتمة العامة	
قائمة المراجع	

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1.1	تقديرات توزيع البلدان وفقا للناتج الداخلي الخام الفردي معاملا بppp في 2000،1980،1960	10
2.1	العلاقة ما بين الدخل الفردي و الاستهلاك الفردي العام 2000	11
3.1	العلاقة ما بين الدخل الفردي و العمر المتوقع منذ الولادة لعام 2010	11
4.1	تقديرات توزيع البلدان وفقا لمتوسط معدل الناتج في سنوات 1960، 1980، 2000	13
5.1	تطور الدخل الفردي لعينة من البلدان 1950- 2010	13
6.1	معدل النمو بين 1960و2010 مقابل GDP الحقيقي للفرد في عام 1960 ل105 بلد	15
7.1	معدل النمو بين1960و2010مقابل GDP الحقيقي للفرد في عام 1960 لبلدان OCDE	16
8.1	العلاقة بين متوسط نمو GDP للفرد و متوسط نمو نسبة الاستثمار الىGDP (1960، 2000)	17
9.1	العلاقة بين متوسط نمو GDP للفرد و متوسط سنوات التمدرس(1960- 2000)	17
1.2	متوسط سنوات التمدرس ،حسب مستوى التعليم	39
2.2	التحصيل العلمي الاجمالي للسكان البالغين15 سنة فما فوق	40
3.2	نسبة السكان دون تعليم (15سنة و مافوق)حسب العمر	41
4.2	التطور الاجمالي للإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي في بلدان OCDE ما بين عامي (1995- 2004)	43
5.2	تطور التوزيع الاجمالي للإنفاق العمومي على التعليم في بلدان OCDE عام 1995	44
6.2	تطور التوزيع الاجمالي للإنفاق العمومي على التعليم في لبلدان OCDE عام 2004	45
7.2	التوزيع النسبي المتوسط الاجمالي للإنفاق العمومي على التعليم في الجزائر (1963- 1970)	49
8.2	التوزيع النسبي المتوسط الاجمالي للإنفاق العمومي على التعليم في الجزائر (1996- 2007)	53
9.2	الأهمية النسبية للإنفاق العمومي الجاري على التعليم بالمقارنة مع باقي القطاعات	56

11.2	الأهمية النسبية للإنفاق العمومي على التعليم بالمقارنة مع باقي القطاعات	58
12.2	تطور معدل نمو(GDP)الحقيقي خلال الفترة (1990-2010)	65
1.3	تطور سنوات التمدرس في الجزائر	77
2.3	رأس المال البشري في الجزائر	77
3.3	الإتجاه العام الخطي للتطور النسبي لرأس المال البشري في الجزائر	78
4.3	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر	89
5.3	تطور معدل نمو رأس المال المادي و رأس المال البشري	89
6.3	تطور المركبات الأساسية للنمو الاقتصادي في الجزائر	90
7.3	تطور دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر	90
8.3	تطور مساهمة رأس المال البشري في النمو الاقتصادي	91

قائمة الجداول

المقدمة العامة

المقدمة العامة

تعمل نظريات النمو الاقتصادي في جوهرها على إظهار طبيعة العناصر الرئيسية التي تحدد بشكل كبير المعدل الذي من أجله ينمو المستوى العام لإنتاج بلد ما. و بالتالي، المساهمة في فهم أسباب ثراء الأمم و إعطاء تفسيرات مقبولة للتفاوت في الأداء الإقتصادي فيما بين الدول. في الواقع، هناك توافق عام بين الاقتصاديين على أن العوامل الأساسية المحددة لإتجاه معدل النمو الاقتصادي تكمن في ميول المجتمع للإدخار (الذي يحدد معدل تراكم رأس المال المادي)، الاستثمار في التعليم، التدريب، و الصحة (الذي يحدد معدل تراكم رأس المال البشري)،تدفق الاختراعات أو الابتكارات (الذي يحدد معدل نمو الإنتاجية)،نمو حجم السكان و إلى حد ما وفرة الموارد الطبيعية.

الموضوع الرئيسي لهذا البحث هو محاولة كشف الرابط الموجود بين تراكم رأس المال البشري و النمو الاقتصادي Economic Growth على المدى الطويل. ففي الوقت الذي سلطت فيه مختلف الأدبيات النظرية و الدراسات التجريبية الضوء على عدد من المحددات الإقتصادية، السياسية ،المؤسساتية و الاجتماعية لمعدل النمو الإقتصادي على المدى الطويل ،اخترنا التركيز على محدد واحد هو "رأس المال البشري" بالنظر إلى دوره المركزي في عملية رفع و تسريع معدل النمو و التي أكدته العديد من الأبحاث العلمية و السياسات الإقتصادية في عدد من بلدان العالم. فرأس المال البشري Human Capital أو "الاستثمار في العنصر البشري" من العناصر المهمة في تحقيق التنمية المستدامة إلا أن هذا الدور لا يمكن أن يكون فعلا دون إكتساب المعرفة و الخبرة التي يتم إكتسابها من تعليم الذي يمثل تحديا كبيرا للعديد من الدول منها العربية، إلى توسيع مهارات الفرد و إيجاد المزيد من الخيارات المتاحة أمامه كما تهدف إلى تحسين المستويات العلمية و الثقافية و الإجتماعية ،و تطوير مهارات الأفراد فضلا عن توفير فرص للإبداع. فعنصر الإستثمار في رأس المال البشري يرتبط بمجالات العمل المختلفة ، و يتجسد في إدارة الموارد المختلفة بكفاءة و فعالية متميزة لتقديم شيء جديد أو إبتكار نشاط إقتصادي جديد ، لتحقيق معدلات نمو مرتفعة و مستديمة .

أهداف البحث

لاشك أن أي بحث علمي يسعى لتحقيق أهداف معينة سواء في الجانب النظري أو التطبيقي، و فيما يخص هذه الدراسة حول أثر تراكم رأس المال البشري على النمو الإقتصادي فهي تهدف لتحقيق مجموعة من الأهداف لعل من أهمها:

- تبيان مكانة وأهمية رأس المال البشري في الفكر الإقتصادي والدور الذي لعبه في التطور الإقتصادي للدول.

- محاولة إستقراء بعمق علمي، و تأصيل منهج منظم لبعض الإسهامات المعرفية المقدمة من طرف العديد من الباحثين في هذا المجال.

-محاولة التأكيد على الدور المتنامي الذي يلعبه رأس المال البشري كأحد أهم العوامل المؤثرة على النمو الإقتصادي.

-تحديد مختلف البدائل والحلول الممكنة لتفادي الإنعكاسات السلبية التي من الممكن أن تعيق عمليات التنمية الإقتصادية في الجزائر، للنهوض بالإقتصاد الوطني وترقيته كباقي الإقتصاديات الصناعية على ضوء نتائج هذه الدراسة.

أسباب إختيار الموضوع

إن الدوافع و الأسباب التي أدت بنا إلى معالجة هذا الموضوع دون غيره نجملها فيما يلي:

-إندراج موضوع البحث في إطار المواضيع المتجددة و التي تدور حولها نقاشات مستفيضة باستمرار.

-الرغبة الذاتية و الميل الشخصي في معالجة و دراسة مواضيع ذات الإهتمام الدولي.

-الرغبة في تشجيع هذا النوع من البحوث نتيجة ندرة الدراسات التحليلية و الكمية التي تناولت بعمق إشكالية علاقة رأس المال البشري بالنمو الإقتصادي في الجزائر ،و بهذا البحث يمكن إتاحة مقارنة نظرية يمكن لباحثين آخرين إختبار مدى صحتها و نجعتها.

-تعدد أبعاد الموضوع و تشعبه مما يجعل الموضوع شيقا للبحث و الإثراء .

-محاولة إثراء المكتبة الوطنية بهذا العمل المتواضع.

صعوبات البحث

تلخصت صعوبات البحث أساسا في: كثرة المراجع مع جزئيتها (تناول لجزء من الموضوع وبما يتفق مع الغرض الذي تسعى إليه)، مع إستحالة الإحاطة والتمحيص لكل الجوانب ووجهات النظر واستنتاج أصحها، فكلها تحمل جزءا من الحقيقة مما يستدعي عمل مجموعات وليس أفراد. بالإضافة إلى كثرة مصادر البيانات والإحصائيات بما يوافق عادة وجهة نظر أصحابها.

الدراسات السابقة والجديدة

لقد حظي الأدب الإقتصادي التجريبي بالعديد من الدراسات التي إهتمت بتحليل العلاقة بين رأس المال البشري و النمو الاقتصادي، و فيما يلي نشير إلى أهم الأبحاث الأكاديمية و العلمية في هذا المجال :

- دراسة Barro (1991)حول المحددات التجريبية للنمو الاقتصادي على المدى الطويل ،و على الرغم من أنها لم تعالج دور رأس المال البشري بشكل محدد ،إلا أنه إستطاع إبراز أهمية رأس المال البشري كمحرك رئيسي في عملية النمو الإقتصادي .و يستخدم التحصيل العلمي "كتقريب" لرأس المال البشري لتفسير الإختلافات بين البلدان في معدلات النمو الإقتصادي .و يكشف Barro أن التحصيل التعليمي للسكان البالغين في بلد ما يرتبط بشكل إيجابي و معنوي بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في الفترة اللاحقة.

- دراسة Mankiw, Romer, and Weil (1992)التي قدمت التبرير النظري للدور المركزي في عملية النمو، حيث أظهر النموذج المقدم في الدراسة أن إدراج رأس المال البشري (كمدخل) في دالة الإنتاج الكلي ،أسفر عن إعادة تخصيص حصص عوامل الإنتاج في الدخل بما يتفق مع الأدلة التجريبية. ويركز النموذج التجريبي (نموذج Solow الموسع) على تراكم رأس المال البشري إلى جانب تراكم رأس المال المادي كما يتوقع النموذج أن الاختلافات في نصيب الفرد من الناتج فيما بين البلدان يمكن تفسيرها من خلال الإختلافات الحاصلة في الإدخار، التعليم، ونمو السكاني، والذي تم التحقق منه تجريبيا.

- دراسة Benhabib and Spiegel (1994)التي يقوم على إتباع المنهجية التقليدية ل"محاسبة النمو" الذي يحدد نمو الناتج بتراكم المدخلات زائدا نمو الإنتاجية الكلية للعوامل (Total Factor Productivity, TFP). و تمثل نقطة الإنطلاق و التجدد التي تضيفها هذه الدراسة إلى هذا النهج في إعتبارها لرأس المال المادي و العمل كمدخلات (تقليدية) ،و نمذجة رأس المال البشري كمساهم في نمو TFP بدلا من إعتباره مدخلا في الإنتاج الكلي .و تأخذ مساهمة رأس المال البشري في نمو TFPشقين أساسيين: (1) إنه يحدد السرعة التي يمكن لبلد ما من خلالها تقليص الفجوة بين مستوى TFP لديها ومستوى TFP في حدود التكنولوجيا أو ما يسمى "تأثيرات اللحاق بالركب "Catch-up effect (2) يعمل رأس المال البشري على تحديد الوتيرة التي يمكن لبلد ما أن يكيف و يطبق التكنولوجيا الأجنبية محليا ،أو ما يسمى "تأثيرات التقليد Imitation effect " أو "تأثيرات النمو الداخلي".

الإشكالية

أولت الجزائر على غرار كثير من البلدان النامية إهتماما خاصا بقطاع التعليم منذ بداية مرحلة الإستقلال في عام 1962 ،و يترجم ذلك عمليا التطور الحاصل في معطيات نظام التعليم بمختلف مستوياته هذا التطور الكمي المعتبر أملى على الدولة تخصيص موارد مهمة لقطاع التعليم من أجل مجانية الطلب الإجتماعي المتنامي على التعليم ،حيث تعتبر معدلات الإنفاق المطلق و المتنامي على هذا القطاع من أعلى المعدلات في العالم ، وتبعا لما سبق، فإن الإهتمام الكبير بقطاع التعليم في الجزائر ، يمكن فهمه على أساس هدفها في حد ذاته من جهة و باعتباره وسيلة لتحقيق التنمية من جهة أخرى . لذا تعتبر سياسة تكوين رأس المال البشري في مجال التعليم وسيلة ،بحيث لا يمكن الإستغناء عنها في تحديد نموذج تنموي الذي حددت معالمه في إستراتيجية تنمية شاملة و المتمثلة في كفاءات تتحكم في الطرق الحديثة للتكنولوجيا ، بتطبيق سياسة ترشيد الموارد المالية و البشرية . و بناءا على هذا التقدم فإن المشكلة الأساسية التي تطرحها هذه الدراسة تتمثل في:

ما مدى مساهمة تراكم رأس المال البشري في النمو الإقتصادي في الجزائر ؟

ويمكن تفريع هذه الإشكالية إلى العديد من الإشكاليات الفرعية و التي سنحاول الإجابة عليها من خلال محتويات هذا البحث:

- ماهي الآليات التي يؤثر بها رأس المال البشري على النمو الإقتصادي ؟ هل يختلف تأثير رأس المال البشري على معدلات النمو الإقتصادي من بلد إلى آخر؟

- لماذا يعد الإنفاق على التعليم إستثمارا في رأس المال البشري و من يمول هذا الإستثمار؟

- ماهي العلاقة الموجودة بين الاستثمار في رأس المال البشري و بين زيادة معدلات نمو دخل الفرد والمجتمع في جزائر؟

فرضيات البحث

لكي نجيب على الإشكالية الرئيسية و الإشكاليات الفرعية و نتعمق في دراستها ،و نضع منهجا للبحث، فإننا نقترح مجموعة من الفرضيات التي نراها تساهم في بلورة و تحديد معالم الموضوع و المتمثلة فيما يلي:

- هناك إتفاق عام على أن رأس المال البشري يلعب دورا حاسما في رفع معدلات النمو الإقتصادي في بلدان العالم لكن بدرجات متفاوتة.

- يمكن لرأس المال البشري أن يؤثر على عدد من العوامل الهامة التي تؤثر على عملية النمو الإقتصادي كتراكم عوامل الإنتاج ، وجود التأثيرات الخارجية ، التعليم والتعلم بالممارسة، و أنشطة البحث والتطوير...الخ.

- الإنفاق على التعليم هو إستثمار في الرأس المال البشري يقع على عاتق السلطات العمومية ،و يعد التعليم من أهم الركائز الرئيسية لتحقيق التنمية الإقتصادية.

- تساهم الاستثمارات في رأس المال البشري بشكل ايجابي في رفع معدلات النمو في الجزائر لكن بحصة أقل مقارنة مع مساهمة الاستثمارات في رأس المال المادي.

المنهج العلمي المتبع، فترة الدراسة ومصادر البيانات

بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة سنعمد إلى إستخدام المنهج النظري الرياضي، بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي ،حيث قمنا بالتطرق لمحاولة إيجاد العلاقة بين نظريتي رأس المال البشري و النمو الإقتصادي هذا من جهة، ومن جهة أخرى يتمثل إستخدام المنهج التحليلي لوصف مختلف اتجاهات جوانب الإستثمار في رأس المال البشري على الصعيد الدولي والمحلي.

أما في الجانب التطبيقي، تم إتباع المنهج التحليلي الكمي المشتمل على منهج "محاسبة النمو "Growth Accounting" لدراسة مدى مساهمة رأس المال البشري (من بين عوامل الإنتاج الأخرى) في النمو الإقتصادي في الجزائر .

أما مصادر البيانات فهي عموما عبارة عن مجموعة من المراجع من الكتب و الأبحاث و تقارير المنظمات العالمية المختلفة و المتخصصة و التقارير الدولية و الحكومية، بالإضافة إلى بعض الدراسات الأكاديمية و العلمية و التي أجريت لأغراض مختلفة.

خطة وتبويب العمل

حتى نتمكن من الإلمام بجوانب هذا البحث وتحليل الإشكالية المطروحة، ومحاولة اختبار الفرضيات المذكورة سابقا، اعتمدت الدراسة على التحليل المنهجي التالي الذي يتضمن مقدمة و ثلاث فصول وخاتمة:

حيث سنقدم في الفصل الأول عرضا موجزا للدور الذي يلعبه رأس المال البشري في النمو الاقتصادي من خلال تقديم بعض الحقائق المجردة بشأن ظاهرة النمو الاقتصادي ،و أهم العوامل المرتبطة

به، ومن ثم الحديث عن رأس المال البشري و إبراز أهمية ثم نستعرض بعض الأدبيات التي عالجت العلاقة الموجودة بين الإستثمار في رأس المال البشري و النمو الإقتصادي .

ويعمل الفصل الثاني على إبراز أهم الإتجاهات الأخيرة فيما يتعلق بتطور رأس المال البشري على الصعيد العالمي و الوطني ،ومن ثم محاولة تسليط الضوء على أهم التحصيلات العلمية للبلدان النامية والمتقدمة ،و تقديم بعض البيانات المتعلقة بعملية تراكم رأس المال البشري في العالم ، ثم الحديث عن التقدم الذي أحرزته الجزائر في مجال الإستثمار في رأس المال البشري(في جانب التعليم فقط)، ثم بعد ذلك سنقدم بشكل موجز أهم إتجاهات النمو الإقتصادي في الجزائر عن طريق دراسة تطور معدل النمو الإقتصادي و توضيح الهيكل القطاعي للنمو في الجزائر .

أما في الفصل الثالث سنقوم باستعراض مجمل الدراسات التطبيقية التي أثارت موضوع الإستثمار في رأس المال البشري ،و مدى إرتباطه بالنمو الإقتصادي من خلال استعراض أهم الدراسات السابقة و الحديثة ،و كذا الدراسات التجريبية على المستوى الوطني ،لنصل بذلك إلى معرفة مدى مساهمة عنصر رأس المال البشري في عملية محاسبة النمو الإقتصادي .

أثناء بلورة هذه العناصر سوف نسعى إلى الإجابة عن كل هذه التساؤلات المطروحة، لكي نصل في الأخير إلى الإستنتاجات والنتائج المرجوة من خلال هذه الدراسة. ولعل هذه الدراسة المتواضعة تكون ذات فائدة، وتساعدنا على إثراء وتطوير البحث وإضافة الشيء الجديد إلى معرفتنا.

الفصل الأول:

دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي

مقدمة

إن من أهم الأهداف التي تسعى المجتمعات الإنسانية إلى تحقيقها بكل الوسائل المتاحة هي تحسين المستوى المعيشي لأفرادها و زيادة رفاهيتهم، و هذا لا يتم إلا في إطار تحسين الأداء الاقتصادي لهذه المجتمعات عن طريق زيادة معدلات النمو الاقتصادي و تحقيق تنمية مستدامة.في هذا الجانب، سلطت مختلف الأدبيات النظرية و الدراسات التجريبية الضوء على عدد من المحددات الاقتصادية،السياسية المؤسساتية و الاجتماعية لمعدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل، اخترنا التركيز على محدد واحد هو "رأس المال البشري" بالنظر الى دوره المركزي في عملية رفع و تسريع معدل النمو والتي أكدته العديد من الأبحاث العلمية والسياسات الاقتصادية في عدد من بلدان العالم.فراس المال البشري Human Capital أو "الاستثمار في العنصر البشري" يهدف الى توسيع مهارات الفرد وإيجاد المزيد من الخيارات المتاحة أمامه كما تهدف الى تحسين مستويات العلمية و الثقافية والاجتماعية، وتطوير مهارات الأفراد فضلا عن توفير فرص للإبداع . فالعنصر البشري بما لديه من قدرة على التجديد والإبداع والابتكار يمكنه أن يتفوق على ندرة الموارد الطبيعية، وإلا يصبح عائقا أمام التقدم، إذا لم يتم استغلال طاقات المجتمع العلمية والإنتاجية بشكل امثل.

الغرض الرئيسي لهذا الفصل هو التعرف على الدور الذي يلعبه رأس المال البشري في النمو الاقتصادي. لذلك، يقدم المبحث الأول بعض الحقائق المجردة بشأن ظاهرة النمو الاقتصادي واستكشاف أهم العوامل المرتبطة به ثم نقوم في المبحث الثاني بالحديث عن رأس المال البشري وإبراز أهميته، أما المبحث الثالث نستعرض العديد من الأدبيات التي عالجت العلاقة الموجودة بين الاستثمار في رأس المال البشري والنمو الاقتصادي.

المبحث الأول:حقائق حول النمو الاقتصادي

اهتم الاقتصاديون منذ فترة طويلة في البحث عن بعض الحقائق الأساسية و الإجابة عن الأسئلة الرئيسية بشأن مصادر النمو الاقتصادي و أسباب الاختلاف في الدخل والثروة و الأداء الاقتصادي لمختلف البلدان.في هذا الصدد، يعتبر التباين الواسع في معدلات نمو الناتج بين البلدان الغنية و الفقيرة حقيقة اقتصادية موثقة بشكل جيد.فقد اتبعت البلدان التي تملك مستويات مماثلة لمتوسط دخل الفرد انماطا متباينة للغاية في وقت لاحق ، ففي حين وقعت بعض البلدان في ما يسمى "فخ التخلف " أو الركود على المدى الطويل ، كانت بلدان أخرى قادرة على الحفاظ على معدلات نمو مرتفعة .

المطلب الأول: الاختلافات في الدخل فيما بين البلدان

اليوم، نعيش في ظل وجود اختلافات كبيرة جدا في دخل الفرد و نصيب العامل من الناتج بين البلدان.فالبلدان التي تقع في أعلى مركز توزيع الدخل العالمي هي اغنى 30 مرة من تلك التي تقع في اسفل السلم.فعلى سبيل المثال ، في عام 2010 ، بلغ الناتج الداخلي الخام (Gross Domestic Product,GDP) للفرد في الولايات المتحدة حوالي 47000 دولار(الدولار الامريكي لسنة 2010 و معدلة بتعادل القدرة الشرائية PPP).على نقيض ذلك ، نجد دخل الفرد في العديد من البلدان الأخرى جد منخفض: حوالي 15000 دولار في المكسيك ،7570 دولار في الصين ، و حوالي 3560 دولار في الهند ،و فقط 1000 دولار في نيجيريا و جد منخفض في بعض البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء مثل مالي ، تشاد ، اثيوبيا.

الشكل 1.1 يقدم نظرة أولية حول تلك الاختلافات، فهو يوضح التقديرات حول توزيع الناتج الفردي (المعدل ب PPP) لمجموعة مختارة من البلدان في عام 1980 1960،و 2000.هناك العديد من المميزات الجديرة بالذكر : أولا ، تبين كثافة منحنى عام 1960 بعد 15 عاما من نهاية الحرب العالمية الثانية ،أن معظم البلدان كان لديها دخل فردي يقل عن 1500 دولار (بالدولار الامريكي لعام 2000) ،كما أن نمط التوزيع يدور حول مستوى دخل 1250 دولار.أما التحول الحقيقي للتوزيع في عامي 1980 و2000 فيظهر نمو متوسط الدخل الفردي لأربعين سنة الماضية.ففي عام 2000، لازال نمط التوزيع يدور حول مستوى 3000 دولار ، لأنه يظهر الأن تركيز أخر للبلدان حول مستوى دخل فردي يتراوح ما بين 20000 دولار الى 30000 دولار.تقدير كثافة منحنى عام 2000 يظهر التفاوت الكبير

في الدخل الفردي في الوقت الراهن بين البلدان ، كما أنه يعكس حقيقة أن فجوة الدخل ما بين البلدان الغنية و الفقيرة قد اتسعت بشكل ملحوظ بين عامي 1960 و 2000.[1]

الشكل 1.1. تقديرات توزيع البلدان وفقا للناتج الداخلي الخام الفردي معدلا بPPP في 1960، 1980، 2000.

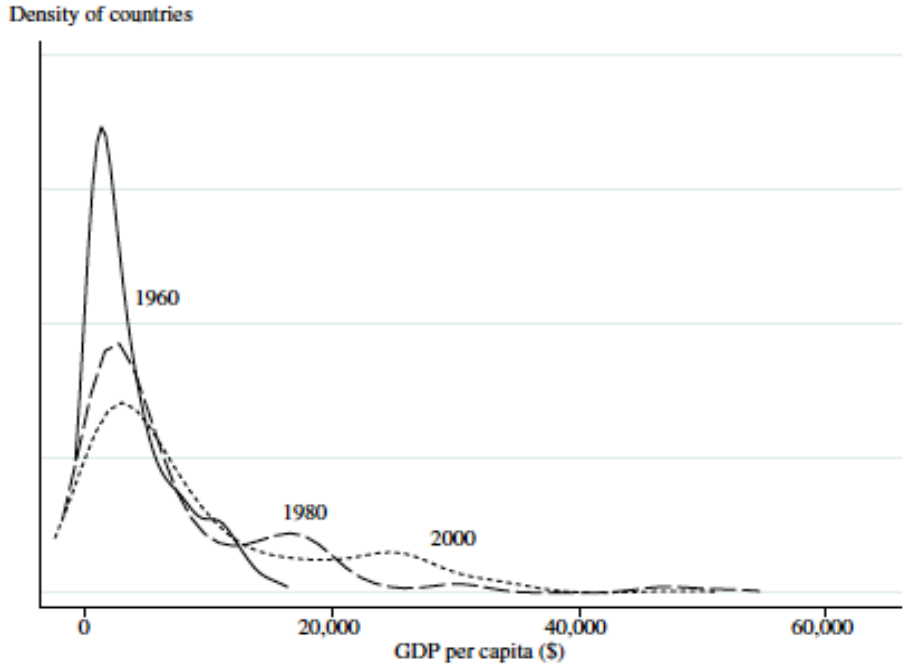

Source : Acemoglu, op.cit., p.4

لكن هل يجب أن نهتم بالفوارق الموجودة في الدخل بين البلدان ؟ الجواب بالتأكيد هو نعم.السبب في ذلك يرجع إلى حقيقة أن وجود مستويات مرتفعة من الدخل تعني أو تعكس مستويات عالية من المعيشة.فبإجراء مقارنة بسيطة بين بلد غني متقدم مع أخر أقل تقدما ،فإننا نلاحظ وجود اختلافات لافتة للإنتباه في نوعية الحياة ،مستوى المعيشة و الصحة.

تقدم الأشكال 2.1 و3.1 لمحة عن هذه الاختلافات، كما أنها تصور العلاقة الموجودة ما بين الدخل الفردي لعام 2000 والاستهلاك الفردي والعمر المتوقع منذ الولادة في نفس السنة. هذه الأشكال توثق على وجود ارتباط قوي بين الاختلافات في الدخل الفردي والاختلافات في مستويات الاستهلاك والصحة (مقاسا بالعمر المتوقع).لذلك ، فإن أغنى البلدان ليست فقط منتجة بأكثر من 30 مرة قدر ما تنتجه أفقر البلدان لكنها أيضا تستهلك بمقدار 30 ضعفا مقارنة مع افقر البلدان. وبالمثل ،

[1]- Acemoglu, D. (2009), *Introduction to Modern Economic Growth*, Princeton University Press, USA,p.3.

الاختلافات في مستويات الصحة ما بين البلدان هي جد لافتة للنظر. ففي حين أن متوسط العمر المتوقع منذ الولادة يصل إلى 80 عاما في أغنى البلدان ،فإنه ينحصر فقط ما بين 40 إلى 50 عاما في البلدان الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء .هذه الاختلافات تصور بصورة واضحة الاختلافات الضخمة في مستويات الرفاهية فيما بين البلدان.[2]

الشكل 2.1. العلاقة مابين الدخل الفردي و الاستهلاك الفردي لعام 2000.

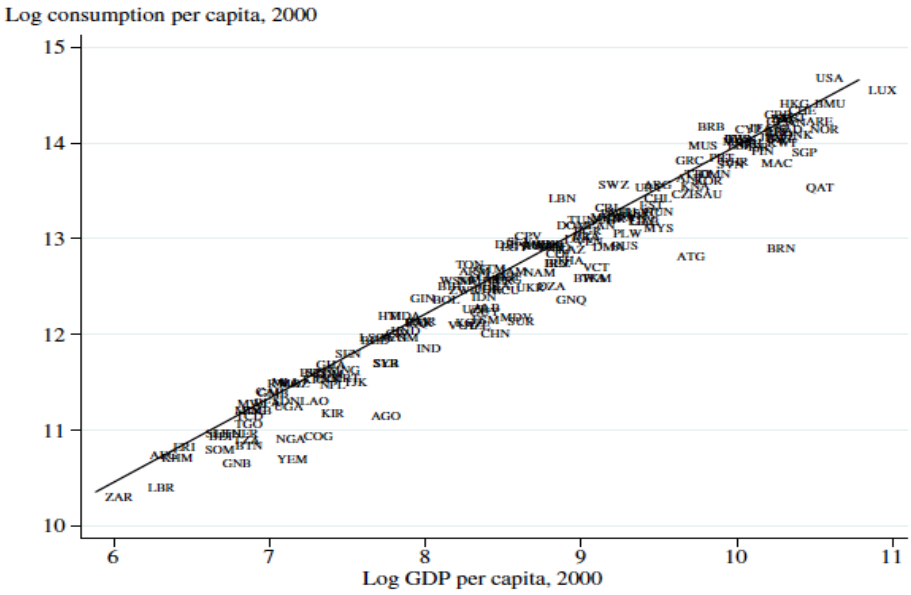

Source : Acemoglu, op.cit., p.7.

الشكل 3.1. العلاقة مابين الدخل الفردي و العمر المتوقع منذ الولادة لعام 2010.

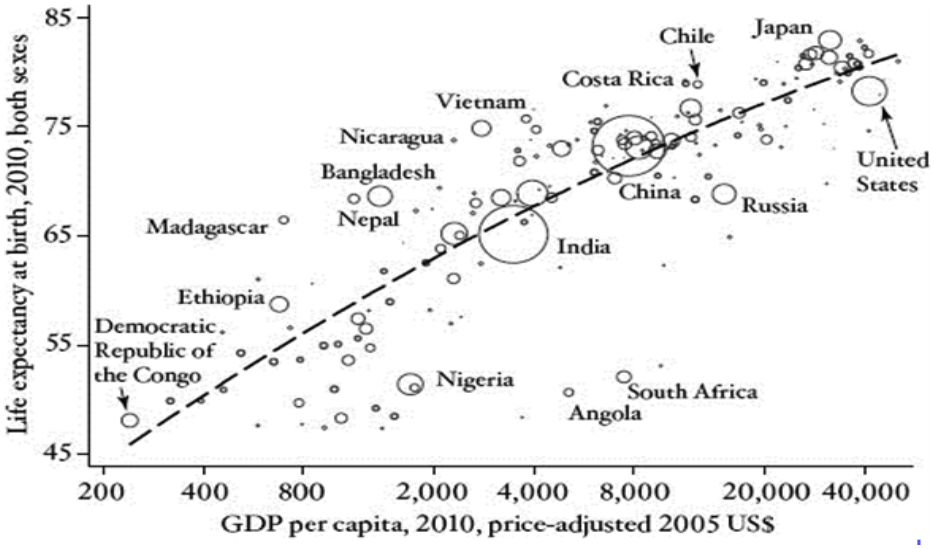

Source : Deaton, op.cit., p.24.

[2]- Deaton ,A.(2013), *The Great Escape: Health, Wealth, and The Origins of Inequality*, Princeton University Press, USA, p.23.

فهم لماذا أصبحت بعض البلدان جد غنية في حين البلدان أخرى هي جد فقيرة هو في الحقيقة واحد من أهم، أو ربما الأكثر أهمية، تحدي يواجه علم الاقتصاد.هذا مهم جدا بسبب أن هذه الفوارق في الدخل لديها انعكاسات خطيرة وعواقب كبيرة على مستويات الرفاهية .كما أن دراسة هذه الفوارق المذهلة ستسمح بتسليط الضوء على الكيفية التي تعمل بها الاقتصاديات في احداث التقدم الاقتصادي في حين تعجز (تفشل) اقتصاديات أخرى في ذلك.

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي و الاختلافات في الدخل

كيف يمكن لبلد ما أن يكون 30 مرة أكثر ثراءا من بلد أخر ؟ الجواب ببساطة يكمن في وجود اختلافات في معدلات النمو فيما بين البلدان.لتوضيح ذلك ، ليكن لدينا بلدين A و B ، لديهما نفس المستوى الأولي (الابتدائي) للدخل في نفس الوقت.لنفترض الأن أن البلد A ينمو بمعدل 0 % ، إذن فإن الدخل الفردي سيبقى مستقرا ،في حين ينمو البلد B بمعدل 2 % سنويا.في ظرف 200 عاما، سيصبح البلد B غنيا 52 مرة من البلد A . لذلك ، فإن الولايات المتحدة هي غنية جدا مقارنة مع نيجيريا لأنها حافظت على معدلات نمو بشكل مستقر على مدى فترة طويلة من الزمن على عكس نيجيريا.

يظهر الشكل 4.1 كثافة معدلات النمو الاقتصادي ما بين البلدان لسنوات 1960، 1980 2000.معدل النمو في عام 1960 يشير إلى متوسط (الهندسي) معدل النمو للفترة مابين 1950-1969،معدل النمو في عام 1980 (متوسط معدل النمو للفترة ما بين 1970-1989)،و معدل النمو في عام 2000 (متوسط معدل النمو للفترة ما بين 1990-2000).يبين الشكل بوضوح أنه في كل فترة زمنية ، هناك تفاوت كبير في معدلات النمو.

أما الشكل 5.1 يقدم نظرة أخرى حول الأنماط الاختلاف من خلال اظهار تطور GDP الفرد لعينة من البلدان ما بين 1960-2010. في الجزء العلوي من هذا الشكل، يمكن أن نرى أن GDP الفرد في الولايات المتحدة و المملكة المتحدة يتزايد بوتيرة مستقرة، مع نمو أسرع بقليل في الولايات المتحدة، حيث أن الفجوة (النسبية) بين البلدين اتسعت في عام 2010 مما كانت عليه في عام 1960. في حالة اسبانيا التي بدت فقيرة جدا مقارنة بالولايات المتحدة و المملكة المتحدة في بداية الفترة، إلا أنها استطاعت أن تنمو بشكل أسرع ما بين 1960 إلى منتصف السبعينات، مقلصة الفجوة التي بينها وبين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. أما البلدان التي تظهر نموا جد سريع في هذا الشكل هي سنغافورة، كوريا الجنوبية، وبوتسوانا. فسنغافورة بدأت فقيرة جدا من المملكة المتحدة واسبانيا في الستينات، لكنها استطاعت تحقيق نمو سريع جدا ومع منتصف التسعينات أصبحت أكثر غنى من كليهما. أما كوريا

الجنوبية فقد سلكت نفس المسار ،على الرغم من أنها بدت أفقر من سنغافورة و نمت بسرعة أقل ،في نهاية الفترة لا تزال أفقر قليلا من اسبانيا.

الشكل 4.1.تقديرات توزيع البلدان وفقا لمتوسط معدل نمو الناتج الفردي في سنوات 1960، 1980، 2000.

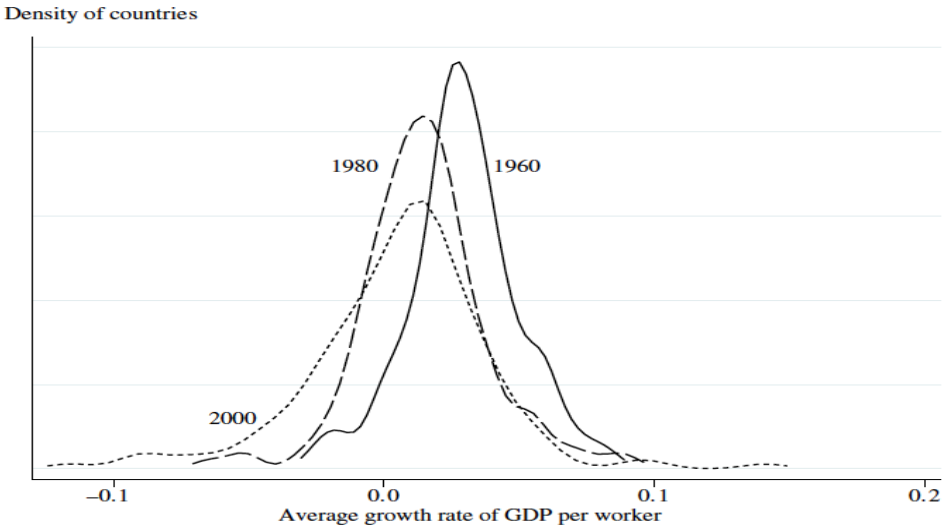

Source : Acemoglu, op.cit., p.10.

لشكل 5.1.تطور الدخل الفردي لعينة من البلدان ، 1950-2010.

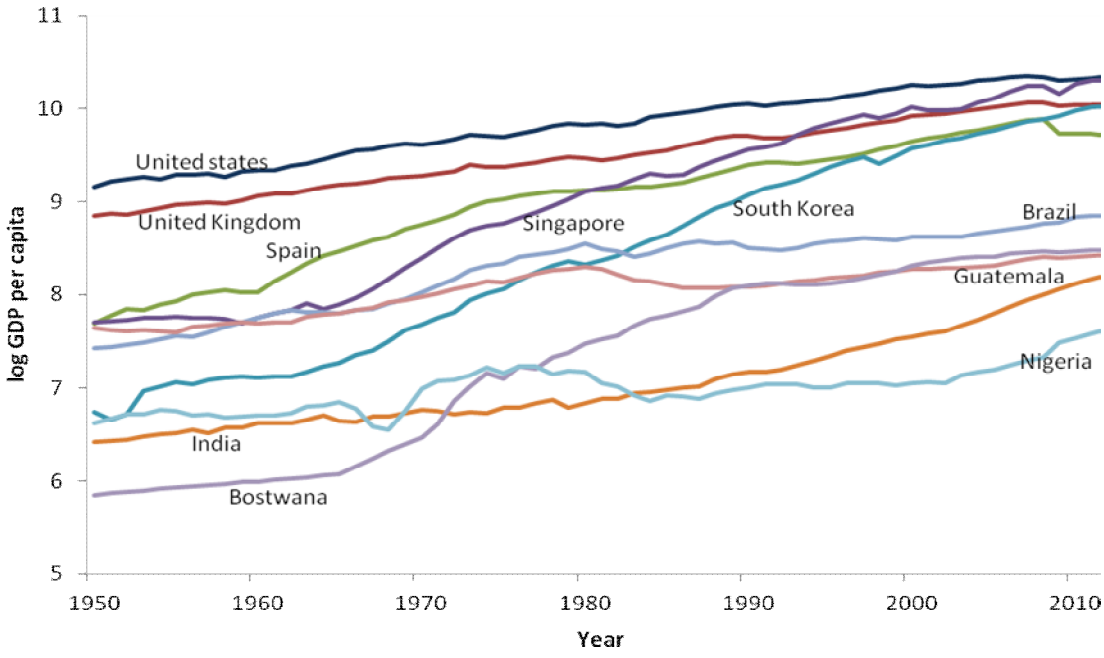

Source: Based on Bolt, J., and Van Zanden, J.L.(2013).The first update of the Maddison project: re-estimating growth before 1820. *Maddison Project Working Paper 4.*

فيما يتعلق ببلدان امريكا اللاتينية ممثلة بالبرازيل و غواتيمالا ، فالشكل يبرز بصورة واضحة ما يطلق عليه غالبا " المحنة الاقتصادية " لأمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب.فالبرازيل على سبيل المثال ، تظهر أغنى من سنغافورة ، كوريا الجنوبية ، و بوتسوانا كما أنها حققت معدلات نمو سريعة نسبيا في الفترة ما بين 1960 و 1980.لكن مع حلول عام 1980 و صاعدا ،واجهت البرازيل حالة الركود الاقتصادي ،حتى أنه بحلول عام 2010 اصبحت سنغافورة ، كوريا الجنوبية ، و بوتسوانا اكثر ثراءا من البرازيل .

أخيرا، انطلقت نيجيريا والهند من مستويات مماثلة لمتوسط دخل الفرد لبوتسوانا إلا أنها شهدت معدلات نمو ضئيلة في الثمانينات. فمع بداية الثمانينات، شهد الاقتصاد الهندي نموا سريعا نسبيا، إلا أنه لم يكن بالقدر الكافي للالحاق بركب الدخل الفردي للبلدان الأخرى المدرجة في الشكل. أما نيجيريا و بنمط مألوف و معتاد للأسف لبلدان افريقيا جنوب الصحراء ، تواجه انكماشا في GDP للفرد، حيث أصبحت بحلول عام 2000 أكثر فقرا مما كانت عليه في عام 1960.

الأنماط الموضحة في الشكل 5.1 هي ما نود أن نفهمه و نفسره.لماذا كانت الولايات المتحدة أكثر البلدان ثراءا و قادرة على النمو بوتيرة ثابتة بعد ذلك ؟ و كيف استطاعت سنغافورة ، كوريا الجنوبية ، و بوتسوانا ان تنمو بوتيرة سريعة لمدة 40 عاما ؟ و لماذا نمت اسبانيا بوتيرة سريعة نسبيا لنحو 20 عاما ، لكنها بعد ذلك تباطأت ؟و لماذا شهدت البرازيل و غواتيمالا ركودا خلال الثمانينات ؟ و من هو المسؤول عن أداء النمو المخيب في نيجيريا ؟

لقد قمنا بتوثيق الاختلافات الكبيرة في دخل الفرد بين البلدان، التباعد في الثروات الاقتصادية خلال فترة ما بعد الحرب و لقد ركز التحليل على التوزيع "غير المشروط " لدخل الفرد.بمعنى أدق ، القينا الضوء فيما إذا كانت الفجوة في الدخل بين بلدين تزيد أو تنقص بغض النظر عن " خصائص " تلك البلدان (على سبيل المثال ،المؤسسات ، السياسات ، التكنولوجيا ، أو حتى الاستثمار).بدلا من ذلك، يمكننا التعرف على التوزيع " المشروط Conditional Distribution " (أنظر على سبيل المثال، Barro and Sala-i-Martin, 1992).في هذا الصدد ، السؤال الذي يطرح نفسه هو : هل الفجوة الاقتصادية بين البلدان التي تتشابه في الخصائص الملحوظة أصبحت اضيق أو أوسع عبر الزمن؟. عند النظر في التوزيع المشروط لدخل الفرد عبر البلدان، فإن الصورة التي تبرز هي وجود تقارب مشروط : ففي فترة ما بعد الحرب ، تقلصت فجوة الدخل بين البلدان التي تتشارك في نفس الخصائص عبر الزمن (على الرغم من أنه يتم ببطء شديد).

يظهر الشكل 6.1 بين متوسط معدل النمو بين 1960 و 2010 و GDP الحقيقي للفرد في عام 1960 لعينة تتكون من 105 بلدا غنيا و فقيرا. فعدم وجود نمط معين لأغلبية النقاط(التي تمثل البلدان) يثبت عدم وجود أي علاقة بين المستوى الإبتدائي لـــ GDP الحقيقي للفرد في عام 1960 و متوسط معدل النمو للفترة 1960 - 2010 ، مما يعني أن البلدان الفقيرة لا تنمو أسرع من البلدان الغنية ، بحيث لم يكن هناك أي لحاق بالركب .هذا يؤكد انه لا يوجد " تقارب غير مشروط Unconditional Convergence " للعالم اجمع خلال فترة ما بعد الحرب.[3]

الشكل 6.1. معدل النمو بين 1960 و 2010 مقابل GDP الحقيقي للفرد في عام 1960 لـــ105 بلدا

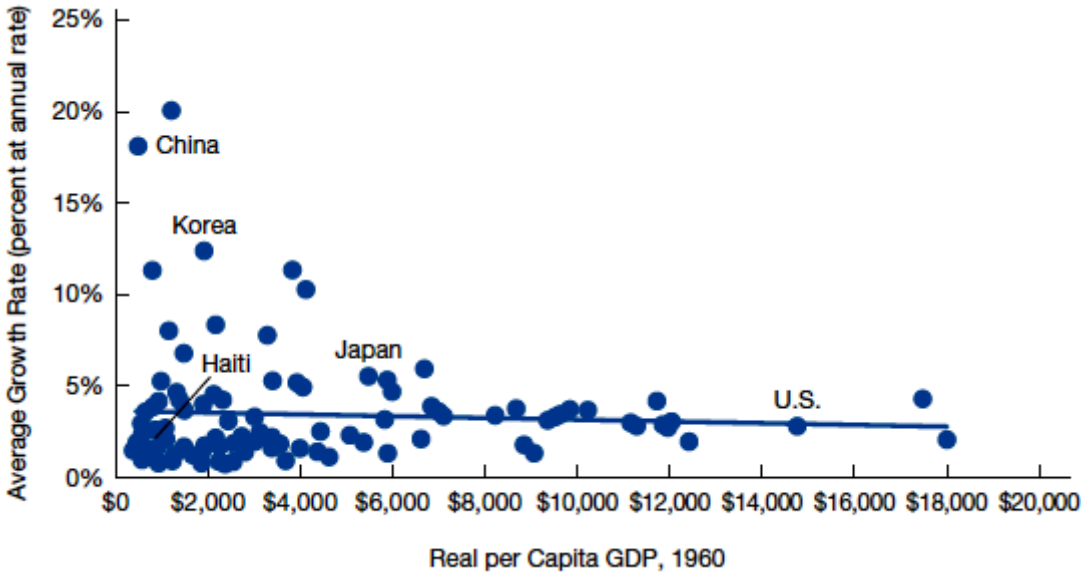

Source : Mishkin, op.cit., p.155.

في الوقت الذي ليس هناك تقارب للعالم بأسره، إلا أنه عندما نلقي الضوء على بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (Organisation for Economic Cooperation and Development, OECD) فإننا نرى نمطا مختلفا. الشكل 7.1 يظهر أنه يوجد هناك علاقة سلبية معنوية بين متوسط معدل النمو بين 1960 و2010 وGDP للفرد في عام 1960 فيما بين بلدان OECD.ما يميز هذه العينة هو التجانس النسبي لبلدان OECD، والتي تمتلك مؤسسات، سياسات وشروط أولية مماثلة عن باقي العالم.هذا يدل على أنه يمكن أن يكون هناك نوع من التقارب المشروط عندما نقوم بالتحكم ببعض خصائص البلد التي من المحتمل أن تؤثر على النمو الاقتصادي.و من الملاحظ ايضا أن البلدان التي لديها نصيب فرد مرتفع جدا من الدخل الحقيقي في عام 1960 ، على غرار

3- Mishkin, F.(2012). *Macroeconomics: policy and practice*, Addison-Wesley Publishing, Pearson Education, Inc., pp.154-155.

سويسرا و الولايات المتحدة ، تميل إلى تحقيق معدلات نمو منخفضة في الفترة 1960-2010.في حين أن بلدان مثل اليابان ، اليونان البرتغال التي كان نصيب الفرد فيها من الدخل الحقيقي منخفضا عام 1960 ،شهدت معدلات نمو عالية خلال نفس الفترة.بعبارة أخرى ، كلما اقترب بلد ما من الثراء كلما تباطأت معدلات نموه عبر الزمن.

الشكل 7.1. معدل النمو بين 1960 و 2010 مقابل GDP الحقيقي للفرد في عام 1960 لبلدان OCED .

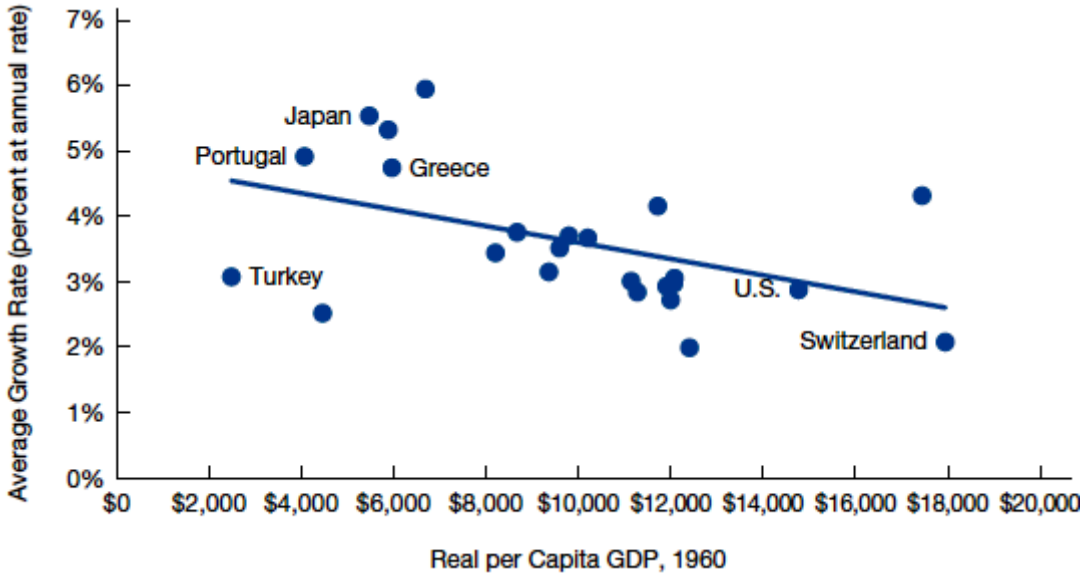

Source : Mishkin, op.cit., p.155.

على هذا الأساس ، لا يوجد أي دليل على وجود تقارب (غير مشروط) في توزيع الدخل العالمي خلال فترة ما بعد الحرب .في الواقع ، تشير الدلائل إلى وجود قدر من التباعد في الدخل بين البلدان).من جهة أخرى ، هناك بعض الأدلة تؤيد وجود تقارب مشروط ، مما يعني أن فجوة الدخل بين البلدان التي تمتلك نفس الخصائص يبدو أنها تتقلص عبر الزمن. الملاحظة الأخيرة هي مهمة جدا سواءا لفهم لماذا حدث التباعد الاقتصادي فيما بين البلدان ، و لتحديد أنواع النماذج التي ينبغي اعتبارها لفهم عملية النمو الاقتصادي و الاختلاف في الأداء الاقتصادي بين الأمم.

المطلب الثالث: العوامل المرتبطة بالنمو الاقتصادي

أكدت مناقشة التقارب المشروط على أهمية بعض خصائص البلد التي يمكن ان تكون ذات صلة بعملية النمو الاقتصادي.ماهي تلك البلدان التي تنمو بسرعة ؟ أو بعبارة اخرى ، نود أن نتعرف على تلك الخصائص المحددة للبلدان (تتضمن سياساتها و مؤسساتها) التي لها أثر سببي على النمو.

الشكل 8.1 يظهر وجود ارتباط ايجابي قوي بين متوسط نمو نسبة الاستثمار إلى GDP و النمو الاقتصادي. أما الشكل 9.1 فيبين وجود ارتباط موجب بين سنوات التمدرس (رأس المال البشري) و النمو الاقتصادي.بالتالي ،هذه البيانات تقترح أن البلدان التي تنمو بسرعة هي عادة "تلك التي استثمرت أكثر في رأس المال المادي ، و التي بدأت مرحلة ما بعد الحرب برأس مال بشري أكبر ".

الشكل 8.1.العلاقة بين متوسط نمو GDP للفرد و متوسط نمو نسبة الاستثمار إلى GDP ، 1960-2000.

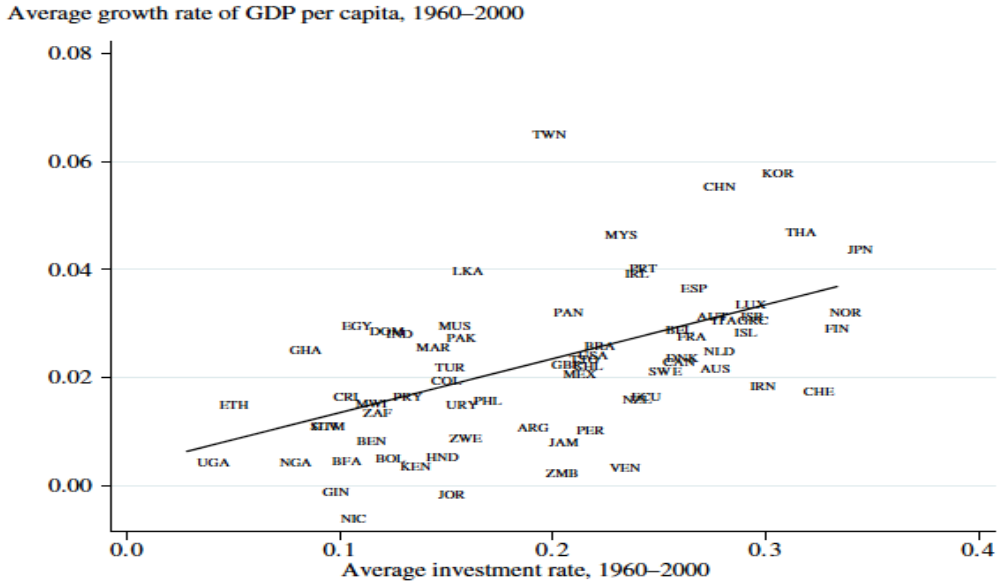

Source : Acemoglu, op.cit., p.18.

الشكل 9.1.العلاقة بين متوسط نمو GDP للفرد و متوسط سنوات التمدرس ، 1960-2000.

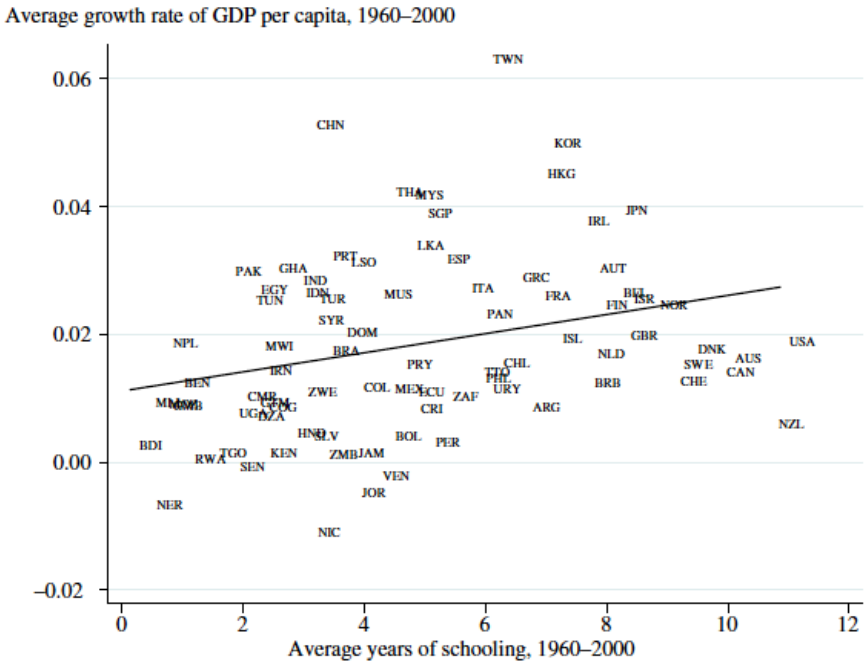

Source : Acemoglu, op.cit., p.19.

لابد أن نشير إلى أن هذه الأشكال لا تعني أن الاستثمارات في رأس المال المادي أو البشري هي أسباب النمو الاقتصادي (على الرغم من أننا نتوقع أن النظرية الاقتصادية ترى أنها تساهم في زيادة الإنتاج).حتى الأن هذه مجرد ارتباطات.هذه الاستثمارات على الأرجح تتأثر بدورها بعوامل منسية أو محذوفة و بالتالي تؤثر على النمو الاقتصادي بدورها.

سنقوم بالتحقق في دور رأس المال المادي و البشري في النمو الاقتصادي. لكن ينبغي التأكيد على أن التركيز على رأس المال المادي و البشري فقط ليس كافيا. لفهم عملية النمو الاقتصادي المستدام ولحساب الاختلافات في الدخل عبر البلدان، لابد أن نفهم لماذا تختلف المجتمعات في كفاءة استخدامها لرأس المال المادي والبشري. بطبيعة الحال ،يستخدم تعبير "تكنولوجيا " لضبط العوامل الأخرى التي تؤثر على النمو والأداء الاقتصاديين. لذلك، من المهم الإشارة إلى أن الاختلافات في التكنولوجيا بين البلدان تشمل كلا من الاختلافات في اساليب و نوعية الآلات المستخدمة في الانتاج ، وكذا الاختلافات في الكفاءة الإنتاجية الناتجة عن الاختلافات في تنظيم الإنتاج ، الاختلافات في طريقة تنظيم الأسواق، وفشل السوق المحتمل.

المبحث الثاني: مفاهيم حول رأس المال البشري

يعد العنصر البشري المورد الحقيقي لنجاح وتفوق الأمم ،حيث ثبت أنه ليس فقط هو أحد عناصر الإنتاج ومحددات الإنتاجية بل هو المؤثر الرئيسي في جميع مكونا ت التنمية .إذ أصبح في مقدمة المقاييس الرئيسية لثروة الأمم.لذا فإن عملية الاستثمار البشري تعتبر أحد الاستراتيجيات الإدارية الحديثة التي تركز على رفع إنتاجية الموظف من خلا ل التدريب، التعليم لضمان مجرى النمو الاقتصادي ▪

المطلب الأول : تعريف رأس المال البشري

تعدد التعاريف التي حاولت فهم طبيعة رأس المال البشري ومدى أهميته لكل أبعاد المجتمع .في هذا الصدد، يشير Adamu (2003) إلى "أن تعريف مفهوم رأس المال البشري يسلط الضوء على مختلف القدرات و المهارات البشرية الموجودة في البلد ".[4]

ويعتبر تعريف منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (Organisation for Economic Cooperation and Development, OECD) (1999)الأكثر شيوعا ، حيث عرفت المورد البشري بأنه " المعرفة، المهارات، القدرات، والعناصر الفردية الأخرى ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي".

[4] - Adamu, P.(2003).The Impact of Human Capital formation on Economic Development in Nigeria: An Error correction Approach. In: Human Resource Development in Africa: Selected Papers for the Year 2002 Annual Conference,*The Nigerian Economic Society (NES)*,Part Two, pp.53-77.

في هذا الجانب، يعرف Greenhalgh and Roger (2010) مصطلح رأس المال البشري على أنه "كل المعارف ، التعليم ، التدريب ،و الخبرة التي تتجسد في العمال ، و التي تمكنهم من رفع إنتاجيتهم ".[5]

عند الحديث عن رأس المال البشري ، لا يمكن إغفال الدور الرئيسي الذي لعبته الكتابات الهامة للاقتصادي الهندي الشهير " Amartya Sen " (الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد) في الترويج لمفهوم رأس المال البشري.فالتنمية عند Sen تعني ببساطة " تحسين القدرات البشرية من خلال منظومة متكاملة من التكنولوجيات الحديثة و المؤسسات الداعمة و القيم الاجتماعية الرصينة التي تشجع جميعها على إذكاء روح الإبداع و التميز داخل الانسان ".[6]

بشكل عام ، عادة ما يستخدم الاقتصاديون مصطلح رأس المال البشري للدلالة على " أنه التعليم الصحة و مختلف الطاقات البشرية الأخرى و التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية بزيادتها ". فتكوين رأس المال البشري يعني زيادة عدد الأفراد ذوي المهارات و التعلم الكافي و الخبرات التي تكون ضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي و سياسات التنمية.

وتجدر الاشارة إلى أن رأس المال البشري يمثل جزءا من المفهوم الواسع لرأس المال المعرفي Knowledge Capital ، و الذي يتضمن منظومة متكاملة من المهارات والقدرات البشرية ،و الفنية التي تسهل عملية التواصل بين الأفراد وعمليات صنع القرار داخل كل مجتمع .و بهذا المعنى ، تعد قدرات البشر بمثابة رأس مال ذي طابع معرفي ، لهذا فان رأس المال البشري هو جزء هام من رأس المال المعرفي .كذلك يختلف مفهوم رأس المال البشري عن مفهوم رأس المال الاجتماعي Social Capital ، حيث يعني الأخير " المنظومة المتكاملة من المؤسسات والعلاقات الاجتماعية ، الشبكات والقواعد والإعراف التي تشكل نوعية و مستوى التفاعلات داخل المجتمع". بمعنى أخر، يمكن النظر إلى العلاقة بين رأس المال الاجتماعي و البشري على أنها علاقة تكاملية ، حيث يشير الأول إلى الإطار المؤسسي والتنظيمي الذي يتم من خلاله تكوين و استخدام رأس المال البشري في المجتمع.[7]

[5]- Greenhalgh ,C. and Rogers, M. (2010).*Innovation, Intellectual Property, and Economic Growth* , Princeton University Press ,p229..

[6] - العربي، اشرف.(2007).راس المال البشري في مصر: المفهوم - القياس و الوضع النسبي، بحوث اقتصادية عربية،العدد 39، مركز الدراسات العربية ، بيروت ، ص.54.

[7] - نفس المرجع السابق ، ص.56.

المطلب الثاني: عناصر رأس المال البشري

يتم في هذا العنصر تحديد مجموعة من العناصر التي تدرج ضمن عناصر الاستثمار في رأس المال البشري والمتمثلة في التعليم، التدريب، والتأهيل الصحي باعتبارها من أهم مقومات التنمية البشرية وركائزها التي بدونها لا يمكن أن تقوم بتنمية بشرية أو اقتصادية، وكل عنصر من هذه العناصر هو استثمار في حد ذاته وتعطي مؤشراته مدى تقدم البلدان في مجال التنمية البشرية.

1- التعليم

يبحث الكثير من علماء الاقتصاد عن مفهوم التعليم بكونه رأس مال بشري من ناحية مخزون الموارد ويعني مخزون الوارد من المهارات و المعرفة المكتسبة عن طريق القنوات الرسمية كالمدارس ، المعاهد و الجامعات. على سبيل المثال ، يعتبر كل من Goffman and Stollar (1977) المهارات و المعرفة المكتسبة في المدارس جزء من رأس المال البشري. و يبحث Mayers and Harbison (1964) في معدل تكوين رأس المال البشري باعتباره مؤشر لتطور الموارد البشرية ، معتبرين التعليم عاملا أساسيا في تطور المجتمعات حيث تتواجد هناك علاقة ايجابيه بين التعليم والنمو والتنمية الاقتصادية .[8]

ويعتبر Eide (1960) بأن التعليم يعمل على تطور النواحي الحضارية والاجتماعية في البلد من خلال التطورات في التقنية والأداء الاقتصادي، وبالتالي خلق الرفاهية للمجتمع والتي تعتمد الدرجة الأساس على عرض القوى العاملة ذات المهارات العالية.[9]

وعلى هذا الأساس، يلعب التعليم دورا هاما في تطوير المجتمع عن طريق تحسين المعرفة وقابلية الموارد البشرية، وهو متطلب لا غنى عنه لحياة مترفة ومواطنه سليمة وهو شرط للعمل والكسب.

لذلك نرى أن البلدان المقدمة اهتمت بمواردها البشرية وتطويرها، وحرصت على إن يكون فيها نظام تعليمي أكاديمي ومنهج متقدم لكل فرد من أفراد مجتمعها بما يتناسب مع احتياجات العصر والتطورات التقنية التي حصلت أما في البلدان النامية والعربية ، فإنها تحاول دفع مجتمعاتها إلى التقدم من خلال المجهود التي تبذل على برامج تنموية شاملة من ضمنها الإهتمام بالتعليم والمعرفة للانتقال إلى عصر جديد.

ولكن على الرغم من الجهود المبذولة من هذا المجال، إلا إن هذه البلدان لم تستطيع الوصول إلى المستوى المتقدم الذي وصلت إليه البلدان المتقدمة، وبقي التعليم يعاني من العديد من السلبيات أهمها

[8]- Harbison, F. and Myers, C.(1969). *Education Man Power and Economics Growth*. New York: McGraw, p.77.

[9] - Eide, K.(1966). *Education Development and Economic Growth in OECD Member Countries*, New York, p.46.

ضعف الإنفاق الاستثماري على التعليم وصعوبة إيجاد مصادر تمويل مالية ضخمة واستثمارات كبيرة. وعلى هذا الأساس يعتبر التعليم من أهم أنواع الاستثمار البشري بكل أنواعه الفني والمهني والتقني، الذي يرتقي بالفرد إلى المستوى العالي من العطاء والإنتاج[10].

2- التدريب

والمقصود بالتدريب هو عملية تعلم والهدف منها تطوير وتحسين كفاءة الأداء لدى الافراد ، أي أحداث تتغير برفع من مستواه إلى مستويات رفيعة عن طريق الخبرة والتمرن. فالتدريب يسعى إلى زيادة مهارات الأفراد وأداء عمل معين . ومجموعة الأنشطة التي تسعى إلى احداث هذا الفرق تمثل أنشطة التدريب. ويهدف التدريب أساسا إلى تطوير قدرات الفرد وتزويده بالمعرفة اللازمة ولإكتسابه المهارات والاتجاهات المهنية والتي تؤهله لمزاولة عمل معين أو تطوير قدراته ، وبهذا تبدو أهمية التدريب عمل كونه يلعب دورا مهما في التأثير على برامج تخطيط الموارد البشرية وتنميتها من خلال نقل المهارات وتطويرها.[11]

3- التأهيل الصحي

إن الإنسان هو غاية التنمية وهدفها الأساسي، هو ان يحيا الإنسان حياة طويلة وخاليه من الأمراض والعلل .. وان يتعلم إلى ان يصل إلى المورد الذي يكفل له مستوى معيشي كريم.

والتنمية هدفها خلق البيئة التي تمكن الأفراد من تنمية إمكانياتهم وقدراتهم، وبالتالي فهي تعني تكوين وتشكيل القدرات البشرية وتحسين المستوى الصحي ورفع المستوى التعليمي فضلا عن الارتقاء بهذه القدرات. فلكي يكون العنصر البشري فعالا وقادرا على ممارسة حياته اليومية أفضل ما يمكن، يجب أن يتمتع بصحة جيدة تكفل له العيش أطول وقت ممكن لكي يكون قادرا على المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية.فضلا عن ذلك ، يستند البعد البشري إلى مؤشر طول العمر و الذي يقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة للدلالة على نوعية الصحة التي يتمتع بها الافراد. وقد يلقى هذا المؤشر قبولا واسعا بصفته مقياسا وعنصرا من عناصر رأس المال البشري.[12]

---

[10] - بطانة ، عبد القادر .(1990) . دور الجامعات في تطوير التعليم الأساسي ، مجلة التربية الجديدة ،ص.50.

[11] - ماهر، احمد.(1990). *إدارة الموارد البشرية* ، الدار الجامعية ، مصر ، ص.316.

[12] - المعموري ، محمد .(2000) . *مقاييس التنمية البشرية: عرض و تقييم*، بيت الحكمة، بغداد، ص.117.

المطلب الثالث : علاقة رأس المال البشري بالمتغيرات الأخرى

من خلال دراسة رأس المال البشري ، يتبين لدينا انه يوجد هناك علاقة تكاملية بين عناصره (خصوصا التعليم) و متغيرات اخرى (بما في ذلك مصادر النمو الاقتصادي)، والتي تعمل على تعزيز النمو. لذا وجب على الشركات والبلدان مراعاتها من اجل تسريع النمو الاقتصادي.

1- العلاقة التكاملية بين التعليم و رأس المال المادي

أكدا كلا من Schultz وMaglop و Jontire على أهمية العلاقة التكاملية بين التعليم ورأس المال المادي في تعزيز النمو الاقتصادي ،حيث ان الدول التي تتوسع في فرص الاستثمار عن طريق تخصيص جزء كبير من استثماراتها في رأس المال المادي والبشري كالتعليم و الصحة و التدريب ستصل إلى زيادة القدرة الانتاجية بسرعة، أكبر و بالتالي تحقق نموا اقتصاديا أسرع من الدول التي تقتصر على الاستثمار في رأس المال المادي فقط.[13]

ونظرا لكون الدول النامية تعاني من نقص في رؤوس الأموال، فإنها لا تستطيع القيام بعملية استثمار في رأس المال البشري و المادي معا، و تشير كثيرا من الدراسات وخاصة نظرية رأس المال البشري حيث تؤكد ان الاستثمار البشري افضل من الاستثمار المادي في الدول النامية، باعتبار ان الاستثمار في التعليم شكل من أشكال الاستثمار الجيد ،باعتبار أن المخزون التعليمي كالمخزون الاستراتيجي من السلع الرأسمالية يمكن أن يلجأ إليه الاقتصاد الوطني لإنجاز نشاطه ، وتشير دراسة جورج (1973) أن معدل العائد من الاستثمار في رأس المال المادي بالقطاعات الإنتاجية مرتفع في الدول المتقدمة والعكس في الدول النامية، وقد يعزى السبب في انخفاض العائد من الاستثمار في رأس المال المادي في الدول النامية إلى عدم وجود بنية اقتصادية واجتماعية ونظام تعليمي وتدريبي متطورة مساعدة لها ، بينما العائد من الاستثمار في رأس المال البشري في الدول النامية أعلى من الدول المتقدمة ويرجع ذلك على حاجات الدول النامية إلى القوى العاملة المتعلقة من المهنيين والفنيين والمتخصصين والقيادات الإدارية العليا. بينما الدول المتقدمة تعاني من ظاهرتين التعليم الفائض والبطالة بين المتعلمين وهاتين الظاهرتين تؤديان إلى انخفاض العائد من رأس المال البشري.

كما يبلغ العائد من الاستثمار في رأس المال البشري في التعليم في البلدان النامية 19,9%، بينما يبلغ العائد من الاستثمار في رأس المال المادي 15,5% ،نستنتج من ذلك أنه على الدول أن تخصص جزء كبيرا من الدخل القومي للإنفاق على التعليم و التوسع فيه .و يرى أنصار نظرية رأس المال

[13] - العضايلة ،محمد عبد العزيز.(2006). أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي الأردني في فترة 1970- 2004 ، رسالة الماجستير في الاقتصاد ، جامعة مؤتة ،الأردن، ص.14.

البشري أمثال Denison ،Schultz ، Lucas أن الاستثمار في رأس المال البشري أفضل من الاستثمار في رأس المال المادي للأسباب التالية:

- إن رأس المال البشري لا يفقد قيمته خلال فترة استعماله كما هو في رأس المال المادي.
- كما أن الاستثمار في رأس المال البشري يحقق مرونة عالية في الحركة بين الأقاليم و المهن و المجالات الاقتصادية ،وهذا لا يتوفر في الاستثمار في رأس المال المادي .
- أن الاستثمار في التعليم و التدريب أو الصحة تحقق منافع وعوائد ايجابية متزايدة في المستقبل أكبر من الاستثمار في رأس المال المادي.

2- العلاقة التكاملية بين التعليم و إنتاجية القوى العاملة

حيث يوجد علاقة تكاملية بين التعليم و القوى العاملة المتعلمة تعليما عاليا ، فالتعليم يحسن من نوعية القوى العاملة ويزيد من قدرتها الانتاجية ،و بالتالي كلما زاد المخزون التعليمي للقوى العاملة في دولة ما كلما زادت الانتاجية الاقتصادية وزاد معدل النمو الاقتصادي ،ويعزي دلك إلى أن التعليم يعمل على تفادي الجوانب السلبية التي ترافق النمو السكاني ،مثل ارتفاع البطالة وتدني انتاجية العامل.

3- العلاقة التكاملية بين التعليم و التقدم التكنولوجي

كثيرا من الدراسات تؤكد على أهمية العلاقة التكاملية بين التعليم و التغير التكنولوجي ،في تعزيز النمو الاقتصادي، مثل Schultz ،وأخرون ،فالتقدم التكنولوجي لا بدى أن يسبه توسع في التعليم و التدريب الذي يزيد من مخزون التعليم للقوى العاملة القادرة على استيعاب التكنولوجيا وتقدمها ،ومن ثم فإن التغير التكنولوجي سيزيد الطلب على القوى العاملة المتعلمة ورفع عوائد التعليم بالمقابل فإن التعليم يخلق قوى عاملة متعلمة قادرة على التكيف مع التغير التكنولوجي ،ففي دراسة للبنك الدولي عام 1991تؤكد أن زيادة نسبة تعليم المزارعين تؤدي إلى زيادة إمكانية الأخذ بالأشكال التكنولوجية الزراعية الحديثة بنسبة 45%[14].

[14] - العضايلة ،محمد عبد العزيز.(2006)،نفس المرجع السابق،ص.16.

المبحث الثالث: الأساس النظري للعلاقة بين رأس المال البشري و النمو

إن الحديث عن أهمية رأس المال البشري كمحرك لعملية النمو الاقتصادي يفرض علينا ضرورة الإشارة إلى أهم الإسهامات التي طورت هذا المجال الحيوي في علم الاقتصاد.في هذا الإطار ، سنحاول مراجعة مختلف الأدبيات الاقتصادية التي تناولت العلاقة الموجودة بين الاستثمار في رأس المال البشري و النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

المطلب الأول : استعراض الأدبيات

الظاهر أن البداية الحقيقية لاقتصاديات الاستثمار البشري كانت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، بعد أن استخدم الاقتصادي الأمريكي "Jacob Mincer" لأول مرة مصطلح "رأس المال البشري" في أواخر الخمسينيات (Mincer,1958). إلا أن التطبيقات الأكثر شهرة لهذا المفهوم كانت على يد كل من "Theodore Schultz" و "Gary Becker"(الحائزين على جائزة نوبل في الاقتصاد)، والذين أسهما إلى حد كبير في التحول التركيز المفرط لنظريات النمو السائدة في تلك المرحلة بعيدا عن تراكم رأس المال المادي، وعبدا الطريق نحو تأسيس منهجية لدراسة دور رأس المال البشري (التركيز على قرارات الإنسان) من خلال إعطاء الأولوية للتعليم، التدريب، التأهيل الصحي والبحث العلمي. ويرى كل من Schultz وBecker أنه " يمكن تفسير الكثير من الزيادة غير المبررة في الإنتاجية ،الأجور، والنمو الاقتصادي المعترف بها من قبل الاقتصاديين من خلال الاستثمار في رأس المال البشري ".[15]

ويعتبر Schultz (1960)، الخبير الاقتصادي في المجال الزراعي، رأس المال البشري كوسيلة لإظهار مزايا الاستثمار في التعليم (المفهوم الضيق لرأس المال البشري) لتحسين الإنتاج الزراعي، وبالتالي، تحسين الإنتاجية والثروة في البلاد.أي أن ،"الزيادات الهامة في الدخل الوطني هي نتيجة للإضافات الحاصلة في مخزون هذا النوع من رأس المال (البشري)".[16] ويظهر على هامش أبحاثه دور الخبرة والمهارات المكتسبة كأحد المتغيرات المستقلة الرئيسية المؤثرة على عملية الإنتاج وعملية التنمية الاقتصادية.حيث يكشف أن العائد من رأس المال البشري في الولايات المتحدة كان أكبر مقارنة باعتماده على رأس المال المادي.

أما Becker (1964) فقد قام بتوسيع مفهوم رأس المال البشري من التعليم الرسمي ليشمل مصادر إضافية أخرى لتراكم رأس المال البشري مثل التدرب على العمل (سواءا في القطاع العام أو

[15]- Brown, P.(2001). Skill formation in the twenty-first century. In P. Brown, A. and Lauder, H.(eds.). *High Skills: Globalization, Competitiveness, and Skill Formation*, Oxford and New York, NY: Oxford University Press, p.5.

[16]- Schultz, T. (1960). Capital Formation by Education, *Journal of Political Economy, Vol.* 68, p.571.

الخاص)، تجميع المعلومات من المصادر غير الرسمية و التي تعزز إنتاجية العامل، واستثمارات أخرى لتحسين "الصحة النفسية والجسدية". فهو بذلك يعتبر"الإنفاق على التدريب، التعليم، والرعاية الصحية، استثمارات في رأس المال البشري،و الذي بالرغم من أنه غير ملموس ،يمكن أن يستخدم أيضا لتعزيز الآفاق الاقتصادية للبلد وزيادة رفاهية الأفراد بشكل كبير"[17]. وعلى الرغم من أنه لا يمكن إحلال عوامل الإنتاج التقليدية كالأرض، العمل، أو رأس المال المادي بشكل كلي ؛إلا انه يمكن لرأس المال البشري أن يكون بديلا لها بدرجات متفاوتة عند إدراجه في عملية الإنتاج. من جانب آخر، اتجه Becker نحو تحليل حجم استثمارات الأفراد في مجال التدريب ومعدل العائد الناتج من تلك الاستثمارات، حيث أشار إلى أن العوامل التي تؤثر على العائد تكمن في طبيعة تلك الاستثمارات التي تتميز بعدم اليقين وعدم السيولة فضلا عن عيوب سوق رأس المال والاختلافات في القدرات والفرص.و يرى Becker and Chiswick (1966) أن تباين الاستثمارات في رأس المال البشري ومعدل العائد المقابل له (كنتيجة لسلوك التعظيم لدى الفرد) يحدد إلى حد كبير توزيع الأرباح .كما أن العوامل المؤسساتية (الميراث من الملكية،الاختلافات في القدرات و الفرص،دعم التعليم) بدورها تحدد حجم الاستثمارات في رأس المال البشري. وأظهرت تحليلات الدراسة أن الاستثمار في التعليم الرسمي (الشكل الوحيد لرأس المال البشري التي كانت بياناته متوفرة بشكل كافي في تلك الفترة) استطاع بنجاح تفسير الاختلافات الحاصلة في متوسط الأجور (الذكور البيض) في شمال و جنوب الولايات المتحدة، كما وجد أن العائد من التعليم لكل مستوى تمدرس (منخفض، متوسط، عالي لعدد سنوات التمدرس) كان أعلى في الجنوب.كما أن تفاوت الأرباح وسنوات التمدرس كان أيضا أكبر في الجنوب.في هذا الجانب، يرجع Becker and Chiswick (1966) هذا التباين الكبير في سنوات التمدرس في الجنوب إلى عدم المساواة في الفرص في حين أن وجود عوائد مرتفعة من التعليم (لكل السنوات) يعزى الى مستويات التعليم المتدنية في الجنوب ، و الذي في حد ذاته هو نتيجة لقلة الفرص التعليمية.[18]

في ثمانينات القرن الماضي، أدرجت نظريات النمو الاقتصادي عامل رأس المال البشري ،أو بمعنى أدق، المهارات و المعارف التي تجعل القوى العاملة "منتجة " ،جنبا إلى جنب مع التغيرات التكنولوجية أو الابتكار .و وفقا للنموذج النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي المقدم من قبل "Robert Solow" (1956) (الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد) ،يعتمد نمو الناتج على عاملين من عوامل الإنتاج-رأس

[17] - Becker, G.(1994). *Human Capital: A Theoretical and Empirical Analysis*, Chicago, IL: University of Chicago Press, p.10.

[18]- Savvides, A. and. and Stengos, T.(2009).*Human capital and economic growth*, Stanford University Press. Stanford, p.6.

المال والعمل وعلى التغيرات الخارجية في التكنولوجيا. والواقع أن هذه النظرية كانت مفيدة للغاية لوصف تجربة النمو الاقتصادي للولايات المتحدة والبلدان الصناعية الأخرى. كما أنها ساعدت الاقتصاديين على استبعاد بعض المفاهيم الخاطئة والأكثر شيوعا حول أسباب التفاوت المستمر في معدلات النمو مثل الاختلافات في قوانين الضرائب والحواجز التجارية.لكن بالنسبة ل" Robert Lucas"(2003) (الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد)، احد المنظرين البارزين لظاهرة النمو الاقتصادي،تعتبر التكنولوجيا،المعرفة،و رأس المال البشري –"كلها مصطلحات مختلفة تعبر عن نفس الشيء"-عوامل رئيسية للنمو الاقتصادي الداخلي.و يعمل Lucas على الفصل بين الآثار الداخلية Internal effects لرأس المال البشري عن طريق التمدرس (التعليم)، و بين الآثار الخارجية External effects التي تتضمن التدريب أثناء العمل أو التعلم بالممارسة ،مع الإشارة إلى أن هذا الأخير يلعب دورا هاما و مماثلا لدور التعليم في تشكيل رأس المال البشري ،كما أنه "عنصر هام في نمو المعرفة"، لأنها "ذو علاقة قوية مع الأشخاص المؤثرين على إنتاجية الآخرين". في الحقيقة ،يركز Lucas على الطبيعة الإنتاجية لرأس المال البشري و إمكانية وجود التأثيرات الخارجية يتم توليدها من خلاله. فمن الطبيعي التكهن أن المعرفة المتراكمة لدى الكائن البشري (سواءا كان ذلك نتيجة للتعليم الرسمي أو غير ذلك) سيكون لها تأثير على الإنتاجية ،ليس فقط على الأفراد المراكمين للمعرفة ،بل أيضا على زملاء العمل، زملاء الدراسة، و آخرين. و على حد تعبير Lucas،يؤدي ارتفاع في رأس المال البشري إلى ارتفاع في الدخل الوطني ،كما أن مستوى الدخل يرتبط بشكل كبير بمستوى رأس المال البشري السائد في البلد.[19]

ومع ذلك، يرجع الفضل لـــ"Paul Romer" (1986) في إبراز مصطلح المعرفة كتركيبة أساسية لرأس المال، واعتبار النمو الاقتصادي مدفوعا بتراكم المعرفة.و في نموذجه للنمو الداخلي،الذي يتضمن أربعة مدخلات رئيسية – رأس المال و العمل ،كالمقترحة في نظرية – إلى جانب رأس المال البشري والتكنولوجيا وبمخزون رأس المال البشري أولي ملائم، يرى Romer أن "ما هو مهم للنمو الاقتصادي هو التكامل ليس في اقتصاد يملك عددا كبيرا من الأفراد ،بل في اقتصاد يملك حجما كبيرا من رأس المال البشري".[20] و يؤكد Romer على أن تطوير معارف جديدة سيعمل على استبعاد قانون تناقص العوائد في الإنتاج.فعندما يتم دمج المدخل الثابت (رأس المال) مع المدخل المتغير (العمل) في

[19] - Lucas, R. (1988). On the Mechanics of Economic Development, *Journal of Monetary Economics*, Vol. 22, pp. 37-38.

[20]- Romer, P. (1990). Endogenous Technological Change, *Journal of Political Economy*, Vol.98, No.5, USA.p.S98.

عملية الإنتاج باستخدام تكنولوجيا معينة،سيؤدي زيادة وحدة إضافية من المدخل المتغير الى تناقص في الناتج الإضافي أكثر فأكثر ،لكن الاستثمار في المعرفة سيعمل على رفع العوائد في المنتجات الحدية.و بعبارة أخرى،بسبب وجود الآثار الانتشارية ،أو الآثار الخارجية في نموذج ،يمكن لمخزون المعرفة و رأس المال البشري أن يحدد معدل النمو الاقتصادي،كما أن مواصلة الاستثمار في تلك العوامل من شانه أن يحافظ على نمو ناتج الشركة على المدى الطويل ،فضلا عن معدل نمو الناتج الكلي للبلد.

المطلب الثاني: نموذج Uzawa-Lucas

ظهرت مجموعة مهمة لنماذج النمو الداخلي* وضعت تراكم رأس المال البشري (Accumulation of Human Capital)في مركز عملية النمو الاقتصادي. في هذا الجانب ، يحبذ العديد من الاقتصاديين الحديث عن رأس المال البشري بدلا من التكنولوجيا أو المعرفة ، بالنظر لحقيقة أن العنصر البشري دائم الوجود في عملية إنتاج التكنولوجيا.[21]

يفترض النموذج وجود قناتين تسمحان للأفراد بالحصول على رأس المال البشري: التعليم (Education) و التعلم بالممارسة (Learning by Doing).سنركز اهتمامنا في هذا الجزء على قناة التعليم فقط.

لم تحقق الجهود السابقة التي تحلل رأس المال البشري في نماذج ديناميكية عموما النجاح المطلوب في تفسير النمو الدائم. إلا أن Uzawa (1965) استطاع تقديم نموذج ديناميكي يقترح فيه التعامل مع مستوى العمالة الماهرة (Skill Level of Workers) كمتغير يتزايد عبر الزمن لتحقيق نمو دائم،** أما Lucas (1988) فقد استطاع توسيع هذه الفكرة بإدخال الآثار الخارجية لرأس المال البشري. لذا سنعمل في هذا الجزء على تقديم نسخة مبسطة لنموذج كل من Uzawa و Lucas.

عند أي نقطة زمنية، يكون لدينا مستوى متوسط لرأس المال البشري h والذي يمثل المعرفة العامة المتاحة لكل شخص. الأفراد الذين يمتلكون هذه المعرفة العامة يمكنهم الحصول على المزيد منها من خلال تلقي التعليم ، كما أن كل فرد يتمتع بوحدة زمنية من وقت عدم الفراغ (Nonleisure Time): جزء من هذا الزمن الذي نرمز له بالرمز τ يخصص لتلقي التعليم، أما الوقت الباقي

* - نظرية النمو الداخليEndogenous Growth Theory أو" النمو الجديد " اسم أطلق على مجموعة من النماذج النظرية التي ظهرت في منتصف ثمانينات القرن الماضي ، و التي تسفر كلها عن نتيجة مفادها إمكانية تحقيق (توليد) معدلات نمو لنصيب الفرد ايجابية على المدى الطويل ،من خلال تدخيل نمو التكنولوجيا ، أو تراكم رأس المال البشري إلى النموذج. كما أن الهدف الرئيسي من تصميم هذه النماذج يكمن في ضرورة اكتشاف مختلف القوى المحركة لمعدلات النمو الدائم التي تشهدها العديد من الدول ، بالإضافة إلى البحث في مختلف قضايا السياسة المحيطة بالنمو الاقتصادي.

[21] - Greenhalgh ,C. and Rogers, M .op.cit. , p..229.

** - وجود عدد كبير من اليد العاملة الماهرة يمكن من استخدام تجهيزات أكثر تعقيدا وفي نفس الوقت أكثر إنتاجية،كما يمكنها التأقلم مع مهامات جديدة ناتجة عن تعقيدات غير متوقعة في عملية الإنتاج ،كل هذا يؤدي إلى مستوى مرتفع لنصيب الفرد من الناتج.

$(1-\tau)$ فيخصص للعمل. للتبسيط ، يفترض عدم وجود اهتلاك لرأس المال البشري ، كما يفترض أيضا أن زيادة رأس المال البشري ترتبط بالدالة :

$$\dot{h} = hg(\tau) \quad (1)$$

حيث أن $g'(\tau) \succ 0$ ، h يمثل متوسط رأس المال البشري و مخزون رأس المال البشري لكل فرد يحصل عليه عن طريق التعليم في الفترة المقبلة. تعتمد زيادة رأس المال البشري ايجابيا على كمية الوقت المخصص للتعليم (تراكم رأس المال البشري يتأتى من الاستثمار في التعليم)، وعلى مستوى رأس المال البشري السائد في الاقتصاد .[22]

يقوم الأفراد باختيار τ لتعظيم منفعتهم تحت قيد الميزانية و الشرط رقم (1). و بعد أن يقوم فرد ما بتركيم رأس المال يصبح المستوى الجديد للمعرفة متاحا على الفور لجميع الأفراد.

بوجود رأس المال البشري، تكون وحدات كفاءة العمل المتاحة مساوية إلى $L = (1-\tau)hM$ ، و بالتالي تصبح دالة الإنتاج من نوع Cobb-Douglas من الشكل :

$$y = (1-\tau)hAk^{\alpha} \quad (2)$$

حيث: $y \equiv Y/M$ نصيب الفرد من الناتج ، $k \equiv K/L$ يمثل نسبة رأس المال إلى العمل. و A : مؤشر التكنولوجيا.

يمكن الحصول على معدل نمو الناتج الفردي:

$$g_y = g_{(1-\tau)} + g_A + g_h + \alpha g_k \quad (3)$$

إذن، يعتمد معدل نمو الناتج على τ ، h ، A و k.

وبسبب تناقص عوائد رأس المال، و إذا كان $g_A = 0$ ، فانه في الحالة المستقرة (مسار النمو المتوازن) تبقى نسبة رأس المال إلى العمل ثابتة أي $g_k = 0$. أكثر من ذلك، يتميز τ بثباته على مسار التوازن أي $g_\tau = 0$ ، هذا يعني أن معدل نمو رأس المال البشري في الحالة المستقرة يساوي إلى:

$$g_h = \Phi(\tilde{\tau}) \quad (4)$$

حيث: $\tilde{\tau}$ هي قيمة τ في الحالة المستقرة، و باستبدال معدلات النمو في المعادلة (3) يصبح معدل نمو الناتج الفردي:

$$g_y = g_h = \Phi(\tilde{\tau}) \quad (5)$$

[22]- Weber, L. (2010).*Demographic Change &Economic Growth: Simulations on Growth Models*, Springer, p. 127.

بعبارة أخرى، ينمو الناتج الفردي بنفس معدل نمو رأس المال البشري، والذي يعتمد على قيمة τ في الحالة المستقرة، يتم اختيار هذه القيمة (أي $\tilde{\tau}$) بشكل داخلي من قبل الأفراد.

في هذا النموذج ، يعتمد نمو اقتصاد ما بصورة حاسمة على قيمة $\tilde{\tau}$:فأي سياسة أو عامل اقتصادي تؤثر على هذه القيمة يمكنها بذلك أن تغير من معدل نمو الاقتصاد على المدى الطويل.[23]

مما يلاحظ أيضا ، أن هذا النموذج استطاع شرح التفاوت في معدلات النمو الدولية و الذي عجز عنه النموذج النيوكلاسيكي ،حيث يرى هذا النموذج أنه إذا كان لبلدين نفس المستوى التكنولوجي ، فيمكن لهذين البلدين أن يظهرا معدلات نمو مختلفة في الحالة المستقرة بسبب اختلاف كميات الوقت المخصصة للتعليم من قبل الأفراد ، أو اختلاف سياسات التعليم في كلا البلدين.[24]

المطلب الثالث: نموذج Arrow-Lucas

كما أشرنا سابقا ، القناة الثانية (إلى جانب التعليم) التي يتم من خلالها تراكم رأس المال البشري والمعرفة هي قناة التعلم بالممارسة (Learning by Doing) أو التدرب على العمل (Training on the Job).وكما يصفه Arrow (1962) " التعلم هو نتاج الخبرة .يمكن للتعلم ان يأخذ مكانه من خلال محاولته حل مشكلة ما، والذي لا يتم إلا أثناء أداء النشاط".[25] تمكن الخبرة المكتسبة عن طريق التعلم من زيادة إنتاجية العامل، مما يؤدي إلى توسيع مجموعة إمكانيات الإنتاج في الاقتصاد؛ بمعنى أنه أثناء صيرورة عملية الإنتاج يحقق العمال تقدما واضحا في تعلم تقنيات الإنتاج، وبمرور الوقت يصبح العمال قادرين على الإنتاج بشكل أسرع و أفضل ، وتصبح عملية الإنتاج بذلك أكثر كفاءة.

وعلى أية حال ، فان تراكم رأس المال البشري من خلال هذه القناة مشابه لتراكم رأس المال البشري عن طريق التعليم ، باستثناء ان التعلم بالممارسة لا يتطلب الكثير من الموارد ، على الأقل لا يجبر العامل على التوقف عن العمل لكي يتعلم.

من أجل تقديم صياغة علمية لمفهوم التعلم بالممارسة: يفترض Arrow (1962) أن إنتاجية شركة معينة هي دالة متزايدة للاستثمار التراكمي في الصناعة،كما يرى أن الخبرة المكتسبة عن طريق التعلم بالممارسة تعتمد على كمية النشاط المقدم من قبل العامل.[26]

---

[23] - Jones, C. (1998).*Introduction to Economic Growth*, Stanford University Press, p.152.

[24] - Azariadis, C. and Drazen, A. (1990). Threshold Externalities in Economic Development, *Quarterly Journal of Economics*, Vol. 105, pp.524-525.

[25] - Arrow, K. (Jun., 1962).The Economic Implications of Learning by Doing, *Review of Economic Studies*, Vol.29, No.3, p.155.

[26] -Ibid. ,p157.

في صيغة بديلة، يظهر Lucas (1988) إمكانية اعتماد نمو الاقتصاد ايجابيا على معدل تراكم رأس المال البشري عن طريق قناة التعلم بالممارسة. و لتوضيح كيفية دعم النمو الاقتصادي عن طريق التعلم بالممارسة ، يتم الاستعانة بدالة إنتاج من نوع Cobb-Douglas المستخدمة في النموذج السابق ، وبإفتراض أن العامل لا ينفق (يخصص) وقتا للتعلم ،فإن دالة الإنتاج تصبح:

$$y = hAk^{\alpha} \quad (6)$$

أو بدلالة معدلات النمو:

$$g_y = g_A + g_h + \alpha g_k \quad (7)$$

مرة أخرى، يفترض ثبات نمو التقدم التكنولوجي و نسبة رأس المال إلى العمل في الحالة المستقرة ($g_k = 0, g_A = 0$)، وبالتالي يصبح معدل نمو الناتج الفردي معتمدا على كيفية نمو رأس المال البشري.

وبافتراض أن مخزون رأس المال البشري دالة موجبة لمتغير Z الذي يمثل مؤشر تراكم الخبرة، أي:

$$h = \Theta(Z) \quad (7)$$

حيث $\Theta'(Z) \succ 0$. و بدلالة معدلات النمو، تصبح الدالة (7) من الشكل:

$$g_h = \varepsilon_g g_Z \quad (8)$$

حيث : ε_g تمثل مرونة الدالة $\Theta(\bullet)$.

من المفروض أن تكون $\varepsilon_g g_Z$ محددة داخليا و ثابتة على طول مسار النمو المتوازن. من أجل ضمان تحقق شرط النمو المتوازن المذكور أعلاه ، لابد من إيجاد طريقة لتحديد مصادر نمو المتغير Z ، في هذا السياق ، يفترض Lucas (1988 ، 1993) وجود h_0 رأس المال البشري الإبتدائي عند الزمن 0، و يعطى Z على انه رأس المال البشري التراكمي عبر الزمن:[27]

$$\Theta(Z) = a\int_0^t uhd\ \upsilon \quad (9)$$

حيث : u : تمثل جزء من الوقت المخصص للعمل من قبل عامل معين و الذي من المفترض أن يكون محددا داخليا ($u \prec 1$) . a : يمثل وحدة فعلية للعمل ($a \succ 0$) .

من خلال المعادلة (9) يتضح ان معدل نمو رأس المال البشري يساوي إلى $a\ u$. و بالتالي تظهر المعادلة (9) ان معدل نمو رأس المال البشري يتناسب مع مقدار الوقت الذي يخصصه الأفراد لإنتاج سلعة ما:كلما كان الوقت المخصص لإنتاج السلعة كبيرا ، كلما زاد رأس المال البشري و الناتج الفردي بشكل أسرع .في الحالة المستقرة ، يكون u ثابتا ، وفي غياب نمو التقدم التكنولوجي يصبح معدل نمو رأس المال البشري و الناتج الفردي مساويا إلى $a\ u$.

[27] - Lucas, R. (Mar., 1993). Making a Miracle, *Econometrica*, Vol.61, No.2, pp.263-265.

خاتمة

إن لرأس المال البشري دور هام وحاكم في النمو الاقتصادي، وفي الارتقاء بالقدرة التنافسية لمختلف بلدان العالم ،وهذا وما أكدته مختلف نظريات النمو الاقتصادي خاصة نماذج تراكم رأس المال البشري التي استطاعت تفادي الاختلافات في الدخول، ومعدلات النمو الاقتصادي فيما بين البلدان ، إلى تراكم رأس المال البشري الذي يتكون من القدرات والمهارات والمعرفة من عمالة ماهرة، والتي تكون متنافسة تتميز بالقدرة على الاستيعاب التكنولوجي. والجديد بالذكر أن رأس المال البشري يتراكم كلما أصبح كل جيل أكثر معرفة وتعلما وتدريبا من الجيل الذي سبقه، فكلما زاد رصيد الأفراد القادرين على البحث والتطوير زادت وتسارعت معدلات النمو. فإضافة رأس المال البشري لنموذج النمو يزيد من تأثير التغير في الموارد المتخصصة لتراكم رأس المال على النمو والناتج، فرأس المال البشري من أهم المحددات المؤثرة في النمو وزيادة الإنتاجية في الاجل الطويل وهذا ما اثبت في العديد من النماذج ،في حين أن تحقيق النمو الاقتصادي كهدف طويل الأجل لأي بلد لا يتحقق إلا بمصادر بشرية وطبيعية كافية والتي يكون تكوينها أساسا يعتمد على تقدم الاقتصاد الوطني، فالنمو الاقتصادي هو أساس التنمية المستدامة حيث هناك ارتباط قوي بين النمو الاقتصادي وعدالة توزيعه واستمراريته وتحسين مستوى المعيشة المتمثل في تحسين مستوى التعليم (كما و كيفا) وصحة ومختلف الخدمات الاجتماعية الأخرى.

وكما رأينا سابقا أن موضوع رأس المال البشري حظي باهتمام بالغ من قبل الباحثين باعتباره العنصر الإنتاجي الأول في عمليات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية حين قال Schultz:" أن هذا النوع من الاستثمار قد حقق معدلات أسرع للنمو في المجتمعات الغربية عما حققه الاستثمار المادي ،و من هنا يرى أن نمو رأس المال البشري يمكن أن يكون أهم السمات المميزة للنظام الاقتصادي ".

الفصل الثاني:

تراكم رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر

مقدمة

يلعب رأس المال البشري دورا كبيرا في القدرة الابتكارية للاقتصاد ،حيث يمثل العامل البشري أحد الركائز الأساسية لاقتصاد مبني على المعرفة،* باعتباره مصدرا أساسيا للميزة التنافسية ودعامة أساسية لبقائها وازدهارها وتطورها بالشكل الذي يساهم في زيادة الإنتاجية و النمو .وعلى الرغم من وجود عدة أبعاد لرأس المال البشري، فإن نظام التعليم والتدريب يعتبر مكونا أساسيا للبنية التحتية المصممة لمواجهة احتياجات الاقتصاد المبني على المعرفة و الاستثمار في الموارد البشرية وتوجيهها وإدارتها وتنميتها، ويعد العنصر الموجه للتقدم وتراكم رأس المال البشري. كما أن التنافس في ظل عالمية السوق يعتمد بالدرجة الأولى على تنمية الموارد البشرية التي تعتمد على الإبداع، الإبتكار، التحدي التكنولوجي واستثمار المعلومات لكونها المصادر الرئيسية لإعداد وتنفيذ استراتيجيات المنظمة للتكيف مع التحديات الجديدة والمستمرة . كل هذا أكسب الموارد البشرية أهمية كبرى، مع التطور الذي عرفه العالم في مجال المعلومات و الاتصالات في العقد الأخير من القرن الماضي، ومع انتشار الدراسات حول البلدان المتقدمة وبعض البلدان النامية الأخرى ، اصبح من الممكن دراسة و تحليل تمويل الاستثمارات في مجال رأس المال البشري (التعليم) من حيث مصادرها الأساسية العامة و الخاصة.

الغرض الرئيسي لهذا الفصل هو التعرف على أهم الاتجاهات الأخيرة فيما يتعلق بتطور راس المال البشري (على الصعيد العالمي و الوطني) و النمو الاقتصادي (على الصعيد الوطني ، على اعتبار ان الفصل السابق عالج الموضوع في سياق عالمي). لذلك ، يقدم المبحث الأول بعض البيانات المتعلقة بعملية تراكم راس المال البشري في العالم .ثم نقوم في المبحث الثاني بالحديث عن التقدم الذي احرزته الجزائر في مجال الاستثمار في رأس المال البشري (في جانب التعليم فقط)، أما المبحث الثالث يستعرض بشكل موجز أهم اتجاهات النمو الاقتصادي المحقق في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الزمنية المعتمدة.

*- يحدد البنك الدولي (2007) أربع ركائز أساسية لتحقيق انتقال ناجح للبلدان نحو اقتصاد المعرفة:(1) نظام حوافز اقتصادية و مؤسساتية ملائم لتطبيق سياسات اقتصادية سليمة تعزز كفاءة تخصيص الموارد و تحفز على الإبداع ،و تقدم الحوافز اللازمة لخلق ،نشر ،و استخدام التكنولوجيا الحالية بكفاءة،(2) قوة عمالة متعلمة و مؤهلة تسمح بترقية و تكييف المؤهلات بشكل مستمر لخلق و استخدام المعرفة بكفاءة،(3) نظام ابتكار فعال للشركات، مراكز الأبحاث ،الجامعات ، و منظمات أخرى يمكنها من مسايرة الثورة المعرفية العالمية ،و الاستفادة من المخزون المتنامي للمعرفة الإجمالية الى جانب تكييف و نشر المعرفة الجديدة للاحتياجات المحلية ،و (4) قاعدة تحتية للمعلومات حديثة و ملائمة تسهل الاتصال ،النشر ، و التوظيف الجيد للمعلومات و المعرفة بكفاءة.

المبحث الأول: اتجاهات تراكم رأس المال البشري في العالم

شهد العالم المعاصر توسعا كبيرا في القطاع التعليمي ، تبعه تزايد النفقات التعليمية في مختلف البلدان بشكل كبير ، الأمر الذي جعل من الواجب البحث في مدى الفائدة الاقتصادية و الاجتماعية المرجوة من هذه الاموال المنفقة في قطاع التعليم .و أمام هذا التوسع الكبير في الإنفاق على قطاع التربية و تعلم و تزايد الكبير أيضا في اعداد الطلبة ،عجزت أكثر الدول عن القيام بالأعباء التعليمية كاملة.

المطلب الأول: تطور و تقدم التحصيل العلمي في بلدان العالم

يعتبر التعليم شرط ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي، حيث كان النمو الاقتصادي بنسبة للفرد في المنطقة على مدى السنوات الماضية منخفضا نسبيا، وعلى الرغم من وجود بعض التحسينات التي ظهرت على المستوى التحصيل التعليمي في الستينات والسبعينات، إلا أنه لوحظ بأن ارتفاع النمو الاقتصادي قابله، انخفاض مستويات التحصيل العلمي، كما أنه ظهر خلال الثمانينات والتسعينات زيادة في التحصيل التعليمي .

يلخص الجدولين(1,2) و(2.2) التقدم الحاصل في التحصيل العلمي للسكان البالغين سن 15سنة وما فوق في المناطق، حسب تصنيف الدخل من عام 1950و 2010 لعينة من البلدان تتكون من 146 بلدا متاحة فيها المعلومات بالكامل. يحتوي الجدولين على مجموعات واسعة من البلدان، 24 بلدا متقدما و122 بلدا ناميا. أما مجموعة البلدان النامية، فيتم تقسيمها إلى 6 مناطق: الشرق الأوسط وشمال افريقيا (18بلدا)،افريقيا جنوب الصحراء (33)، أمريكا اللاتينية (25)، شرق أسيا (19)، جنوب أسيا (7)، أوروبا وأسيا الوسطى (20).

الجدول 1.2.المعدل التعليمي الاجمالي للسكان البالغين 15سنة فما فوق، مقارنة بين المناطق.

البلدان	السكان البالغين 15 سنة فما فوق (مليون نسمة)	النسبة المئوية للسكان البالغين 15 سنة فما فوق	المستوى الابتدائي	المستوى الثانوي	المستوى الجامعي	المتوسط السنوي للتعليم
بلدان العالم (146)						
1950	1588	47,1	38,1	12,6	2,2	3,12
1970	2221	35,5	38,3	22,4	3,8	3,60
1990	3413	25,7	30,6	34,7	9,0	6,14
2010	4759	14,8	24,6	46,3	14,2	7,89
البلدان المتقدمة (24)						
1950	428	9,2	69,1	25,1	5,7	6,10
1970	541	6,2	45,8	38,2	9,8	7,64
1990	683	5,4	27,6	44,4	22,6	9,55
2010	805	2,4	13,7	51,7	32,2	11,30
البلدان النامية (122)						
1950	1160	61,1	29,9	8,1	0,9	2,02
1970	1681	45,0	35,9	17,2	1,9	3,35
1990	2730	30,8	31,3	32,3	5,6	5,28
2010	3954	17,4	26,9	45,2	10,5	7,20
الشرق الاوسط وشمال افريقيا 18						
1950	48	88,1	8,5	2,6	0,9	0,76
1970	75	75,3	14,2	8,4	2,0	1,81
1990	142	45,6	23,1	25,8	5,5	4,64
2010	256	23,8	22,9	41,2	12,0	7,25
افريقيا جنوب الصحراء(33)						
1950	61	77,1	17,8	4,6	0,5	1,30
1970	97	64,6	26,6	8,1	0,7	2,04
1990	175	44,4	36,1	17,9	1,6	3,89
2010	295	32,2	38,9	26,2	2,7	5,23
امريكا اللاتينية (25)						
1950	98	45,9	46,6	6,4	1,0	2,57

1970	161	30,1	52,3	15,1	2,5	3,84
1990	278	17,1	48,9	26,1	7,9	5,90
2010	425	8,2	34,5	44,9	12,2	8,20
الشرق الاوسط (19)						
1950	496	67,2	243,7	7,7	0,4	1,71
1970	695	40,4	39,3	19,0	1,3	3,54
1990	1168	22,4	37,0	36,8	3,3	5,59
2010	1593	7,9	30,1	51,7	10,3	7,95
جنوب أسيا (7)						
1950	28,1	76,0	20,4	3,0	0,6	1,00
1970	423	68,3	23,8	6,8	1,1	1,62
1990	694	53,1	18,5	24,7	3,8	3,43
2010	1100	33,3	21,2	39,9	5,7	5,29
أروبا وأسيا الوسطى(20)						
1950	174	15,4	60,8	21,0	2,7	4,82
1970	229	7,7	47,1	39,7	5,6	6,64
1990	272	5,3	23,1	51,1	20,0	9,30
2010	2010	1,1	10,7	53,0	35,2	10,91

Source: Barro ,R .and W ha Lee ,J .(2013).A new data Set of educational attainment in the World ,1950-2010,*Journal of Development economics* ,Vol .104,p.187.

واستنادا إلى الجدولين، يمكننا تلخيص بعض التطورات الهامة التي تمثل سعي التقدم التي قامت بها البلدان النامية في تحقيق أعلى مستوى من التحصيل التعليمي [1].

- في عام 2010.يعتبر السكان البالغين سن 15سنة فما فوق لديهم في المتوسط 7,9سنة للدراسة ،نسبة عرفت زيادة مطردة من 3,1 سنة للدراسة في عام 1950و 5,1سنة في عام 1980. كما أن قدرات السكان البالغين سن 15سنة فما فوق يتحصلون على التحصيل العلمي في البلدان ذات الدخل المرتفع

[1] - Barro and Lee .(2013),op .cit.,p.188.

يمثل 11,3سنة للدراسة ،مقارنة مع 7,2 سنة في البلدان النامية ، ويمكن ملاحظة أن منطقة افريقيا جنوب الصحراء تحصد انخفاض نسبة ب5,3سنة في المتوسط.

الجدول 2.2.الاحصائيات العالمية للجنسين(1950-2010).

البلدان	نسب تعليم إناث(A)	نسب تعليم الذكور(B)	A /B%
بلدان العالم(146)			
1950	2,74	3,5	78,3
1970	3,93	4,87	80,9
1990	5,68	6,59	86,2
2010	7,44	8,35	89
البلدان النامية(24)			
1950	5,85	6,36	92
1970	7,36	7,95	92,5
1990	9,34	9,76	95,7
2010	11,18	11,43	97,8
البلدان المتقدمة(122)			
1950	1,55	2,48	62,5
1970	2,77	5,05	70,8
1990	4,74	5,83	81,2
2010	6,65	7,74	85,9
الشرق الاوسط و شمال افريقيا (18)			
1950	0,44	1,08	40,6
1970	1,1	2,53	43,4
1990	3,5	5,72	61,3
2010	6,45	8,02	80,4

افريقيا جنوب الصحراء(33)			
1950	0,97	1,65	58,8
1970	1,49	2,62	57
1990	3,14	4,67	67,2
2010	4,65	5,82	80
امريكا اللاتينية (25)			
1950	2,36	2,79	84,4
1970	3,6	4,09	88,1
1990	5,82	5,99	97,2
2010	8,13	8,27	98,4
الشرق الاوسط (19)			
1950	1,12	2,27	49,4
1970	2,87	4,19	68,4
1990	5,24	5,93	88,3
2010	7,46	8,42	88,5
جنوب اسيا (7)			
1950	0,14	1,54	26,6
1970	0,88	2,32	37,7
1990	2,28	4,51	50,7
2010	4,29	6,26	68,6
اروبا و اسيا الوسطى (20)			
1950	4,2	5,65	74,4
1970	6,08	7,31	83,2
1990	8,92	9,75	91,4
2010	10,82	11,01	98,3

Source : Barro and Lee .(2013),op .cit.,p.189.

منذ عام 1950، ارتفع متوسط سنوات الدراسة بين مجموع السكان البالغين سن 15 سنة فما فوق في البلدان النامية بشكل كبير من 2,0 سنة الى 7,2 سنة للدراسة. فعلى سبيل المثال ، تضاعف متوسط سنوات التمدرس ضعيف في منطقتي جنوب اسيا و الشرق الأوسط و شمال افريقيا مقارنة مع الثمانينات ففي جنوب أسيا ، ارتفع متوسط سنوات التمدرس بين مجموع السكان من سنة عام 1980 الى 5,3 سنة عام 2010.

في حين أننا نلاحظ تحسنا كبيرا في نسب استكمال و الالتحاق بالطورين الثانوي ،و الجامعي في البلدان المتقدمة، لهذا إن معظم التحسينات التي تتم في البلدان النامية تتم في الطورين الابتدائي و الثانوي (أنظر الشكل 1.2).

الشكل 1.2 .متوسط سنوات التمدرس ، حسب مستوى التعليم.

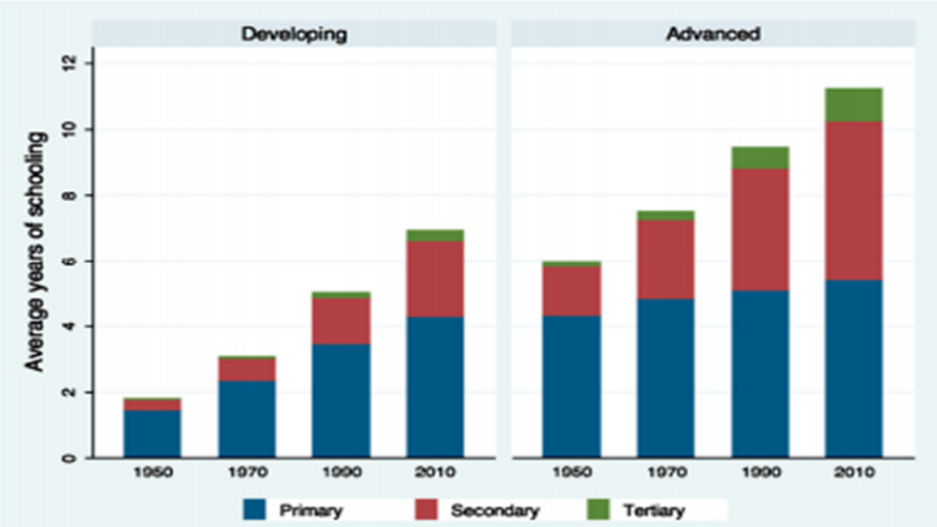

Source: Barro and Lee. (2013), op .cit., p.190.

ارتفع متوسط سنوات التمدرس بين السكان الذين تتراوح اعمارهم بين 15-24 عاما في البلدان النامية من 3.1سنة في عام 1950 إلى 6,83 سنة عام 1990 إلى أكثر من 8,9 سنة في السنوات الأخيرة.

الشكل 2.2 .التحصيل العلمي الإجمالي للسكان البالغين 15سنة وما فوق.

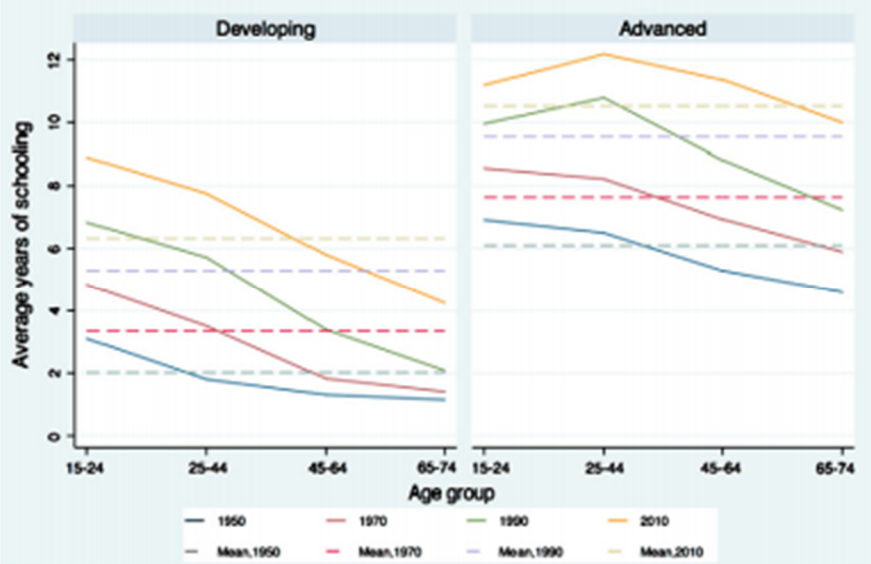

Source : Barro and Lee .(2013),op .cit.,p.190.

والملاحظ أن التحسينات الحاصلة في نسب الإستكمال و الالتحاق على جميع مستويات الفئات العمرية لكل جيل يساهم باستمرار في ارتفاع متوسط سنوات التمدرس، كلما نضجت مع مرور الوقت والظاهر أن أكبر تحسن في متوسط سنوات التمدرس من الفئات الأصغر سنا، سجل بين السبعينيات والتسعينيات في البلدان المتقدمة.

يظهر الشكل 3.2. أن البلدان النامية قد نجحت في خفض معدلات الأمية خاصة في أوساط الفئات الأصغر سنا على وجه الخصوص ،انخفضت نسبة الغير متعلمين من مجموع السكان البالغين سن 15 عاما فما فوق في البلدان النامية إلى حد كبير على مدار عقود السنوات الماضية منذ عام 1950 من 61,1% في عام 1950 إلى 17,4% عام 2010 .أما بين الذين تتراوح أعمارهم بين 15-24 عاما ، فقد انخفضت هذه النسبة في 45,2% في عام 1950 إلى 5,9% في عام 2010.

الشكل 3.2. نسبة السكان دون تعليم (15سنة وما فوق) حسب العمر.

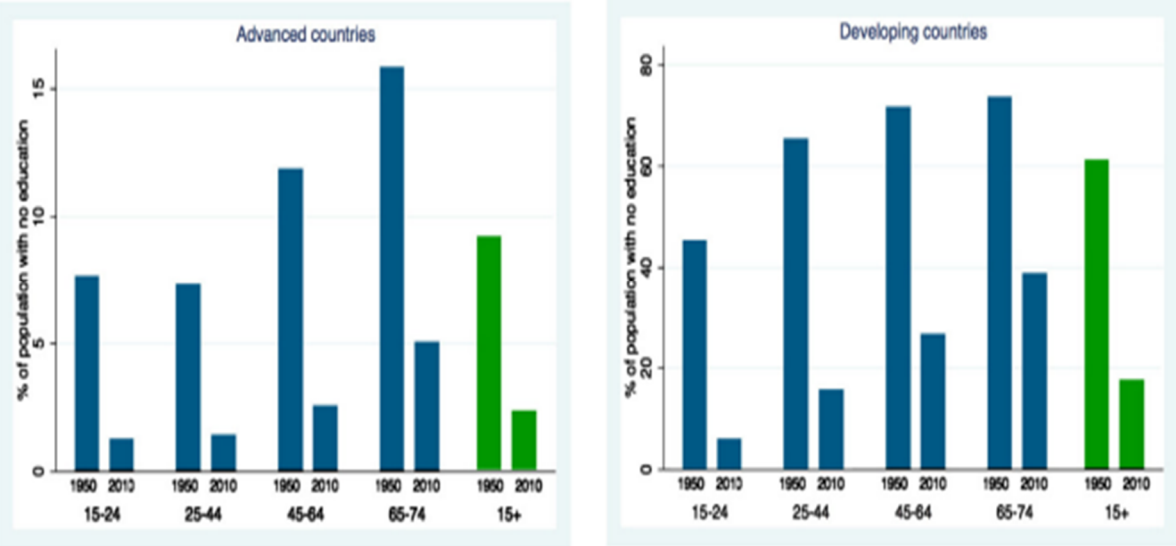

Source: Barro and Lee. (2013), op .cit., p.191.

ويلخص الجدول 2.2.التحصيل العلمي بين الذكور و الإناث حسب المناطق منذ عام 1950، من خلال الجدول يتبين أن البلدان المتقدمة احرزت تقدما ملموسا من حيث الحد من عدم المساواة بين الجنسين في التعليم من مجموع السكان البالغين فوق 15عاما . عموما ارتفعت نسبة الإناث إلى الذكور لمتوسط سنوات التمدرس من 62,5% في عام 1950 إلى 81,2% في عام 1990و 85,9 بحلول عام 2010.لكن على الرغم من هذه التطورات الرئيسية .لاتزال العديد من التحديات قائمة في جعل التعليم أكثر شمولية ، فعلى الرغم من هذه التحسينات الكبيرة ،يتناسب المستوى الحالي وتوزيع التحصيل التعليمي في البلدان النامية بشكل مقارن فقط إلى ذلك المستوى الذي حققته البلدان المتقدمة في أواخر الستينات (أنظر الشكل 1.2).

لا تزال فجوة متوسط سنوات التمدرس بين البلدان النامية و المتقدمة مرتفعة لمجموع السكان فوق سن 15 بشكل عام (4,1سنة في عام 2010). نظرا لأنها تقلصت بقيمة اقل من سنة واحدة خلال الأربعين سنة الماضية . في الواقع يبدو أن أحد العوامل التي ساهمت في البطء الشديد للحد من هذه الفجوة هي الزيادة المستمرة في نسبة السكان في البلدان المتقدمة البالغين مستويات أعلى من التعليم كذلك تضييق فجوة متوسط سنوات التمدرس بين الفئات الأصغر سنا بين البلدان النامية والمتقدمة غير كافية للتعويض عن الفجوة الكبيرة بين أوساط الكبار سنا (أنظر الشكل 2.2) على سبيل المثال، في حين أن الفجوة بين متوسط سنوات التمدرس بين الذين تتراوح اعمارهم بين 15-24 سنة في الاقتصاديات النامية والمتقدمة، قد تقلصت منذ عام 1970بنحو 1,44سنة إلى غاية 2010

(من 3,73سنة في عام 1970 الى 2,29 سنة في عام2010). إلا أن هذه الفجوة اتسعت بحوالي 1,25سنة (من 4,49 في عام 1970 الى 5,76سنة) من بين الذين تتراوح أعمارهم بين 65 سنة فما فوق (أنظر الشكل 2.2).

- التحدي المتمثل في جعل التعليم أكثر شمولا بين الجنسين يبقى أيضا قائما في العديد من المناطق النامية مثل جنوب أسيا ،الشرق الأوسط ، و افريقيا جنوب الصحراء ، حيث لا تزال نسبة سنوات التمدرس بين الإناث و الذكور أقل من 70% في جنوب أسيا .

- إن أفاق تضييق فجوة التحصيل العلمي بين البلدان النامية و المتقدمة تعتمد إلى حد كبير على قدرة البلدان النامية كالتالي :

1- زيادة كبيرة في معدلات الالتحاق بين الداخلين الجدد (أقل من 15 سنة).

2- اللحاق بركب بالمعدل المرتفع للارتقاء من المستوى الابتدائي الى المستوى الثانوي ،ومن المرحلة الثانوية إلى الجامعي (15-24)في البلدان النامية .

المطلب الثاني: توزيع الانفاق على التعليم في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE).

تولي بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ومنذ أمد بعيد أهمية كبيرة للتعليم لما لعبه من دور في تقدمها ورقيها ، وتعد المنظمة الوحيدة تقريبا في العالم التي تقدم احصاءات شاملة ودقيقة عن الاستثمارات التعليمية بمختلف تصنيفاتها و مصادرها.[2]

أولا: لمحة سريعة عن الانفاق على التعليم في بلدان منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE)

تبين المعطيات المتاحة عن الاستثمارات التعليمية الاجمالية في رأس المال البشري في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE خلال الفترة(1995- 2004) أنها في ارتفاع مستمر في غالبية بلدان المنظمة، وأنها لم تنخفض عن نسبة 5% من الناتج المحلي الإجمالي، وأنها سجلت في المتوسط ما نسبته 5,3% عام 1995 و5,1% عام 2000، 5,5% في عام 2004، أما إذا أخذنا المتوسط العام للاستثمارات التعليمية لدول المنظمة خلال عامي 1995و2000، وأن هذه النسبة قد ارتفعت عام 2004 لتصل إلى 5,8%. وقد بينت المعطيات أيضا أن بلدان المنظمة الأقل استثمارا في التعليم

2- دهان، محمد. (2010).الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري :مقارنة نظرية ودراسة تقييمية لحالة الجزائر ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة قسنطينة، الجزائر ،ص.60.

هي: اليونان، تركيا، وإيرلندا حيث تخصص هذه البلدان ما نسبته 3,4% ،4,1% و4,6% على الترتيب في علم 2004 من الناتج المحلي الإجمالي و أما بلدان المنظمة الأكثر استثمارا في التعليم فهي: أيسلندا الولايات المتحدة الامريكية وكوريا الجنوبية بحوالي 8,0% ،7,4 % و 7,2% من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي في عام 2004 (أنظر الشكل 4.2.).

الشكل 4.2. التطور الإجمالي للإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان OCDE ما بين عامي (1995-2004).

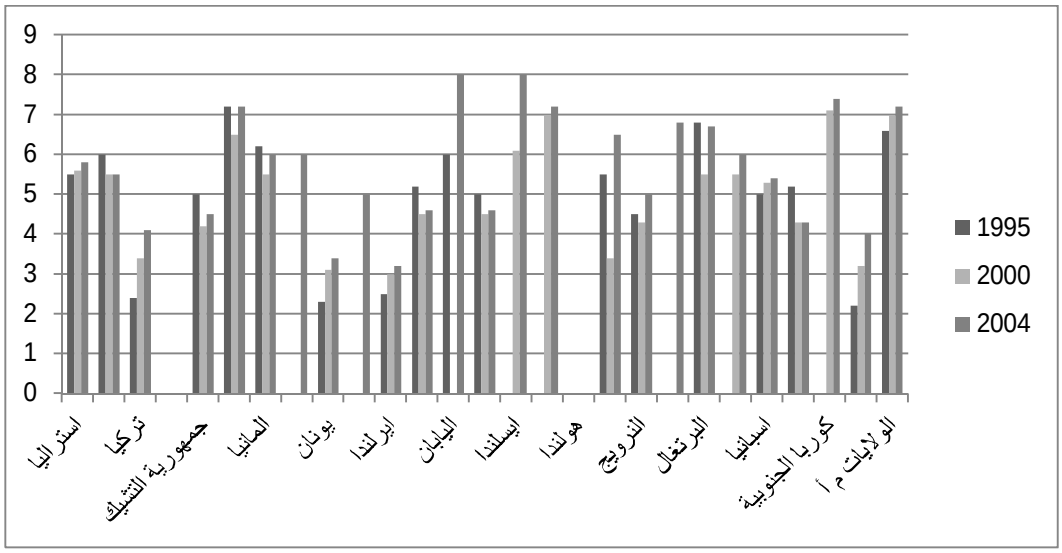

Source : OCDE. (2007a).*Regards Sur L'éducation : Les indicateurs de L'OCDE*, Paris : OCDE, p.212.

ثانيا :هيكل توزيع الانفاق على التعليم في بلدان منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE بين العمومي و الخاص .

بعد اللمحة السريعة عن الإنفاق التعليمي في مجموعة بلدان منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE، والتي لوحظ فيها مدى الأهمية التي توليها هذه البلدان للاستثمار التعليمي في تكوين الرأس المال البشري ، وذلك بفحص هيكل توزيع هذه النفقات بحسب مصدرها (عمومي أو الخاص).[3] ويتضح من خلال الاحصائيات المتاحة عامي(1995-2004) أن الإنفاق العمومي على التعليم في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE يستحوذ على النصيب الأكبر ، حيث يمثل المتوسط في عام 2004 ما يقارب 87% في مقابل 13% كإنفاق خاص على التعليم ، وأن هذا التوزيع لم يتغير كثيرا ما بين عام(1995-2004) حيث شهدت مساهمة الإنفاق العمومي في التعليم

[3]- إسكد .(1997).التصنيف الدولي المقنن للتعليم ،منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلوم و الثقافة .
www. uis.unesces.org/publications/isced.97.

تراجعا طفيفا .بما نسبته 1,2% خلال 10 سنوات. و أن مساهمة الإنفاق الخاص على التعليم في تمويل الاستثمار التعليمي في بلدان المنظمة في عام 2004 تتأرجح ما بين 2,1% كحد أدنى ، و 39,5% كحد اقصى ،و تعد كوريا الجنوبية 39,5% ، و.م .أ 31,6% ،أستراليا 27,0% ،و اليابان 25,8% من أكثر بلدان المنظمة اعتمادا على المصادر الخاصة في تمويل التعليم ،في حين نجد بالمقابل بلدانا أخرى يبلغ فيها حجم الإنفاق العمومي على التعليم ارقاما عالية جدا مثل فنلندا 97,9%، البرتغال 95,5%، السويد97,0 %، الدنمرك 95,6% واليونان 95,3% هذا يعني أن الإنفاق الخاص على التعليم يكاد يكون معدوما في هذه المجموعة الأخرى حيث لا يتعدى نسبة 5% في أحسنها.(أنظر الشكلين5.2.و6.2).

الشكل 5.2 . تطور التوزيع الإجمالي للإنفاق العمومي على التعليم في بلدان OCDE عام 1995.

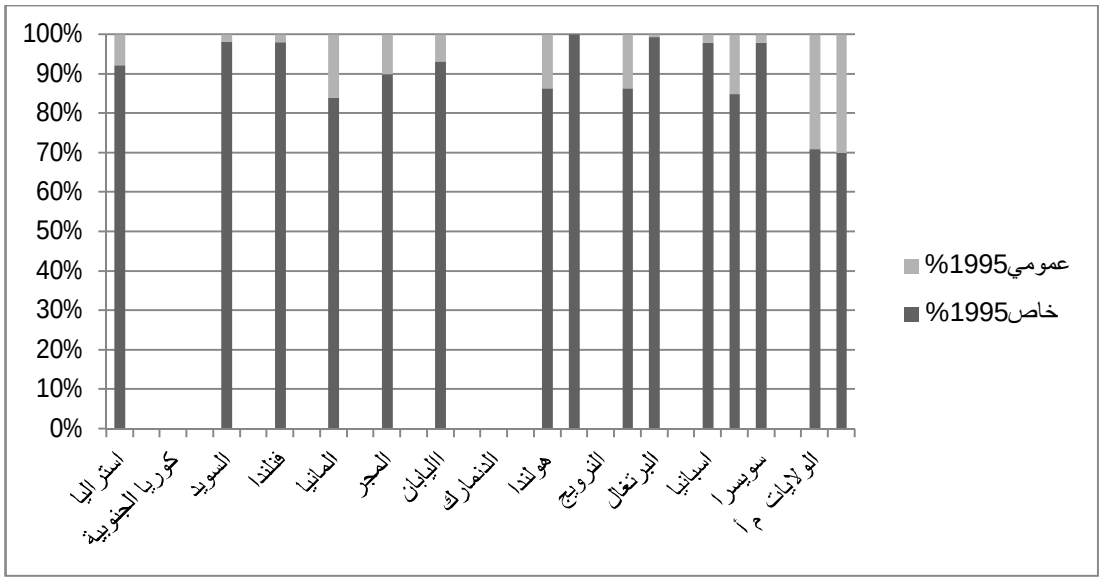

Source : OCDE. (2007a) .op .cit., p.2.

الشكل 6.2.تطور التوزيع الإجمالي للإنفاق العمومي على التعليم في بلدان OCDE عام 2004.

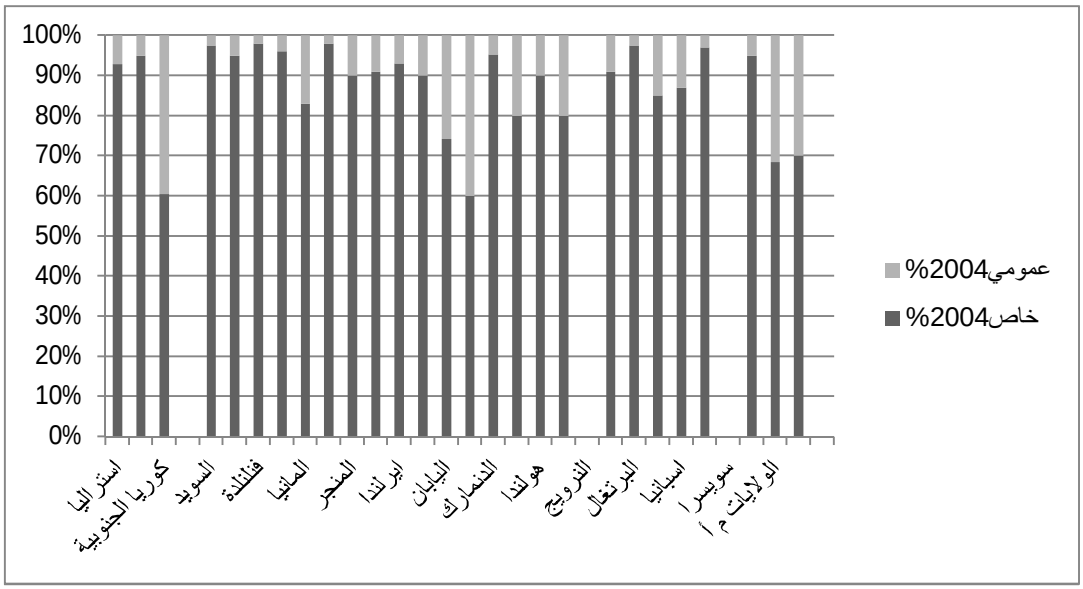

Source : OCDE. (2007a) .op .cit ., p.2.

من كل ما سبق تتضح الأهمية النسبية البالغة التي يكتسبها التمويل العمومي للاستثمارات التعليمية في رأس المال البشري في غالبية بلدان منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE.

المبحث الثاني: الاستثمار في رأس المال البشري في الجزائر

يعتبر التعليم من بين أحد الأولويات الرئيسية في السياسة التنموية الشاملة التي أتبعتها الجزائر بعد حصولها على الاستقلال ويمكن اعتبار التعليم على أنه مسار إنتاجي، لأنه يمر بمراحل مختلفة، حيث تتسلسل أطوار التعليم و التكوين فيه، وفق نظام واضح للتدرج والانتقال والحصول على شهادات خلال وقت زمني. والتعليم في الجزائر يتشكل من ثلاث منظومات فرعية هي[4]:منظومة تربوية وطنية، منظومة التعليم العالي والبحث العلمي ومنظومة التكوين و التعليم المهنيين ،ولكل منظومة غايتها ووظائفها وتحتل المنظومة الوطنية أكبر قدر من اهتمام السلطات العمومية بالنظر لكونها القاعدة الأساسية لتكوين رأس المال البشري.

[4] - رشدان، عبد الله زاهي .(2005).في *اقتصاديات التعليم* ، دار وائل للنشر، عمان، الاردن ،ص.56 .

المطلب الأول: تطور الاستثمارات التعليمية في رأس المال البشري في الجزائر

أولا: المرحلة الأولى(1963-1970)

لقد كانت التحديات التي واجهت السلطات العمومية فيما يخص قطاع التربية، التعليم، التكوين كبيرة غداة الاستقلال المباشر. فارتفاع معدلات الأمية من جهة وتدني نسب التمدرس من جهة ثانية وقلة البنية التحتية الضرورية للعملية التعليمية من جهة ثالثة، وندرة المكونين من جهة رابعة، وتدني مستويات التأهيل لدي العمال من جهة خامسة، إلا وكانت الطموحات المرجوة من هذا القطاع أكبر فكان من الأولى دمقرطة التعليم (تعميمه مجانيا) ،وتكون الإطارات اللازمة للخروج من التخلف وركب قطارات التنمية في أسرع وقت ممكن [5]. ولهذا باشرت الجزائر مسارات الاستثمار المكثف في تكوين الرأس المال البشري حيث تشير الأولى للمعطيات المتاحة أن الجزائر قد خصصت في عام 1963 ميزانية قدرها 322.719 مليون دينار جزائري لوزارة التربية الوطنية (قبل عام 1971 لم تكن هناك وزارة للتعليم ولا وزارة التكوين المهني) وهو ما يعادل 11,1% من إجمالي نفقات التسيير العمومية وفي السنة الموالية سجلت نفقات التسيير التعليمية العمومية نمو قدره 70,1% لتصبح 548,9 مليون (دج) ويتضاعف معه نصيبها من إجمالي ميزانية التسيير العمومي ويصل إلى 20,9% كما رصدت السلطات العمومية الجزائرية خلال هذه السنة مبلغ 170,8مليون (دج) كنفقات استثمار لقطاع التعليم ، وهي ما تماثل 15,4% من ميزانية التجهيز للدولة وبذلك أصبح إجمالي النفقات العمومية التعليمية يقدر بمبلغ 719,7 مليون (دج) يمثل بذلك 19,2% من إجمالي النفقات العمومية وما نسبته 50%من الناتج الإجمالي القومي (GDP). وقد شهد عام 1968 أكبر نسبة تخصصات السلطات العمومية الجزائرية لإجمالي الإنفاق العمومي على التعليم خلال الفترة ، حيث بلغت 22,7% في حين أن أعلى معدل يبلغه إجمالي الإنفاق العمومي على التعليم بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي كانت في سنة 1969 بما نسبته 7,2%(أنظر الجدولين 3.2.و4.2).[6]

[5]- رشدان، عبد الله زاهي .(2005). نفس المرجع السابق ، ص.57.

[6]- عوض صابر، فاطمة.وعلي خفاجة ،ميرفت .(2000).*أسس و مبادئ البحث العلمي* ، مكتبة وطبعة الاشعاع الفنية ،الاسكندرية ، مصر، ص.87.

الجدول3.2.تطور الإنفاق العمومي على التعليم في الجزائر خلال الفترة (1963-1971).

مليون دينار جزائري								
السنوات	**1963**	**1964**	**1965**	**1966**	**1967**	**1968**	**1669**	**1970**
مجموع الإنفاق العمومي على التعليم	322,7	719,7	731,3	930,0	880,0	923,3	151,07	1687,4
الإنفاق العمومي الجاري على التعليم	322,7	548,9	497,1	630,0	680,0	775,5	856,7	1033,4
الإنفاق العمومي الاستثماري للتعليم	-	170,8	234,2	300,0	200,0	147,9	789,9	654,0
مجموع الإنفاق العمومي	2912,7	3740,9	3956,0	4945,7	4076,2	4076,2	3890,0	4447,0
الإنفاق العمومي الجاري	2912,7	2632,2	3052,6	3332,0	2539,2	2539,2	4009,0	3573,0
الإنفاق العمومي الاستثماري	-	408,7	903,5	1375,0	1537,0	1537,0	2108,3	240,5
الناتج المحلي الإجمالي	13340,8	17363,3	154840	15008,0	16642,2	19018,3	21018,3	240011,5

التطور السنوي النسبي (%)

مجموع الإنفاق العمومي على التعليم	-	%123	%1.6	%27,2	-%5,4	%4,9	%63,5	%11,7
الإنفاق العمومي الجاري على التعليم	-	%70,1	-%7,9	%26,7	%7,9	%14,0	%15,6	%15,2
الإنفاق العمومي الاستثماري للتعليم	-	-	%37,1	%28,1	-%33,3	-%26,1	-%315,3	%6,5
مجموع الإنفاق العمومي	-	%28,4	%5,8	%25,0	-%4,8	-%13,4	%93,8	%1,5
الإنفاق العمومي الجاري	-	-%9,6	%16,0	%4,8	%4,1	-%23,8	%53,2	%14,3
الإنفاق العمومي الاستثماري	-	-	-%18,5	%93,2	-%21,2	%4,8	%400,8	%109
الناتج المحلي الإجمالي	-	%7,6	%7,8	-%3,1	%10,9	%4,3	%10,5	%14,2

المصدر: دهان، محمد.(2010). نفس المرجع السابق ،ص.154.

الجدول4.2. تطور مؤشرات الإنفاق العمومي على التعليم في الجزائر خلال الفترة (1963-1970) .

التوزيع النسبي (%) لمجموع الانفاق العمومي على التعليم								
السنوات	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970
مجموع الإنفاق العمومي على التعليم	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100
الإنفاق العمومي الجاري على التعليم	%100	%76,3	%68,0	%77,3	%77,3	%84,0	%59,4	%61,2
الإنفاق العمومي الاستثماري للتعليم	%0,0	%23,7	%32,0	%22,7	%22,7	%16,0	%46,6	%38,8
كنسبة مئوية (%)من الإنفاق العمومي المقابل له								
مجموع الإنفاق العمومي على التعليم	%11,1	%19,2	%18,5	%18,8	%18,7	%22,7	%19,19	%21,0
الإنفاق العمومي الجاري على التعليم	%11,1	%20,1	%16,3	%19,7	%20,4	%30,5	%23,16	%23,3
الإنفاق العمومي الاستثماري	-	%15,4	%25,9	%17,2	%14,5	%9,6	%14,36	%18,3
كنسبة مئوية (%)من الناتج المحلي الإجمالي								
مجموع الإنفاق العمومي على التعليم	%2,4	%5,0	%4,7	%6,2	%5,3	%4,9	%7,2	%7,0
الإنفاق الجاري على التعليم	%2,4	%3,8	%3,2	%6,2	%4,1	%4,1	%4,8	%4,3
الإنفاق العمومي الاستثماري	%0,0	%1,2	%4,5	%2,6	%1,2	%0,8	%2,9	%2,7

المصدر: دهان ،محمد .(2010).نفس المرجع السابق،ص.156.

وعموما يمكن القول أن الإنفاق العمومي الجاري على التعليم كان يمثل في المتوسط خلال الفترة (1964-1970) 70,5% من إجمالي الإنفاق العمومي على التعليم ،في حين أن الإنفاق العمومي الاستثماري على التعليم لا يمثل في المتوسط إلا ما نسبته 29,5% ،ويمثل مجموع الإنفاق العمومي على التعليم في المتوسط خلال الفترة نفسها ما نسبته 19,7% من مجموع الإنفاق العمومي و5,8%من الناتج الإجمالي (أنظر الشكل7.2.).

الشكل 7.2.التوزيع النسبي المتوسط الإجمالي للإنفاق العمومي على التعليم في الجزائر (1963-1970).

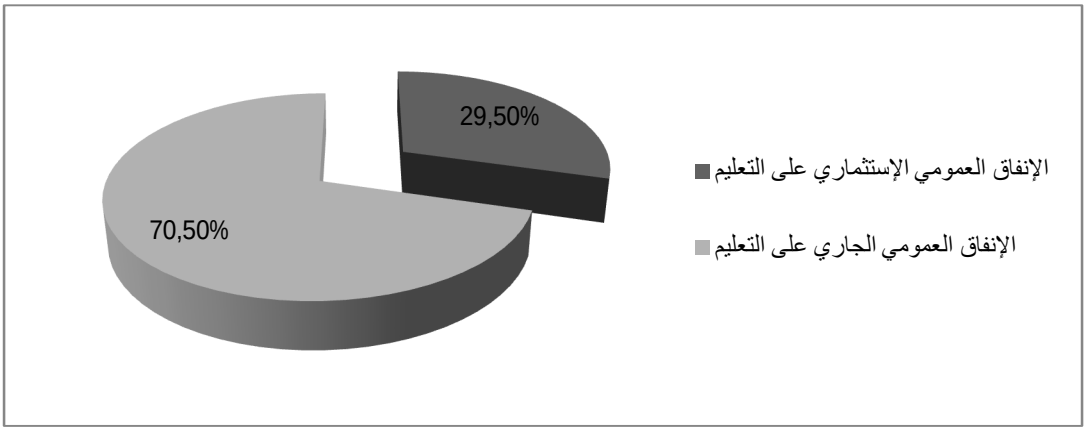

المصدر :من اعداد الطالبتان ، بالاعتماد على الجدول 4.2.

ثانيا: المرحلة الثانية (1970-1995)

بعد مرحلة الانطلاق الأولى (1963-1970) ضاعفت الجزائر من مجهودها الاستثماري في التعليم في سبيل تكوين رأس المال البشري الضروري لمخططات التنمية خلال الفترة الثانية (1971-1995). فأنشأت وزارة التعليم العالي عام 1971، وتضاعف خلال هذه السنة حجم الإنفاق العمومي على التعليم 2,3 مرة عما كان عليه عام 1964 وأصبح يقدر بمبلغ 2040,6 مليون دينار جزائري، وهو ما يمثل 26,3% من مجموع الإنفاق العمومي للدولة ،و8,2% من الناتج المحلي الإجمالي.[7]

وعرف الإنفاق العمومي على التعليم خلال هذه الفترة نموا مضطردا ومتسارعا حيث تراوح معدل مجموع الإنفاق العمومي على التعليم بالنسبة لمجموع الإنفاق للدولة ما بين 29,1% عام 1980و4,9% عام 1990 أما معدل مجموع الإنفاق العمومي على التعليم بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي فقد تراوح خلال هذه الفترة مابين 5,7% عام 1979و 9,4% عام 1986 (أنظر الجدولين 5.2 و 6.2).

[7]- عوض صابر ،فاطمة .وعلي خفاجة ،ميرفت .(2000).نفس المرجع السابق،ص.89.

الجدول 5.2.تطور الإنفاق العمومي على التعليم في الجزائر خلال الفترة (1971-1995).

مليون دينار جزائري						
السنوات	**1971**	**1975**	**1980**	**1985**	**1990**	**1995**
مجموع الإنفاق العمومي على التعليم	2040,6	4478,6	11936,3	23859	39712	126804,5
الإنفاق العمومي الجاري على التعليم	1215,6	2681.6	6821.3	15189	31662	168304.5
الإنفاق العمومي الاستثماري على التعليم	825,0	1797	511,5	8670	8050	18500
مجموع الإنفاق العمومي	7750	21853,8	50897,8	116986,4	140012	73487
الإنفاق العمومي الجاري	4915	13168,8	27775,8	64186,4	84000	437976
الإنفاق العمومي الاستثماري	2835	8685	23122	52800	56012	296900
الناتج المحلي الإجمالي	24942,4	61444,5	162500	291300	555800	1990600

التطور النسبي السنوي (%)

مجموع الإنفاق العمومي على التعليم	-	%33,1	%22,1	%29,1	%4,9	%20,2
الإنفاق العمومي الجاري على التعليم	-	%34,1	%19,7	%31,7	%6,4	%20,2
الإنفاق العمومي الاستثماري على التعليم	-	%31,6	%44,1	%26,8	%0,4	%20,2
مجموع الإنفاق العمومي	-	%54,2	%38,0	%10,6	%15,3	%37,3
الإنفاق العمومي الجاري	-	%71,6	%34,7	%7,5	%16,8	%35,5
الإنفاق العمومي الاستثماري	-	%33,6	%42,2	14,7	%13,2	%40,0
الناتج المحلي الإجمالي	-	%11,3	%26,9	%8,9	%31,3	%33,5

المصدر: دهان ،محمد.(2010)،نفس المرجع السابق، ص .159.

الجدول 6.2.تطور مؤشرات الإنفاق العمومي على التعليم في الجزائر خلال الفترة (1971-1995).

التوزيع النسبي (%) لمجموع الانفاق العمومي على التعليم					
السنوات	1971	1975	1980	1985	1990	1995
الإنفاق العمومي الجاري على التعليم	%100	%100	%100	%100	%100	%100
الإنفاق العمومي الجاري غلي التعليم	%59,6	%59,4	%57,1	%63,7	%79,7	%85,7
الإنفاق الاستثماري على التعليم	%40,4	%40,1	%42,9	%36,3	%20,3	%14,6

كنسبة مئوية (%) من الإنفاق العمومي المقابل له

مجموع الإنفاق العمومي على التعليم	%26,3	%20,5	%23,5	%20,3	%28,4	%17,3
الإنفاق العمومي الجاري على التعليم	%24,7	%20,4	%24,6	%23,7	%37,7	%24,7
الإنفاق العمومي الاستثماري على التعليم	%29,1	%20,7	%22,1	%22	%14,4	%6,2

كنسبة مئوية (%)من الناتج المحلي الإجمالي

مجموع الإنفاق العمومي على التعليم	8,2	%7,3	%7,3	%8,2	%7,1	%6,4
الإنفاق العمومي الجاري على التعليم	%0,9	%4,4	%4,2	%5,2	%5,1	%5,4
الإنفاق العمومي علي التعليم	%3,3	%2,9	%3,1	%3,0	%1,4	%0,9

المصدر: دهان ،محمد.(2010)،نفس المرجع السابق، ص **.**160.

وعموما يمكن القول أن الإنفاق العمومي الجاري على التعليم ،كان يمثل في المتوسط خلال الفترة (1971-1995) من إجمالي الإنفاق العمومي على التعليم ،في حين أن الإنفاق العمومي الاستثماري على التعليم لا يمثل في المتوسط إلا ما نسبته 32,3% ،ويمثل مجموع الإنفاق العمومي على التعليم في المتوسط خلال الفترة نفسها ما نسبته 22,8% من مجموع الإنفاق العمومي و7,5% من الناتج الإجمالي.

ثالثا: المرحلة الثالثة (1996-2007)

بعد الارتفاع الكبير الذي سجله معدل مجموع الإنفاق العمومي على التعليم بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة من عام 1971 إلى 1995، عاد هذا المعدل ليستقر من جديد في حدود 6,3% خلال الفترة الأخيرة 1996-2007 ،وتراوحت قيمته ما بين 5,4%سنة 2005 و7,1%سنة

2006 وسجل معدل مجموع الإنفاق العمومي للنفقات العمومية تراجعا هو الأخر في المتوسط بعد أن كان في المرحلة السابقة (1971-1995) في حدود 22,8% ليستقر في حدود 18,8% مسجلا أعلى معدل عام 2004 (19,9%) وأدني نسبة 2007 (14,1%). ولقد أنتقل الإنفاق العمومي على التعليم في الجزائر من 160874,3مليون (دج) عام 1996 إلى 556944,3 مليون (دج) ،أي انه تضاعف بقيمة 3,5 مرة خلال 12سنة فقط ، وسجلت سنة 2006 أكبر تطور نسبي سنوي حيث ارتفعت قيمة الاستثمارات التعليمية العمومية بنسبة 47,4% عما كانت عليه سنة 2005 ، ولتتراجع عام 2007 بما بنسبة 6,3% (أنظر الجدولين 7.2و 8.2).

الجدول 7.2.تطور الانفاق العمومي على التعليم في الجزائر خلال الفترة (1996-2007).

مليون دينار جزائري							
السنوات	**1996**	**1999**	**2001**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**
- مجموع الإنفاق العمومي على التعليم	16087,3	212245,2	274009,3	381244,8	413375,1	514478,9	556999,3
- الانفاق العمومي الجاري على التعليم	136674 3	175050,1	211020,3	295702,8	311983,1	325110,2	3904733
- الانفاق العمومي للاستثمار على التعليم	242000	37195	62989	85542	91392	269369	166471
- مجموع الانفاق العمومي							
- الانفاق العمومي الجاري	8486000	1098576,7	1452360	1920000	2302983	355548,1	3946748,6
- الانفاق العمومي الاستثماري	5470000	8176922,7	948760	120000	1255273	1439545,5	1652698,3
- الناتج المحلي الاجمالي	3016000	280884	503600	720000	1047710	2115879,3	2294050,4
	2570000	3238200	4260800	626700,1	7458469	8381520,2	9306253,7
التطور النسبي السنوي							
- مجموع الانفاق العمومي للتعليم		%10,00	%11,20	6,30%	%5,80	%47,40	%-6,3
- الانفاق العمومي الجاري للتعليم		%11,90	%8,00	%4,30	%5,50	%4,20	%20,10
-الانفاق العمومي الاستثماري للتعليم		%1,60	%27,50	%15,40	%6,80	%194	%-38,2
- مجموع الانفاق العمومي		%7,40	%8,10	%7,10	%19,90	%54,40	%11,00
-الانفاق العمومي الجاري		%7,40	%14,40	%1,50	%4,60	%14,70	%14,80
- الانفاق العمومي الاستثماري		%7,10	%-6,8	%23,50	%45,50	%102,00	%8,40
- الناتج المحلي الاجمالي		%14,40	%1,80	%27,30	21,7	%12,40	%11,00

المصدر: بالاعتماد على معطيات مؤشر التنمية العالمية البنك العالمي(2012).

الجدول8.2.تطور مؤشرات الإنفاق العمومي على التعليم في الجزائر خلال الفترة(1996-2007) .

السنوات	1996	1999	2001	2004	2005	2006	2007
	التوزيع النسبي (%) لمجموع الانفاق العمومي على التعليم						
- مجموع الانفاق العمومي على التعليم	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100
- الانفاق العمومي الجاري على التعليم	%85,0	%82,5	%77,0	%77,6	%77,3	%54,7	%70,1
- الانفاق العمومي الاستثماري على التعليم	%15,0	%17,5	%23,0	%22,4	%22,7	%45,3	%29,9
كنسبة مئوية (%)من الانفاق العمومي المقابل له							
- مجموع الانفاق العمومي على التعليم	%19,9	%19,2	%18,5	%19,9	%17,5	%16,7	%14,1
- الانفاق العمومي الجاري على التعليم	%25,0	%21,4	%22,2	%24,6	%24,9	%22,6	%23,6
- الانفاق العمومي الاستثماري على التعليم	%8,0	%13,2	%12,5	%11,9	%8,7	%12,7	%7,3
كنسبة مئوية (%) من الناتج المحلي الاجمالي							
- مجموع الانفاق العمومي على التعليم	%6,3	%6,6	%6,4	%6,2	%5,4	%7,1	%6,0
- الانفاق العمومي الجاري على التعليم	%5,3	%5,4	%5,0	%4,8	%3,9	%3,9	%4,2
- الانفاق العمومي الاستثماري على التعليم	%0,9	%1,1	%1,5	%1,4	%1,2	%3,2	%1,8

المصدر: دهان ،محمد،(2010).بالاعتماد على الجدول7.2،ص،163.

وعموما يمكن القول أن الإنفاق العمومي الجاري علي التعليم كان يمثل في المتوسط خلال الفترة (1996-2007) 78,5%من إجمالي الإنفاق العمومي علي التعليم في حين أن الإنفاق العمومي الاستثماري على التعليم لا يمثل في المتوسط إلا نسبة 21,5 % (أنظر الشكل8.2).

الشكل8.2. التوزيع النسبي المتوسط لإجمالي الإنفاق العمومي على التعليم في الجزائر (1996-2007).

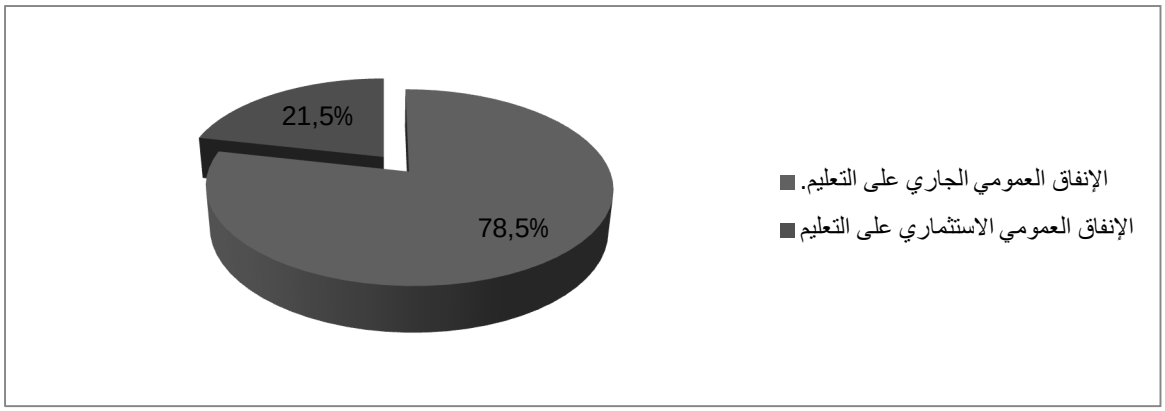

المصدر :من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدول(8.2) .

وما يميز هذه الفترة هو التذبذب الكبير لتوزيع الإنفاق العمومي على التعليم مابين جاري واستثماري ونجد مثلا أن الإنفاق العمومي الجاري يصل إلى معدل 85% عام 1996 ثم ينخفض بأكثر

من30%عام 2006 ويسجل 57,7%، وبالعكس فالإنفاق العمومي على التعليم الاستثماري نجده يسجل أضعف نسبة له منذ الاستقلال عام 2006 (45,3%). و الملاحظ من خلال هذا التحليل لتطور الاستثمارات التعليمية العمومية في الجزائر هو المبالغ الهامة و المتزايدة باستمرار وعلى مدار كل فترات الدراسة التي ما فتئت السلطات العمومية الجزائرية تنفقها على هذا القطاع.

المطلب الثاني: الأهمية النسبية للاستثمارات التعليمية في الجزائر

بعد التعرف على مختلف مراحل تطور الاستثمار التعليمية في الجزائر منذ استقلالها سنحاول تقييم الأهمية النسبية الحقيقية للاستثمارات على التعليم في الجزائر.

أولا: الأهمية النسبية للإنفاق العمومي الجاري على التعليم في الجزائر

تزايد الإهتمام بالإنفاق العام على التعليم لما له من دور فاعل في عملية تطوير النظام التربوي، حيث من المتعارف عليه بين المهتمين باقتصاديات التعليم ، بأنه كلما ازداد الإنفاق العام على التعليم، كلما تحسنت نوعيته بشرط أن يكون هذا الإنفاق في مجالات يؤدي فعلا إلى تحسين أداء التعليم [8].

يظهر الجدول 9.2. أن الإنفاق العمومي الجاري على التعليم في الجزائر (قطاع التربية و التكوين بوزاراته الثلاثة مجتمعة :التربية الوطنية ،التعليم العالي و البحث العلمي ،التكوين و التعليم المهني)يحتل الصدارة طوال السنوات الدراسة الممتدة من (2000-2007) وفي المتوسط يمثل 22,9%من الإنفاق العمومي الجاري أي ما يقارب الربع ، مسجلا أضعف نسبة عام 2002(21,8%)و أعلى نسبة عام 2005 (24,9%) ويليه مباشرة قطاع الدفاع الوطني بمتوسط قدره 16,4%وباقي قطاع الداخلية والجماعات المحلية بنسبة متوسطة 12%. أما إذا قمنا بتحليل نصيب كل وزارة من الإنفاق العمومي الجاري على حدى خلال نفس الفترة دائما فنجد، أن وزارة التربية الوطنية تحتل المرتبة الثانية بعد وزارة الدفاع الوطني بنسبة متوسطة قدرها 16% لتغير ما بين 15%سنة 2005 إلى 17,3%سنة2002، كما أنها احتلت المرتبة الأولى بمفردها خلال عامي 2003 (16,3%) وعام 2005(17,3%) أما وزارة التعليم العالي و البحث العلمي فتحتل عموما المرتبة الخامسة بعد وزارة الداخلية ووزارة المجاهدين بنسبة متوسطة قدرها 5,7% ويتغير نصيبها من الإنفاق العمومي الجاري ما بين 4,7%سنة 2000 و6,3% سنة 2007، وتأتي وزارة التعليم والتكوين المهنيين في المرتبة الرابعة عشر من أجل الثلاث والثلاثين دائرة

[8]- علي التل، كامل رشيد.(1991).أثر التعليم على النمو الاقتصادي : حالة الاردن، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة اليرموك، الاردن، ص.13.

وزارية بنسبة متوسطة قدراها 1,2% تتباين حصتها ما بين 1% عام 2000 و 1,3% عام 2005 (أنظر الجدول 9.2و الشكل 9.2).

الجدول 9.2. توزيع الإنفاق العمومي الجاري في الجزائر ما بين مختلف الوزارات (2002-2007)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الدوائر الوزارية	كنسبة مئوية (%)من مجموع الإنفاق العمومي الجاري للدولة							
-رئاسة الجمهورية	%0,30	%0,90	%0,20	%0,30	%0,30	%0,40	%0,90	%0,30
الداخلية و الجمعات المحلية	%9	%11	%11,60	%12,80	%12	%11,90	%13	%14,80
- الدفاع الوطني	%17,10	%19,90	%15,90	%15,00	%16,80	%17,10	%15,60	%16,50
-الشؤون الخارجية	%1,20	%12	%1,20	%1,2%1,2	%1,30	%0,90	%2,30	%1,90
-العدل	%1,20	%1,20	%1,30	%10,30	%1,30	%1,50	%1,40	%1,51
النقل	%0,40	%0	%0,10	%1,70	%0,10	%0,10	%0,10	%0,10
-الشؤون الدينية	%1,90	%0,40	%15	%0,20	%1,30	%0,10	%0,10	%0,40
- الأشغال العمومية	%0,30	%0,20	%0,20	%0,50	%0,20	%0,20	%0,20	%0,20
-الثقافة	%0,50	%0,50	%0,50	%9,10	%0,40	%8,80	%0,50	%0,20
-مجاهدين	%7,20	%10,80	%10,20	%0	%8,70	%0	%7,70	%6,50
-المؤسسات ص.م.و						%0,10	%0,10	%0,10
التعليم العالي	%5	%0	%0	%0,20	%0	%0	%0,10	%0,10
-البريد وتكنولوجيا	%0,10	%0,10	%5,60	%1,20	%0,20	%1,30	%0,10	%0,10
-التعليم والتكوين	%1	%1,10	%1,20	%3,50	%1,20	%0,40	%1,20	%1,20
-السكن والعمران.	%2,60	%2	%1,80	%2	%0,30	%1,70	%0,40	%0,40
-العمل و الضمان الاجتماعي	%4,90	%5,10	%2,30		%1,20		%1,40	%2,20
-التشغيل والتضامن الوطني	%0	%0	%0,10	%0,10	%0,10	%0,10	%0,10	%0,10
-الصيد البحري	%0,10	%0,10	%0,10	%0,10	%0,10	%0,10	%0,10	%0,10
-المجموع الفرعي	%77,40	%83	%80,60	%85,30	%81,30	%83,10	%81,90	%86,90
-تكاليف المشاركة	%22,60	%17	%19,40	%14,70	%19	%16,90	%18,10	%13,10
المجموع العام	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100
قطاع التربية و التكوين	%22,00	%22,20	%21,80	%23,50	%22,30	%24,90	%22,60	%1,10

المصدر :دهان، محمد.(2010).نفس المرجع السابق.ص.174.

الشكل 9.2. الأهمية النسبية للإنفاق العمومي الجاري على التعليم بالمقارنة مع باقي القطاعات

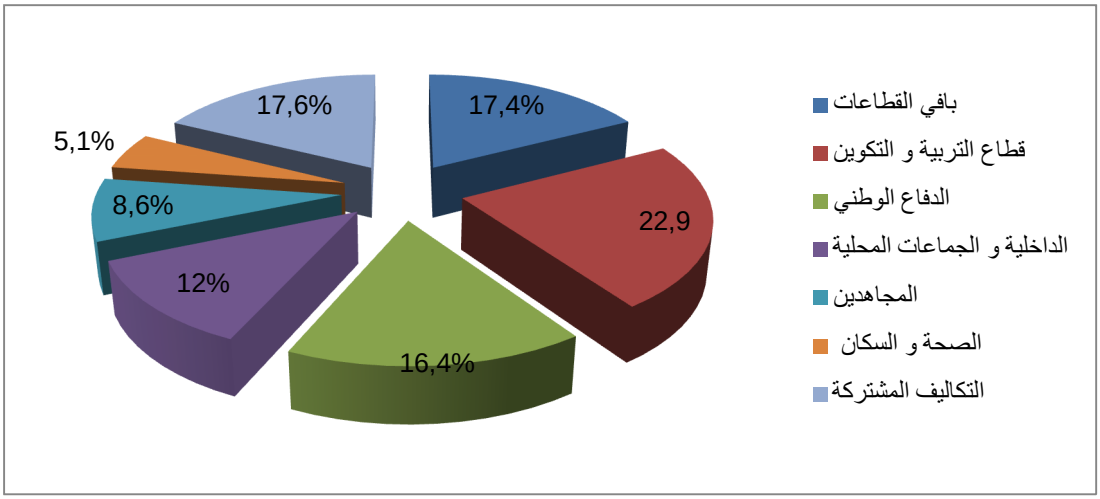

المصدر: دهان ،محمد.(2010)،نفس المرجع السابق، ص،165.

ثانيا: أهمية الإنفاق العمومي الاستثماري على التعليم في الجزائر

إذا كان الإنفاق العمومي الجاري على التعليم في الجزائر يحتل الصدارة كما رأينا في الفترة السابقة طوال الفترة الممتدة من 2000 إلى2007 ،فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة للإنفاق العمومي الاستثماري على التعليم ،لأن الاستثمارات في قطاع التربية و التكوين لا تحتل في المتوسط إلا المرتبة الرابعة من أصل تسع قطاعات كبرى بنسبة متوسطة قدرها 11% تتباين من 7,3% عام 2007 إلى 12,2% عام 2006 ، في حين نجد قطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية يمثل المرتبة بنسبة متوسطة قدرها 21,6% يليها قطاع السكن بنسبة قدرها 13,7%،ثم قطاع الفلاحة و الري بنسبة متوسطة قدرها 13,6%.وتعود هذه المرتبة بالنظر إلى كون الاستثمارات التعليمية لا تتطلب في العادة مبالغ كبيرة جدا كذلك التي يتطلبها قطاع النقل أو الأشغال العمومية، أضف إلى ذلك أن الإنفاق العمومي الجاري على التعليم لا يمثل في أحسن الأحوال إلا ثلث مجموع الإنفاق العمومي على التعليم و الثلثين الباقيين من نصيب الإنفاق الجاري (أنظر الجدول 10.2. و الشكل 10.2).

الجدول 10.2.توزيع الإنفاق العمومي الاستثماري في الجزائر مابين مختلف القطاعات (2000-2007)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
التطور النسبي السنوي (%)								
-الصناعة	%-1,3	%6,90	%8,40	-%100	-%37,4		%37,40	%323,30
-الفلاحة	%24	%49,40	%29,20	-%5,6	-%7,1	%57	%108,10	-%14,7
-دعم الخدمات المنتجة	%13,30	%85,20	%118,70	%31	-%10,9	%39,90	%188	%29,70
-المنشات القاعدية الاقتصادية و الإدارية	%16	%58,40	%4	%7,30	%1,40	%109,10	%117,50	21,35
-التربية و التكوين	%15,40	%46,80	%6	%3,50	%23,70	%6,80	%194,70	-%38,2
-المنشات القاعدية الاجتماعية و الثقافية	%36,20	%68,60	%26,30	%27,90	%27,70	%5,20	%76,50	-%0,8
-دعم الحصول على سكن	%16	%24,20	%8,90	-%5,2	-%15,3	-%10,4	%144	%75,70
-مواضيع مختلفة	%19,80	%20,40	-%1,1	%6,40	%37,50	%234,10	%53,40	-%1,5
- المخططات البلدية للتنمية	%32,60	%15,50	%13,60	%8,80	%19,80	%4	210,1	-%10.5
- المجموع الفرعي للاستثمارات	%18,40	%39,40	%13,20	%3,80	-%0,3	%54,70	%188,30	%4,10
-المجموع الفرعي للعمليات برأس المال	%101,40	%101,20	-%18,8	%188	%33,50	%22,80	%51,20	%27,60
-مجموع ميزانية التجهيز	%23,20	%45,50	%9	%21,90	%7,60	%45,50	%102	%8,40
الوزن النسبي المئوي (%)								
- الصناعة	%2,30	%1,60	%1,50	%1,30	%0	%0	%0	%0,10
-الفلاحة	%14,60	%14,90	%17,70	%13,70	%11,80	%12,80	%13,10	%10,30
-دعم الخدمات المنتجة	%1,10	%1,80	%2,80	%3	%2,50	%2,40	%2,60	%1,70
-المنشآت القاعدية الاقتصادية و الإدارية	%19,30	%21	%20	%17,60	%16,60	%23,90	%25,80	%28,80
-التربية و التكوين	%12,50	%12,50	%12,20	%10,30	%11,90	%8,70	%12,70	%7,30
-المنشآت القاعدية الاجتماعية و الثقافية	%4	%4,70	%5,40	%5,70	%6,80	%4,90	%4,30	%3,90
-دعم الحصول على سكن	%21	17,9	%17,90	%13,90	%11	%6,80	%8,20	%13,20
-المخططات البلدية للتنمية	%9,20	%7,30	%7,70	%6,80	%5,10	%3,60	%5,60	%4,60
-المجموع الفرعي	%90,60	%86,80	%90,10	%76,10	%71,10	%75,60	%81,80	%78,50
- المجموع الفرعي للعمليات برأس المال	%4,90	%13,20	%9,90	%23,30	%28,90	%24,40	%18,20	%21,50
- مجموع ميزانية التجهيز	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

المصدر: دهان ،محمد.(2010).بالاعتماد على بيانات الوزارة المالية للسنوات ،2007،2006،2005، من قانون المالية التكميلي ص**.171.**

الشكل 10.2.الأهمية النسبية للإنفاق العمومي الاستثماري على التعليم بالمقارنة مع باقي القطاعات

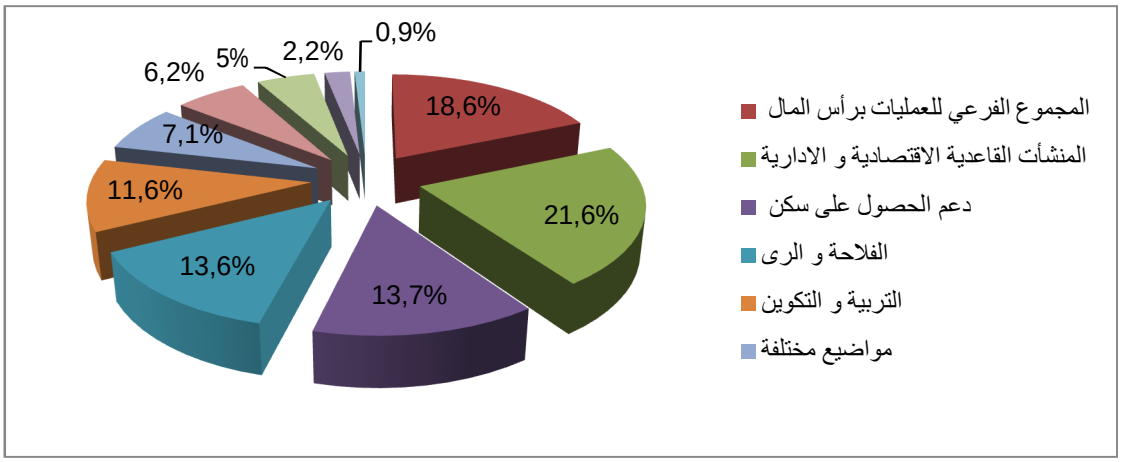

المصدر: دهان، محمد.(2010).نفس المرجع السابق،ص،172.

المطلب الثالث: مؤشرات رأس المال البشري في الجزائر

أولا: مؤشر الأمية

يعتبر معدل الأمية من أهم المؤشرات المستخدمة في قياس رصيد رأس المال البشري كميا ،ومن البديهي أن زيادة معدل الأمية لدى الكبار تعتبر تخفيضا كميا ونوعيا في رأس المال البشري ،وتمثل فجوة يجب ردمها ، وأن انتشار الأمية ينعكس بشكل أكيد على الإنتاجية عنصر العمل ويشكل أيضا عقبة في تحسين شروط التنمية وجهود القضاء على الفقر. وتشير البيانات إلى أن معدل الأمية قد انخفض بشكل يدوي وملحوظ خلال السنوات الأخيرة ، بحيث وصلت نسبة الأمية خلال السنوات التالية: 1998 2005, 2008،2011 على التوالي إلى 31,5% ،26,5% ،22,1% ،14,4% على الترتيب.

ثانيا: مؤشر معدلات التمدرس

يشير معدل التمدرس إلى متوسط عدد السنوات التي أمضاها السكان في الفئة العمرية 15سنة فما فوق على مقاعد الدراسة لمجموعة من أقطار العربية موضحة في (الجدول 11.2).[9]

[9]- لعريفي ،عودة. وعايدي ،عبد القادر.(2012). مؤشرات قياس رأس المال البشري في الجزائر، الملتقى الدولي الخامس حول راس المال الفكري في منظمات الاعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة ،الشلف ،ص.8 .

الجدول 11.2.متوسط سنوات الدراسة للسكان الذين تبلغ أعمارهم 15سنة فما فوق لمجموعة من الأقطار العربية .

القطر	1960	1965	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2009
الاردن	2,33	2,74	3,25	3,77	4,28	5,23	5,95	6,47	6,91	7,20	7,35
البحرين	1,04	1,58	2,78	3,23	3,62	4,06	4,94	5,5	6,11	7,02	7,29
تونس	0,61	0,94	1,48	2,27	2,94	3,34	3,94	4,53	5,02	6,27	7,89
الجزائر	0.98	1,04	1,56	2,01	2,68	3,46	4,25	4,83	5,37	6,07	6,79
السودان	0,41	0,51	0,62	0,83	1,14	1,34	1,46	1,93	2,14	3,12	3,49
سوريا	0,35	1,77	2,15	2,83	3,65	4,47	5,11	5,48	5,77	6,02	6,96
العراق	0,29	0,82	1,36	1,85	2,66	2,53	3,27	3,74	3,95	4,14	4,90
الكويت	2,89	2,88	3,13	3,37	4,53	5,43	5,75	5,96	6,22	6,94	7,10
مصر	-	-	-	1,55	2,34	3,56	4,26	4,98	5,51	5,84	6,1

المصدر :صندوق النقد العربي و الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي و منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (2009) ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، العدد 29،ص 268.

وعلى أساس معلومات الجدول 11.2. يمكن حساب المعدل السنوي لرأس المال البشري لكل فترة زمنية فرعية كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول 12.2.المعدلات السنوية لنمو رأس المال البشري لعينة من البلدان العربية(%).

القطر	1960-1965	1965-1970	1970-1975	1975-1980	1980-1985	1985-1990	1990-1995	1995-2000	2000-2005	2005-2010
الأردن	3,30	3,47	3,01	2,57	4,09	2,61	1,69	1,33	2,82	1,25
البحرين	8,72	11,96	3,05	2,31	2,32	4	2,17	2,13	2,07	2,85
تونس	9,03	9,50	8,93	5,31	2,58	3,36	2,83	2,08	2,16	2,04
الجزائر	1,2	8,45	5,20	5,92	5,24	4,20	2,59	2,14	2,65	4,25
السودان	4,46	3,98	6,01	6,55	3,29	4,12	3,31	2,09	2,34	3,25
سوريا	38.29	3,97	5,73	5,15	4,14	2,71	1,14	1,04	2,60	1,86
العراق	22,81	10,92	6,35	7.53	-1	5,27	2,72	4,10	5,70	1,03
الكويت	-0,07	1,68	1,49	3,10	3,96	1,15	0,72	0,86	2,31	2,25
مصر	-	-	-	8.59	8,75	3,66	3,17	2,04	2,02	4,35

المصدر : لعريفي ،عودة .و عيادي ،عبد القادر.(2012)،نفس المرجع السابق،ص. 10.

ويتضح من نتائج هذا الجدول أنه ولكل أقطار العينة ولكل الفترات الزمنية حققت البلدان العربية معدلات نمو موجبة ،ومرتفعة نسبيا وذلك فيما عدا حالتي الكويت للفترة(1960-1965) و العراق للفترة(1980-1985)حيث سجلت معدلات سالبة للنمو ،وتبين أن الجزائر قد حققت تطورا ملحوظا في هذا المؤشر حيث ارتفع متوسط السنوات التمدرس من0,98% سنة في عام 1996 إلى 6,79 عام 2009 و الجدول 13.2. يبين نسبة التمدرس الإجمالية في الجزائر.[10]

[10]- عدنان وديع ،محمد.(2005).التعليم و النمو وسوق العمل في اطار برنامج التعلم عن بعد ، المعهد العربي للتخطيط .عبر موقع الإنترنت :
http :www.arab-api-org/coursel14/cl4-4.htm

الجدول 13.2.نسبة التمدرس الإجمالية في الجزائر

التعليم الإجباري	6إلى 15سنة	%96,01
الثانوي	16إلى 19سنة	%38,71
العالي	20إلى 24سنة	%21,77

المصدر : لعريفي ،عودة .و عيادي ،عبد القادر.(2012). نفس المرجع السابق،ص.09.

وتتوزع نسبة التمدرس في التعليم في الطور الثانوي إلى 46,01% بالنسبة للبنات ،و31,66% بالنسبة للذكور ،هذا الأخير يبين لوحده العدد المرتفع للشباب البطالين في المجتمع الجزائري ،وبالتالي ما يمكن استخلاصه هو أن نسبة 23% فقط من المتمدرسين تصل إلى التعليم العالي ، أي ربع المتمدرسين وهو ما يعني أن ثلاث الأرباع لا يصلون إلى المرحلة العليا من التعليم ،وبالتالي يتوسع المتسربون من التعليم كالتالي:

الجدول 14.2.توزيع المتسربون

التسرب الطوعي من المدرسة	% 33,85
الطرد	%10,95
البعد عن المدرسة	%10,22
بقرار من الاولياء	%21,7

المصدر : لعريفي ،عودة .و عيادي ،عبد القادر.(2012). نفس المرجع السابق،ص.09.

وحسب نفس التقرير يمثل عدد المتسربين في الأماكن الريفية ضعف التسرب في الوسط الحضري،كما أن التسرب في أوساط الفتيات يفوق مرتين المتسربين من الذكور لدى الفئة ما بين 6و15 سنة[11].

[11]- لعريفي ،عودة. وعايدي ،عبد القادر.(2012)،نفس المرجع السابق،ص.10.

ثالثا: مؤشر الرقم القياسي للتعليم

وهو عبارة عن توليفة من معدلات الالتحاق بالمراحل الابتدائية و الثانوية و الجامعية ومعدل معرفة القراءة والكتابة ومعدلات التأطير أي عدد الطلاب لكل أستاذ في المراحل التعليمية الثلاث باعتبارها مؤشرا عن نوعية التعلم المقدم من كل مرحلة من القطر المعني.[12] وقد بلغت قيمة هذا المؤشر في الجزائر 55,4% في عام 1990مقابل 55.8%في عام 1997 و 56,32 % في عام 2003 ،بالإضافة إلى هذا نلاحظ بأن الجزائر لديها مؤشرا منخفضا مقارنة بالدول الأخرى حيث أن قيمة هذا المؤشر قد بلغت في إسرائيل 157,38% في عام 2003 في لبنان 122,13% للعام نفسه .

رابعا: مؤشر هيكل الإنفاق على التعليم

تبلغ حصة قطاع التعليم من الموازنة العامة للدولة بحدود لسنة 2007 ،كما نلاحظ أن نسبة الإنفاق على التعليم من الإنفاق العام الإجمالي ،فقد تراوحت في الفترة (1996-2007) بين حوالي في الإمارات وتونس و الجزائر و السعودية ولبنان أما نسبة الإنفاق علي التعليم من الناتج القومي الإجمالي فقد بلغت في الجزائر خلال الفترة 1996-2007. وهنا يلاحظ أن هناك تواضعا في نسب الإنفاق على التعليم في الجزائر سواء بالنسبة للموازنة العامة أو بالنسبة للناتج المحلي ،وهو ما ينعكس بشكل سلبي على التعليم و بالتالي على نوعية رأس المال البشري.

المبحث الثالث: اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر

يعتبر النمو الاقتصادي أحد أهم المجاميع الاقتصادية التي يجب أن تعنى بدراسة شاملة ووافية وذلك لما يمثله من مؤشر (كمي) يساعدنا على معرفة الحالة الاقتصادية للبلاد ،و مختلف المراحل التي مرت به. وتعد الجزائر حالة خاصة فبالرغم من تمتعها بموارد طبيعية وفيرة (خصوصا النفط الخام)،إلا أنها لم تكن ناجحة في سعيها نحو رفع مستوى نمو الناتج الداخلي الخام GDP المنخفض و في تقليص معدلات البطالة المرتفعة و هذا ما سيتم إيضاحه من خلال دراسة مسار النمو في الجزائر ،إضافة إلى القطاعات الهيكلية للنمو الاقتصادي في بلادنا.

[12]-كواز ،أحمد.(2002). السياسات الاقتصادية و رأس المال البشري، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،ص.07.

المطلب الأول: تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر

عرف الناتج الداخلي الخام GDP عدة تغيرات و تقلبات نتيجة لعدم استقرار الاقتصاد الوطني ككل وهذا نظرا للحالة التي عاشتها الجزائر في أوائل التسعينات، مع انخفاض أسعار البترول، ونقص التمويل الخارجي لإنعدام الثقة لدى الشريك الأجنبي نتيجة الحالة اللاأمنية للبلاد، وارتفاع المديونية والتضخم بالإضافة للوضعية السيئة والمتدهورة للقطاعات المنتجة،كما أن الجزائر اختارت من أجل تنظيم جديد لنظامها السياسي الاقتصادي والاجتماعي، نظام اقتصاد السوق كنموذج لتنظيم الاقتصاد الوطني، غير أن المرور بهذا النظام الجديد صادف و يصادف دائما مقاومات ترجمت بتدهور النشاط الاقتصادي ممثلا بتطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام GDP في اتجاه سلبي بمعنى اتجاه الانكماش وحدوث اختلال توازني في الاقتصاد. وقد استمرت وتيرة النمو الاقتصادي السلبي إلى غاية سنة 1994 سنة انطلاق برنامج التعديل الهيكلي في إطار اتفاقية "STAND BY " مع صندوق النقد الدولي (IMF) حيث بدأ الاقتصاد الوطني في تحقيق معدلات موجبة ،و هذا جراء سياسة الإنعاش الاقتصادي . و الجدول التالي يوضح مختلف التطورات التي مر بها الاقتصاد الوطني.[13]

الجدول 15.2. تطور الناتج الداخلي الخام (GDP) بالأسعار الجارية في الفترة(1995-2008) .

الوحدة: مليون دولار

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الناتج الداخلي الخام	42066,3	46942,1	48177,0	48187,6	48640,7	54799,4	55181,1
معدل النمو(الإسمي)	-8,5	11,6	2,6	0,02	0,9	12,6	0,7
السنوات	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**
الناتج الداخلي الخام	56947,6	68017	85351,0	103220,4	117877	134303,9	170452,6
معدل النمو الإسمي	3,2	19,4	2,5	20,9	13,6	14,5	26,9

المصدر: حواس، أمين.(2010)،ص .156.

من خلال الجدول15.2. لوحظ أن قيم GDP الجاري في تزايد مستمر من سنة لأخرى بزيادة متذبذبة، حيث تغيرت القيم من 42066.3 مليون دولار سنة 1995 إلى 170452.6 مليون دولار سنة

13- حواس ، أمين. (2010). أثر الاستثمار الاجنبي على النمو الاقتصادي في الجزائر :دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مستغانم ، الجزائر ،ص.155.

2008، أما معدلات النمو (الإسمية)، فيظهر الجدول التغيرات المتذبذبة و غير المستقرة لمعدل النمو، حيث كان متذبذبا من سنة(1995-1998)، وعرفت هذه الفترة تباينا كبيرا من حيث معدلات النمو المسجلة كنسبة 11.6% سنة 1996 كأعلى معدل خلال الفترة(1995-1998)، و تم تسجيل أيضا معدل - 8.5 % كأدنى معدل للنمو خلال فترة الدراسة، و يرجع هذا التباين إلى التغيرات الخارجية و الداخلية كأسعار البترول و انخفاض قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار، ليعرف بعد ذلك تحسنا ملحوظا و بقيم موجبة رغم بعض التذبذبات المسجلة 2001 (0,7%)، 2004 (2,5%) . أما فيما يخص تطور الناتج الداخلي الخام GDP الحقيقي في الفترة (1995-2008)يبينه (الجدول 16.2.).[14]

الجدول 16.2.تطور الناتج الداخلي الخام (GDP) بالأسعار الثابتة(أسعار سنة 1995) في الفترة(1995-2010)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الناتج المحلي الخام	62688,0	65258,3	65976,1	69340,9	71559,8	73134,1	75035,6
السنوات	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**
الناتج المحلي الخام	78562,3	83983,1	88350,8	928556,1	94527,5	97363,3	100284,4

Source: United Nations Statistics Division UNSD,(2009) National Accounts Main Aggregates Data Base.

ويبين الجدول 16.2. قيمة الناتج الداخلي الخام GDP الحقيقي في الفترة 1995-2008، إذ تغير من 62688.0 مليون دولار سنة 1995 ليصل سنة 2008 إلى 100284.4 مليون دولار، ليعرف تذبذبا على طول الفترة و الذي يبينه(الشكل 11.2).

[14]-حواس ، أمين.(2010)،نفس المرجع السابق،ص.156.

الشكل11.2.تطور معدل نمو GDP الحقيقي خلال الفترة(1990-2010).

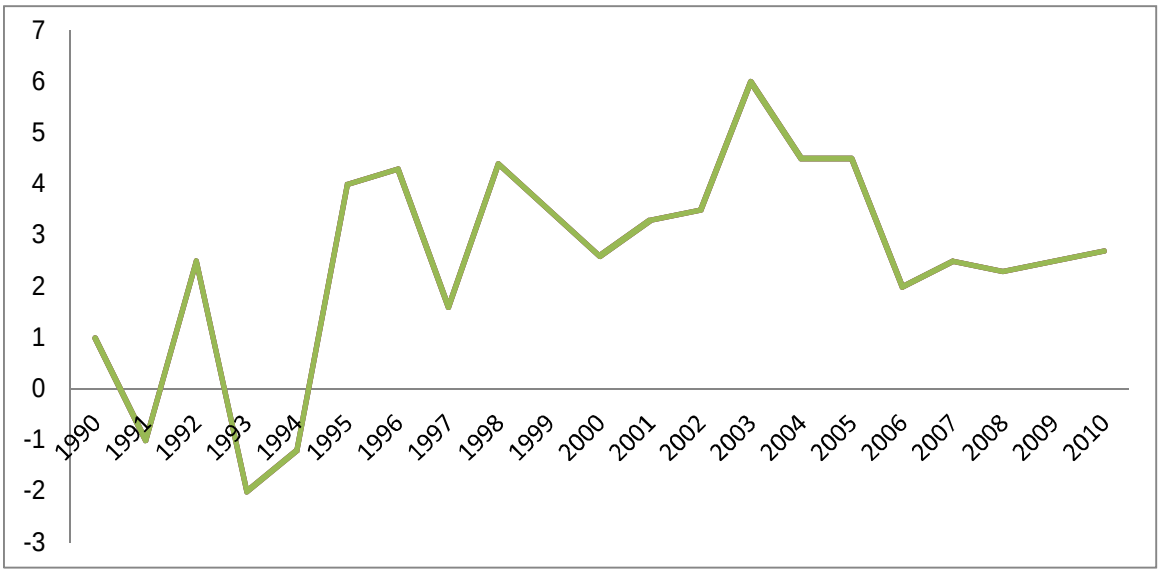

المصدر :من اعداد الطالبتان، بالاعتماد على الجدول 16.2.

يوضح الشكل11.2. التسلسل التاريخي لتطورات معدل النمو الاقتصادي (GDP)كمؤشر حيث يظهر من خلال المنحنى التغيرات المتذبذبة و غير المستقرة لمعدل النمو، و كانت وتيرة النمو الاقتصادي سلبية من الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 1994 سنة انطلاق برنامج التعديل الهيكلي حيث كان معدل النمو (-0.9 %)بإستثناء سنة 1992 (1.8%) وقد تم تسجيل انخفاض قيمة له بين سنتي(1992-1993) (-2.1%) و الذي يرتبط أساسا بهشاشة مخطط التمويل و التصلب الهيكلي لجهاز الإنتاج في مجال تموين السوق ، و اختلال هام في التوازنات الداخلية و الخارجية ، إلا أنه و ابتداءا من سنة 1995 و تزامنا مع لجوء الدولة إلى سياسة تثبيت استقرار الاقتصاد الكلي من اجل امتصاص اختلال هذه التوازنات والقيام بتصحيح هيكلي الذي هو ضروري لضمان نمو دائم ،و قد تم احتواء الركود الاقتصادي وتحقيق نتائج ايجابية للنمو الاقتصادي (3.8%) سنة 1995 و(4.1%)سنة 1996 وإن كان تراجع خلال سنة 1997 حيث لم يكن النمو الاقتصادي في الموعد خلال هذه السنة حيث تراجع النمو إلى (1.1%) رغم توقع نمو اقتصادي(5%) ،و ترجع هذه النتائج السيئة في جانبها الأكبر إلى الموسم الزراعي السيئ، حيث انخفض الإنتاج الزراعي بنسبة (24%)و زيادة انخفاض الإنتاج الصناعي . ومن سنة 1999 إلى 2001 يلاحظ أن هناك ثبات نسبي لمعدل النمو و ذلك لاستقرار أسعار البترول، أما سنتي (2002-2003) فتظهر كفترة حاسمة في مسار مخطط الإنعاش الاقتصادي الممتد من الفترة (2001-2004) ونظرا للرهانات المتعددة التي انتظرت الجزائر بتوقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي أواخر 2001 والتأهب للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ليتم تسجيل أكبر قيمة له سنتي 2002-2003 (6.9%)

لتتواصل النتائج الإيجابية المسجلة في السنوات الأخيرة من خلال تطور النمو الاقتصادي نتيجة تضافر بعض العوامل ، فمن خلال السياسة الاقتصادية التي تزامنت مع هذه الفترة ، فلابد أن نشير إلا أن ارتفاع أسعار المحروقات و تقلص خدمة الديون نظير إعادة جدولة الديون الخارجية ،كان لها الأثر الايجابي على نمو الناتج الداخلي الخام ،كما أن مساهمة إنتاج صناعة المحروقات مثلت محركا حقيقيا للنمو في الجزائر.

المطلب الثاني: الهياكل القطاعية للنمو الاقتصادي في الجزائر

1- قطاع الزراعة : يعد القطاع الزراعي من القطاعات الاقتصادية الهامة في الجزائر من حيث مساهمته في تكوين الناتج الداخلي الخام ،و لما يوفره من فرص عمل مما يجعله مصدرا من مصادر الدخل للسكان ،إلى جانب تلبيته للحاجيات الاستهلاكية الغذائية و إسهامه في تنشيط الصناعات التحويلية من خلال تزويدها بمدخلات الإنتاج. وقد ساهمت التطورات الاقتصادية الحديثة في زيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني ،و من أهمها ارتفاع أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية و ارتفاع قيمة العجز الغذائي. و قد بلغت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام حوالي 8.4 % سنة 2000 أما فيما يخص القوة العاملة في الزراعة فقد شكلت حوالي 24.4 % من إجمالي القوة العاملة سنة 2000 كما تشير الإحصائيات إلى أن نمو الناتج الفلاحي شهد ارتفاعا كبيرا سنة 1996 وصل إلى 23.9 % مقارنة ب 15 % سنة 1995، ثم سجل انخفاضا كبيرا جدا سنة 1997 ،و صل به إلى مستوى -13.5% ثم عاود بعدها الارتفاع إلى مستوى 11.4% و يعود السبب في ذلك إلى التذبذب بشكل كبير إلى سوء المناخ و الظروف الطبيعية الصعبة التي تعتبر عاملا حاسما في عملية الإنتاج الزراعي. وتلخيصا لما سبقت الإشارة إليه يمكن أن نقول أن الصناعة الجزائرية تتميز اليوم بـــ[15] :

-قدرات إنتاج هائلة غير مستغلة بشكل كلي سواء بسبب ضيق السوق، أو لاهتلاك التجهيزات والمعدات في ظل نقص الاستثمار لتجديدها- إنتاجية عوامل ضعيفة وحتى سلبية - عدم كفاءة و نجاعة تقنيات التسيير وإدارة الأعمال - إنتاج لا يتماشى وقواعد التنافسية - تبعية كبيرة لقطاع المحروقات - عدم التنوع في الصادرات - ضعف هيكل الاقتصاد الوطني التكنولوجي.

إن هذه الخصائص التي يتميز بها القطاع الصناعي الوطني تظهر أن الصناعة في هيكلها الحالي غير قادرة على الاستفادة من المزايا المرتقبة من الاتفاقيات الممضية مع الاتحاد الأوربي أو في إطار الانضمام

[15]- قوريش، نصيرة .(2008). أبعاد و توجهات استراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر ، *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*، العدد 05، جامعة الشلف ،الجزائر، ص .93.

إلى المنظمة العالمية للتجارة. لذا فالصناعة الجزائرية في وضعية حرجة، و التفكير في تنميتها وإنعاشها بات شيء حتمي.

2- قطاع الصناعة خارج المحروقات : من أجل إخراج الاقتصاد الوطني من تخلفه وتحقيق الاستقلال الاقتصادي و إعادة هيكلة القطاع الصناعي بما يتناسب مع التطورات الحاصلة في هذا المجال، تبنت الدولة استراتيجية جديدة، تكمن في تنمية صناعة وطنية قادرة بالدرجة الأولى على تنويع هيكل صادراتها ليتخلص الاقتصاد الوطني من تبعيته للمحروقات، لكن قبل هذا وخلال الفترة (1995-2000) تضرر القطاع الصناعي أكثر من القطاعات الأخرى، إذ أغلقت عديد المؤسسات الصناعية العمومية نتيجة الإفلاس وسوء التسيير و عدم قدرة الدولة على تحمل المزيد من خسائرها الكبيرة في ظل عجزها المالي و هذا ما أدى إلى تراجع حاد في نمو الناتج الصناعي، كما يوضحه الجدول أدناه إذ سجل معدلات نمو سالبة خلال سنوات 1995،1996 و1997 و هو ما أثر سلبا على الاقتصاد الجزائري الذي لم يقتصر إستراده على المنتجات الغذائية وفقط، بل امتد إلى المواد المصنعة و نصف المصنعة بشكل كبير. [16]

الجدول 17.2.معدلات النمو القطاعية في قطاع خارج المحروقات 1995-2000 الوحدة%

السنوات / القطاعات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الفلاحة	15,0	23,9	13,5-	11,4	2,7	5,0-
بناء و اشغال عامة	2,7	4,5	2.5	2,4	1,4	5,1
الصناعة	1,4-	8,7-	3,8-	3,4-	1,6	5,1-
الخدمات(عامة وخاصة)	6,7	6,0	5,4	7,9	5,4	5,1

المصدر: بودخدخ ،كريم.(2009).نفس المرجع السابق،ص.184.

[16] -بودخدخ ،كريم.(2009). أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي:دراسة حالة الجزائر 2001-2009، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص.184.

و تعتبر سنة 1998 كما يبرزه الجدول17.2. السنة الوحيدة التي سجل فيها القطاع الصناعي معدل نمو مرتفع بلغ8.4 % ،و يعزى ذلك بالأساس إلى كل من فرعي الصناعات الغذائية و المطاط و البلاستيك.[17]

3- قطاع المحروقات : يعتبر قطاع المحروقات القطاع الأساسي الذي يرتكز عليه الاقتصاد الجزائري، كما يمثل العامل الرئيسي المعزز للتوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية و الخارجية، فحصته من المداخيل الخارجية بالعملة الصعبة تمثل نسبا عالية تتراوح بين 93 %-97 % و نسبة 95 % من رقم الأعمال الإجمالي لقطاع الطاقة و المناجم ،إضافة إلى أن التجارة البترولية و الغازية الجزائرية تعد التجارة الأكثر نجاعة و فعالية في السوق الجزائرية سوآءا على الصعيد المحلي أو الدولي باستحواذها على 98.5 % من إجمالي الصادرات فخلال الفترة الأولى (1962-1973) مثل قطاع المحروقات بنحو57 %من المداخيل الحكومية،و25 % منGDP و تميز هذا القطاع بمعدلات نمو اسمية إيجابية و سلبية تراوحت ما بين 45.7 % لسنة 1996 و -22.1% لسنة 1998 لترتفع إلى 81.3 % لسنة 2000 .و تجدر الإشارة إلى أن الجزائر تعتبر من أهم الدول المنتجة و المصدرة للبترول في مجموعة الأوبك التي انظمت إليها سنة 1963 ، حيث تحتل المرتبة الثامنة عالميا و تملك أهم الحقول الغازية عبر العالم هو حقل "حاسي رمل" المستكشف عام 1956 و يمثل 57 % من احتياطي الغاز الطبيعي في الجزائر [18].

4- قطاع الخدمات: شهد قطاع الخدمات سواء العامة أو الخاصة نوعا من الثبات في معدلات نموه و ذلك راجع بالأساس إلى بطئ عملية انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق ،و عدم تفتحها على السوق الدولية، لكن يبقى لهذا القطاع دور مهم في الاقتصاد الجزائري إذ يشكل حوالي 30 % من إجمالي الناتج المحلي كمتوسط خلال الفترة(1995-2000)،و كما هو موضح في الجدول (17.2.) :حيث تميز هذا القطاع بمعدلات نمو متذبذبة قليلا تراوحت ما بين 6.8 % لسنة 1995 و 5.4 % لسنة 1997 ثم 7.9 % لسنة 1998 و عاودت الإنخفاض إلى 5.1 % لسنة 2000.

[17]- خالدي ،خديجة .(2005).أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري ، *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا* ، العدد 02 ، جامعة الشلف ، الجزائر ، ص.88 .

[18]- بودخدخ ،كريم.(2009). نفس المرجع السابق،ص.187.

خاتمة

يعتبر الاستثمار في رأس المال البشري من أهم الاستثمارات التي تلعب دورا كبيرا في عملية النمو الاقتصادي ،و خاصة عند التركيز على التعليم و التدريب . والانفاق على التعليم هو أحد الاستثمارات الأفضل الذي من خلاله تحقق ثمار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لأنه يأخذ طابع الاستثمار بعيد المدى، مثله في ذلك مثل الأنشطة الاستثمارية الأخرى للتنمية .على العموم ،تحتل الاستثمارات التعليمية العمومية مكانة خاصة في الجزائر منذ الاستقلال و إلى يومنا هذا ، فالمقارنة الداخلية (ما بين مختلف الوزارات أو القطاعات) بينت لنا أن الإنفاق العمومي الجاري على التعليم يحتل صدارة ميزانية التسيير طيلة سنوات الدراسة و بدون منازع ، في حين يحتل الإنفاق الاستثماري على التعليم مرتبة متوسطة (المرتبة الرابعة من بين ثماني قطاعات)، و عموما يمكن القول أن قطاع التربية و التكوين يحظى بأهمية خاصة في الجزائر مقارنة بباقي القطاعات. لكن مع ذلك لا تزال نوعية التحصيل العلمي تشكل المشكلة الكبرى في أطوار التعليم (ابتدائي ، ثانوي، جامعي) مع تسجيل الجزائر للمراكز الأخيرة في قائمة البلدان ذات الجودة في التعليم (في حين كثيرا من الأحيان لا تدرج تماما في التصنيفات، خصوصا تصنيف الجامعات . أظف إلى ذلك أن حجم الإنفاق الكمي الكبير الذي أنفقته الدولة من أجل تحسين المستوي التعليمي للمواطنين لا يعني بالضرورة أنها ستجني ثمارها على المدى الطويل و القصير طالما أنه لاتوجد إستراتيجية (منهج) واضحة المعالم تفضي إلى رفع مستوى التعليم لغالبية السكان كما و نوعا.

الفصل الثالث:

دراسات تجريبية حول رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر

مقدمة

أكدت العديد من الدراسات النظرية و التجريبية أن رأس المال البشري من أهم العناصر التي يمكن أن تؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة. و مع إزدياد دور رأس المال البشري في عملية زيادة الإنتاج ورفع مستوى الدخول، تعمل البلدان على رفع حجم استثماراتها في رأس المال البشري (في قطاع التعليم و الصحة). ومن بينها الجزائر التي عملت منذ الإستقلال و إلى يومنا هذا على استثمار مبالغ كبيرة في سبيل تكوين رأس المال البشري ،كما جعلت من الاستثمارات التعليمية في رأس المال البشري أولى أولوياتها بكل المعايير.

سنحاول خلال هذا الفصل إختبار دور رأس المال البشري في للإقتصاد الجزائري وذلك من خلال إستعراض بعض الدراسات التجريبية. و من أجل هذا قمنا في المبحث الأول بتقديم دراسات تجريبية حول العلاقة بين رأس المال البشري و النمو الاقتصادي ،من خلال استعراض أهم الدراسات السابقة و الحديثة ،أما في المبحث الثاني فسنتناول الدراسات التجريبية على المستوى الوطني ، باختبار دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي ،و في المبحث الثالث نقوم بالحديث عن محاسبة النمو من خلال إيضاح دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الأول :الدراسات التجريبية حول العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي

إلى جانب الدراسات النظرية نال موضوع رأس المال البشري و النمو الاقتصادي اهتمام العديد من المفكرين الاقتصاديين ، والذي ترجمته كثرة الدراسات التجريبية التي حاولت فهم طبيعة تأثير تراكم رأس المال البشري ، في معدلات النمو على المدى الطويل لذا سنقوم في هذا العنصر بمسح شامل لمختلف الدراسات التجريبية على الصعيد العالمي.

المطلب الأول :الدراسات السابقة

من المهم الإشارة إلى الآراء و النتائج المتحصل عليها في التقديرات التجريبية لتأثير رأس المال البشري على النمو الاقتصادي. نبدأها بتقديم[1] Barro(1991) لدراسته حول المحددات التجريبية للنمو الاقتصادي على المدى الطويل ،و على الرغم من أنها لم تعالج دور رأس المال البشري بشكل محدد ،إلا انه استطاع إبراز أهمية رأس المال البشري كمحرك رئيسي في عملية النمو الاقتصادي .و يستخدم التحصيل العلمي كتقريب لرأس المال البشري لتفسير الاختلافات بين البلدان في معدلات النمو الاقتصادي .و يكشف Barro أن التحصيل التعليمي للسكان البالغين في بلد ما يرتبط بشكل ايجابي و معنوي بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في الفترة اللاحقة. و بعد وقت قصير من ظهور تحقيق Barro التجريبي للنمو الاقتصادي، قدمت دراسة Mankiw, Romer, and Weil (1996) التبرير النظري للدور المركزي في عملية النمو، حيث اظهر النموذج المقدم في الدراسة أن إدراج رأس المال البشري كمدخل في دالة الإنتاج الكلي أسفر عن إعادة تخصيص حصص عوامل الإنتاج في الدخل بما يتفق مع الأدلة التجريبية. و يركز النموذج التجريبي (نموذج Solow الموسع) على تراكم رأس المال البشري إلى جانب تراكم رأس المال المادي ،كما يتوقع النموذج أن الاختلافات في نصيب الفرد من الناتج فيما بين البلدان يمكن تفسيرها من خلال الاختلافات الحاصلة في الادخار، التعليم، ونمو السكاني، والذي تم التحقق منه تجريبيا [2].

ثمة نهج آخر لتقييم مساهمة رأس المال البشري في النمو الكلي يقوده Benhabib and Spiegel (1994) هذا النهج يقوم على إتباع المنهجية التقليدية لمحاسبة النمو الذي يحدد نمو الناتج

[1] - Barro, R. (1991). Economic Growth in a Cross Section of Countries, *Quarterly Journal of Economics* 106.406.

[2] - Mankiw, N. Romer, D. and D. N. Weil. (1992) . A Contribution to the Empirics of Economic Growth, *Quarterly Journal of Economics* 107, pp.407–437.

بتراكم المدخلات زائدا نمو الإنتاجية الكلية للعوامل .(Total Factor Productivité, TFP) وتمثل نقطة الانطلاق والتجدد التي تضيفها هذه الدراسة إلى هذا النهج في إعتبارها لرأس المال المادي و العمل كمدخلات تقليدية و نمذجة رأس المال البشري كمساهم في نمو TFP بدلا من اعتباره مدخلا في الإنتاج الكلي .و تأخذ مساهمة رأس المال البشري في نموTFP شقين أساسيين :

1- أنه يحدد السرعة التي يمكن لبلد ما من خلالها تقليص الفجوة بين مستوى TFP لديها و مستوى TFP في حدود التكنولوجيا أو ما يسمى تأثيرات اللحاق بالركبCatch-up effect .

2- يعمل رأس المال البشري على تحديد الوتيرة التي يمكن لبلد ما أن يكيف و يطبق التكنولوجيا الأجنبية محليا ، أو ما يسمى تأثيرات التقليد Imitation effect أو تأثيرات النمو الداخلي[3].

تظهر نجاح تجربة اللحاق بالركب. الاقتصادي للولايات المتحدة ،اليابان ،و الاقتصاديات حديثة التصنيع أهمية تنمية رأس المال البشري. كما و ترجع العديد من الدراسات تحقيق بلدان شرق آسيا (كوريا، سنغافورة، هونغ كونغ، تايوان والصين) للمعجزة الاقتصادية لحد كبير، من بين الأمور الأخرى إلى المستويات المستدامة و الضخمة للاستثمار في رأس المال البشري في المنطقة على المدى الطويل. هنا يمكن القول أن معجزة التعليم كانت وراء تحقيق المعجزة الاقتصادية، كما يمكننا وصف عملية التنمية الاقتصادية في بلدان شرق آسيا على أنها "تنمية تقودها الموارد البشرية Human Resource Led Development". فعلى سبيل المثال، و بهدف اللحاق بركب البلدان المتقدمة في الغرب، قامت اليابان كقادم لاحق latecomer في عملية التصنيع و النمو الاقتصادي الحديث بالاستثمار بكثافة في مجال التعليم خصوصا في المراحل الأولية للتنمية .بمعنى آخر، تكوين قوى عاملة متدربة ومتعلمة أكثر إنتاجية تسهم في رفع النمو الاقتصادي .فخلال الفترة ما بين 1890- 1990، شهدت اليابان زيادة في متوسط تعليم مواطنيها من 1,3 سنة إلى 11,5 سنة مع ارتفاع سنوي يقدر ب 2,2 %، لكن معظم هذه الزيادة الهائلة حدثت بين 1890 إلى 1940 عندما بلغت الزيادة السنوية 3,3% ،في حين أن الزيادة السنوية بين 1890 إلى 1910 على وجه الخصوص كان بنسبة 4,4%[4] .

وساهم أيضا التطور الهائل في مخزون رأس المال البشري من خلال الاستثمار في التعليم في عملية الانطلاق الاقتصادي لكوريا الجنوبية. ونظرا لفرض الحكومة الكورية للتعليم الإلزامي على مواطنيها

[3] - Benhabib, J., and Spiegel, M. (1994). The Role of Human Capital in Economic Development: Evidence from Aggregate Cross-Country *Data, Journal of Monetary Economics* 34, pp.143–173.
[4] - Godo, Y. and Hayami, Y. (2002) . Catching up in education in the economic catch up of Japan with the United States, 1890–1990, *Economic Development and Cultural Change* 50 , pp.961–978.

لعقود طويلة، إستطاع الكوريون رفع مستوى سنوات التعليم من 7 سنوات في أوائل السبعينات إلى 13 سنة في 2003، بمعدل أسرع من معدل النمو الاقتصادي. أما في سنغافورة، فيعتبر نظام التدريب الصناعي ، تحت إشراف الحكومة ، أحد أفضل أنظمة إنتاج التكنولوجيا العالية في العالم. على العموم ،في ظل هذه الأنظمة الاقتصادي الحيوية ، يؤدي ارتفاع في رأس المال البشري بنسبة 10 % إلى ارتفاع في نصيب الفرد من الناتج بنسبة 9% على المدى الطويل.

المطلب الثاني: الدراسات الحديثة(الجديدة)

إلى غاية هذه النقطة ، أكدت جميع المناهج المذكورة أنفا على وجود علاقة ايجابية بين رأس المال البشري و النمو الاقتصادي .إلا أنه من المهم الإشارة إلى وجود تضارب في الآراء و النتائج المحصل عليها في التقديرات التجريبية لتأثير رأس المال البشري على النمو الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، لا ترى دراسة Caselli et al (1996) وجود دلائل قوية بان تراكم رأس المال البشري سيؤدي الى إنتاج النمو الاقتصادي على النحو المقترح في البحث المقدم من قبل Mankiw, Romer, and Weil (1992)في الحقيقة، هناك العديد من الشواهد التاريخية لعدد من البلدان تؤكد هذه الحجة: حيث أن الزيادة في رأس المال التعليمي نتيجة للتحسينات في التحصيل العلمي للقوى العاملة لم يؤثر دائما تأثيرا ايجابيا على معدل نمو الناتج للعامل الواحد. و وفقا ل Berthlemy and Dessus (2000) أن هذا يبدو متناقضا مع الدلائل الجزئية التي تشير إلى تلقي الأفراد الأكثر تعليما لأجور مرتفعة .لذلك ،فهم يرون بان رأس المال البشري سيكون له تأثير محدود على النمو الاقتصادي إذا ما استخدم في الأنشطة الاجتماعية غير المنتجة حتى و إن ارتفعت الأجور على المستوى الجزئي .و في عمل آخر، و على افتراض أن جزءا من رأس المال البشري الموظف في القطاع الإداري العمومي لا يساهم في النمو، يرجع Berthlemy et al (1999) فقدان متوسط نمو الناتج الى حجم العمالة الموظفة في القطاع العام .

قضية أخرى مهمة تتعلق بشكل العلاقة بين رأس المال البشري و النمو الاقتصادي؛ فجميع الدراسات السابق ذكرها تفترض وجود علاقة خطية بين رأس المال البشري و النمو. إلا انه و بدافع من نظريات التأثيرات الخارجية للعتبة Threshold Externalities على سبيل المثال، دراسة Azariadis and Drazen(1990)، افترض العديد من الاقتصاديين أن تأثير رأس المال البشري على النمو الاقتصادي يأخذ شكلا غير خطي[5]. في هذا الإطار ،قام Durlauf and Johnson(1996)بتقسيم البلدان إلى العديد من المجموعات اعتمادا على منهجية شجرة الانحدار- Regression

[5] - Azariadis, C. and Drazen, A. (1990). Op. cit ., pp.501-526.

Tree ، والتي تظهر اختلافا كبيرا في تجربة النمو لمجموعات البلدان .و الأهم من ذلك أن اثر التعليم على النمو يعتمد على أي مجموعة ينتمي إليها البلد. أما Kalaitzidakis et la (2001) فقد استفادوا من التقنيات الحديثة في تصميم النماذج القياسية اللامعلمية لنمذجة العلاقة بين رأس المال البشري و النمو الاقتصادي. أما ما يميز هذا النهج عن غيره من المناهج فهو مقدرته على إظهار وجود اختلافات ليس على المستوى القطري (في التأثير) بل أيضا على المستوى الزمني .كما و استطاعت الدراسة الكشف على صحة الافتراض القائل بوجود علاقة غير خطية بين رأس المال البشري و النمو الاقتصادي[6].

المبحث الثاني: الدراسات التجريبية على المستوى الوطني

بعد الاطلاع على مختلف الدراسات التجريبية على الصعيد العالمي و النتائج المحصل عليها، سنقوم بتسليط الضوء في هذا العنصر على بعض الدراسات التي حاولت تحليل العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترات مختلفة وباستخدام طرق قياسية مختلفة.

المطلب الأول: دراسة دهان محمد (2010)

أولا: محتوى الدراسة

إستهدفت دراسة دهان محمد قياس أثر رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك في الفترة الممتدة ما بين (1962-2007). معتمدا في دراسته على طريقة المربعات الصغرى من أجل تقدير نموذجه ،وقد استعمل الباحث نموذج(Lucas 1988) و المعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$g_h = \frac{h_t^*}{h} = \delta(1 - u_t)$$

حيث:

g_h:معدل نمو المخزون المتراكم من رأس المال البشري .

$\delta(1 - u_t)$:الوقت المخصص للتعليم (لتكوين رأس المال البشري).

و قد برهن Lucas ,1988 في نموذجه على العلاقة التالية:

$$g_{\gamma_t} = g_{h_t} = \delta(1 - u_t)$$

[6] - Kalaitzidakis P., T. Mamuneas, A. Savvides, and T. Stengos. (2001). Measures of Human Capital and Nonlinearities in Economic Growth., *Journal of Economic Growth* 6, pp.229–254.

وعادة ما يأخذ الباحثون متوسط سنوات الدراسة(γs_t) كمقياس للوقت المخصص للتعليم $\delta(1-u_t)$، أو الوقت اللازم لتكوين رأس المال البشري المتراكم.

وسنختبر هذه العلاقة من خلال تقدير النموذج الاتي:

$$\Delta \ln h_t = \beta_0 + \beta_1 \ln ys_t + \varepsilon \text{(modéle 1)}$$

$$h_t = \exp(r.\gamma s_t)$$

حيث: $\Delta \ln h_t$: معدل نمو رأس المال البشري .

γs_t: متوسط سنوات الدراسة.

r:العائد على الاستثمار التعليمي ، وسنأخذه مساويا لـــ:0.1 (10%).

ثانيا: نتائج الدراسة

وبعدما قام الباحث باستخدام الطرق القياسية ومن خلال تقدير النموذج بواسطة طريقة المربعات الصغرى ،وجد أن العلاقة بين نمو رأس المال البشري والوقت المخصص للتعليم المعبر عنه بمتوسطة سنوات الدراسة ضعيفة جدا وغير معنوية كما يبينه الجدول أسفله و المنحنيات المرافقة له[7].

$$\Delta \ln h_t = 0.011637 + 0.001358 \ln ys_t.$$

الجدول1.3.التحليل الاقتصادي القياسي للنموذج الأول

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	-
0	5.860081	0.001986	0.011637	C
0.3294	0.988010	0.001375	0.001358	$\ln ys_t$
0.013497	Mean dependent var		0.025045	R-squares
0.003979	S.D. dependent var		-0.000612	Adjusted R-squared
0.000602	Sum squared resid		0.003980	S.E. of regression

المصدر: دهان، محمد. نفس المرجع السابق،ص.291.

[7]- دهان، محمد.(2010)،نفس المرجع السابق،ص.291.

الشكل 1.3. تطور متوسط سنوات التمدرس في الجزائر.

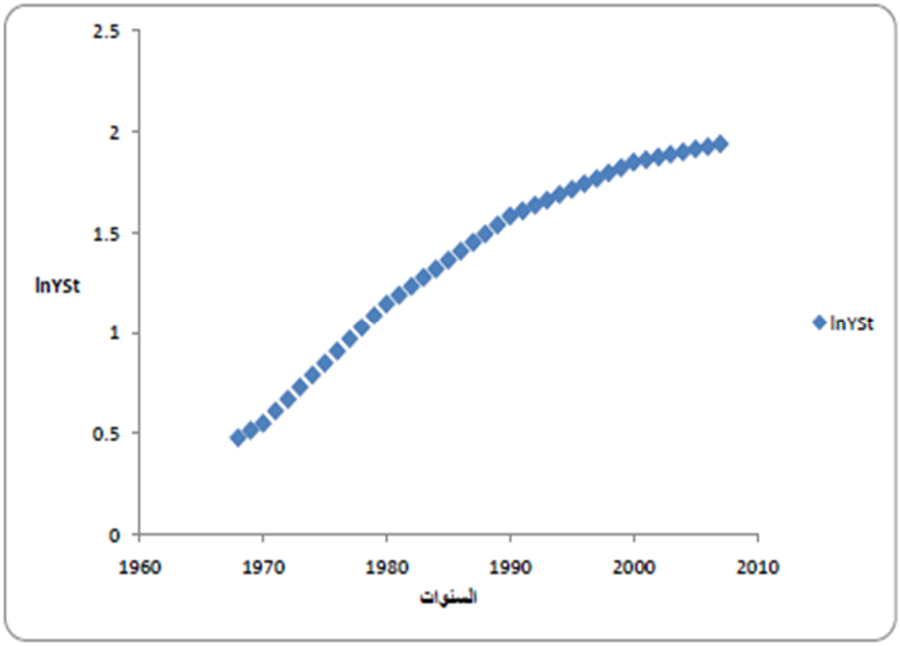

المصدر: دهان، محمد .نفس المرجع السابق،ص.291.

الشكل2.3. تطور رأس المال البشري في الجزائر

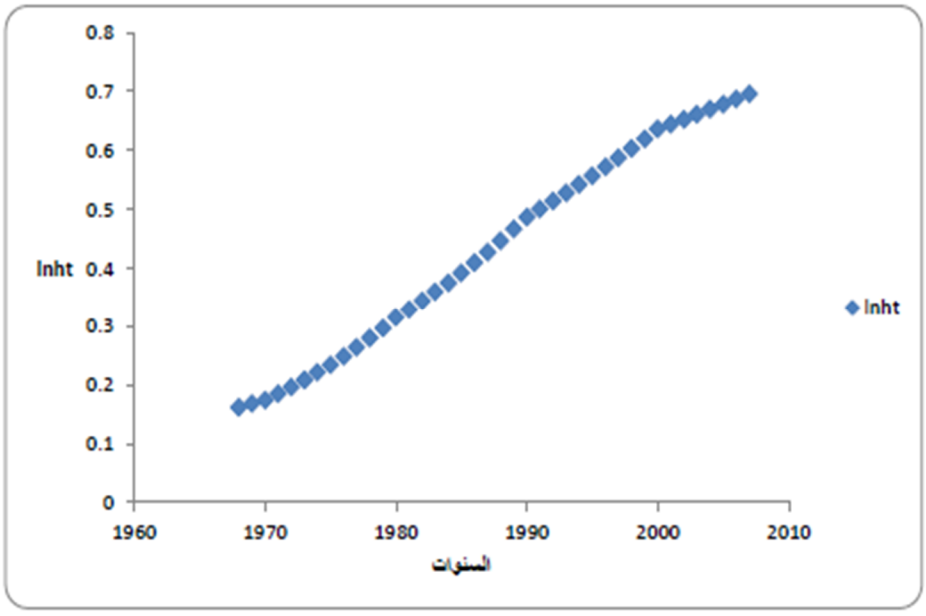

المصدر: دهان، محمد .نفس المرجع السابق،ص.292.

الشكل3.3.الاتجاه العام الخطي للتطور النسبي لرأس المال البشري في الجزائر

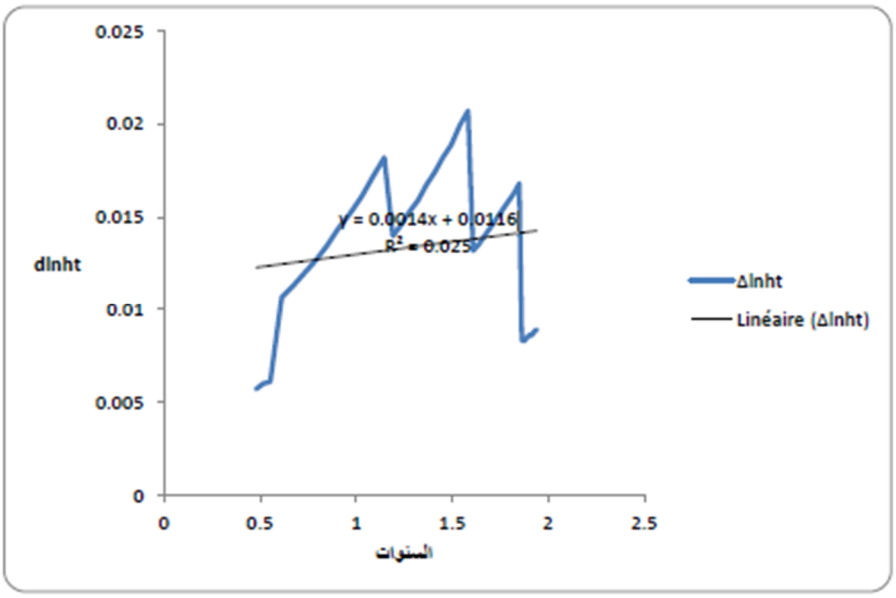

المصدر: دهان، محمد. نفس المرجع السابق،ص.293.

هذا لا يعني بالضرورة أنه لا توجد علاقة بين رأس المال البشري ومتوسط سنوات الدراسة ، وإنما قد يكون

مرد ذلك إلى الافتراض المبسط للعلاقة الخطية بين المتغيرين ،فقد تكون العلاقة غير خطية[8].

وبالرجوع إلى معادلة تراكم رأس المال البشري المعطاة في نموذج(Lucas1988) بالعلاقة العامة الآتية:

$$h_t = h_t^{\varepsilon} G(1 - u_t)$$

وبالقسمة على h_t ،نجد:

$$g_h = \frac{*_{h_t}}{h_t} = h_t^{\varepsilon} G(1 - u_t)$$

وعليه يصبح النموذج الواجب تقديره على الشكل الاتي:

$$\Delta lnh_t = \beta_0 + \beta_1 lnys_t + \beta_2 lnh_t + \varepsilon_t (modéle\ 2)$$

وبتقدير النموذج بواسطة طريقة المربعات الصغرى وجدنا أن العلاقة بين نمو رأس المال البشري و الوقت المخصص للتعليم معبرا عنه بمتوسط الدراسة إيجابية و معنوية بدرجة ثقة 99% كما يبينه الجدول أسفله

$$\Delta lnh_t = 0.00348 + 0.04026\ lnys_t - 0.10431 lnh_t$$

[8]- دهان، محمد,(2010). نفس المرجع السابق،ص.293.

الجدول2.3. التحليل الإقتصادي القياسي للنموذج الثاني

Prob	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	-
0.0133	2.600530	0.001342	0.003489	C
0	10.02932	0.004015	0.040269	$lnys_t$
0	-9.856077	0.010583	-0.104311	lny_t
0.013497	Mean dependent var		0.731082	R-squared
0.003979	S.D. dependent var		0.716545	Adjusted R-squared
0.000166	Sum squared resid		0.002118	S.E. of regression

المصدر: دهان ،محمد. نفس المرجع السابق،ص.294.

وحيث أن رأس المال البشري هو تابع لمتوسط سنوات الدراسة، أي أننا يمكن أن نعبر عن ذلك رياضيا بالصيغة الآتية:

$$h_t = F(YS_t)$$

يمكننا أن نستخدم النموذج غير الخطي من الدرجة الثانية كما تبينه العلاقة التالية:

$$lnh_t = \beta_0 + \beta_1 lnys_t + \beta_2 (lnys_t)^2 + \varepsilon_t$$

و بتقدير النموذج بواسطة طريقة المربعات الصغرى ،وجدنا أن العلاقة بين نمو رأس المال البشري والوقت المخصص للتعليم معبرا عنه بمتوسط سنوات الدراسة إيجابية ومعنوية بدرجة 99% . كما يبينه الجدول أسفله والمنحنى الموافق له.

$$\Delta lnh_t = -0.01360 + 0.04811 lnys_t - 0.01860 (lnys_t)^2 (modèle\ 3)$$

الجدول3.3. التحليل الاقتصادي القياسي للنموذج الثالث.

Prob	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	-
0	-4.680590	0.002907	-0.013607	C
0	9.537154	0.005045	0.048119	$lnys_t$
0	9.374443	0.001985	-0.018605	$(lnys_t)^2$
0.013497	Mean dependent var		0.711136	R-squared
0.003979	S.D. dependent var		0.695522	Adjusted R-squared
0.000178	Sum squared resid		0.002195	S.E. of regression

المصدر: دهان ،محمد. (2010).نفس المرجع السابق،ص.295.

ولأن المعلمة β_2 في النموذج سالبة ومعنوية في النموذج الأول قيمتها (0.104311-) ،هذا يعي أن الاقتصاد الجزائري قد نما بمردود متناقص خلال فترة الدراسة، وبالتالي يمكن القول أنه اقتصاد لا يخضع لافتراضات (نظرية النمو الداخلي المنشأ بحسب نموذج (Lucas,1988) ومن ثم لا يمكننا اعتبار رأس المال البشري في الجزائر محرك النمو الاقتصادي وإنما أحد عوامل النمو.

المطلب الثاني: دراسة شريفي إبراهيم(2012)

أولا: محتوى الدراسة

دراسة شريفي إبراهيم (2012) استهدفت قياس أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين (1964_2010) ،وكانت معطيات الدراسة تتمثل في معدل نمو رأس المال البشري و معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي يحسب على أساس الناتج الحقيقي كما قام الباحث في دراسته باستخدام الأدوات الإحصائية التالية: [9]

1-إختبار جذر الوحدة

حيث اعتمد على اختبار (البسيطDickey-Fuller) (DF test) واختبار Dickey-Fuller المعمم Dickey-Fuller Augmented (ADF) ومن أجل اختبار Dickey-Fuller البسيط اعتمد على ثلاث أنواع من النماذج هي :

[9]-شريفي ،إبراهيم.(2012).دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية في الفترة(1964-2010).الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية.العدد8،ص.36.

- النموذج الأول: (M1)

$$\Delta_{x_t} = (\varphi - 1)x_{t-1} + \varepsilon_t = px_{t-1} + \varepsilon_t$$

-النموذج الثاني : (M2)

$$\Delta_{x_t} = \theta_0 + (\varphi - 1)x_{t-1} - \varepsilon = \theta_0 + px_{t-1} + \varepsilon_t$$

-النموذج الثالث : (M3)

$$\Delta_{x_t} = \theta_0 + \theta_1 t + (\varphi - 1)x_{t-1} + \varepsilon_t = \theta_0 + \theta_1 t + px_{t-1} + \varepsilon_t$$

فرضيتا العدم الخاصة بمعلمة ثابتة θ_0 و المتعلقة بالاتجاه θ_1 هما على التوالي : $H_0: \varphi_0 \neq 0$ و $H_0: \varphi_1 \neq 0$ و فرضية العدم الخاصة بالمعلمة p و المتعلقة بالمتغير المؤخر x_{t-1} للمتغير التابع $\Delta_{x_{t-1}}$ التي على أساسها قام بإجراء اختبار استقرار السلسلة فهي $H_0: p = 0$.

ومن أجل اختبار Dickey-Fuller المعمم اعتمد على النماذج الثلاثة التالية :

النموذج (M4) :

$$\Delta_{x_t} = px_{t-1} + \sum_{i=2}^{p} \Psi \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

النموذج(M5):

$$\Delta_{x_t} = \theta_0 + px_{t-1} + \sum_{i=2}^{p} \Psi \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

النموذج (M6):

$$\Delta_{x_t} = \theta_0 + \theta_1 t + px_{t-1} + \sum_{i=2}^{p} \Psi \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

حيثp يمثل درجة التأخير إذا كانت درجة التأخير تساوي 0 فإننا نستخدم اختبار Dickey-Fuller البسيط وإذا كانت أكبر من ذلك نستخدم اختبار Dickey-Fuller المعمم .

2-إختبار سببية Granger

اعتمد الباحث في هذا الاختبار علي تقدير النماذج التالية:[10]

$$x_t = a_x + \sum_{i=1}^{p} \beta_{x,i} X_{t-i} + \sum_{i-1}^{p} \varphi_{x,i} Y_{t-i} + \varepsilon_{x,t} \qquad (1)$$

$$Y_t = a_y + \sum_{i=1}^{p} \beta_{y,i} X_{t-i} + \sum_{i-1}^{p} \varphi_{y,i} X_{t-i} + \varepsilon_{x,t} \qquad (2)$$

و يعتمد الاختبار على الفرضيتين العدميتين التاليتين:

$$H_0: \varphi_x \neq 0 \qquad (1)$$

$$H_0: \varphi_y \neq 0 \qquad (2)$$

-إذا لم نرفض أيا من الفرضيتين، فإن المتغيرين المدروسين X وY يكونا مستقلين عن بعضهما.

-إذا تم رفض الفرضيتين فإن هناك علاقة سببية في الاتجاهين أي أنX يسببYوY يسببX.

-إذا تم قبول الأولى ورفض الثانية فإن العلاقة السببية تكون في اتجاه واحد من المتغير Xأو المتغير Y(X يسببY ولا كنY لا يسببX).ويكون العكس إذا تم رفض الفرضية الثانية وقبول الأولى .

3-نموذج الانحدار الذاتي المتعدد VAR(p)

لجأ الباحث لهذا النموذج من أجل تأكيد نتائج اختبار سببية Granger بين المتغيرات ، حيثp يمثل درجة التأخير .

نموذج VAR بدرجتي تأخير (p=2) وبمتغيرين y_1وy_2 يكتب على الشكل التالي:

$$y_{1t} = c_{11}y_{1(t-1)} + c_{12}y_{1(t-2)} + c_{13}y_{2(t-1)} + c_{14}y_{2(t-2)}$$

$$y_{2t} = c_{21}y_{1(t-1)} + c_{22}y_{1(t-2)} + c_{23}y_{2(t-1)} + c_{14}y_{2(t-2)}$$

وذكر الباحث أن تقدير كل علاقة على حدا باستعمال طريقة المربعات الصغرى يعطي نفس النتائج .

[10]- شريفي ،إبراهيم.(2012).نفس المرجع السابق.ص.36.

ثانيا : نتائج الدراسة

1-بعد قيام الباحث بتحديد درجة التأخير p= 8 قام باختبار سببيةGranger بين المتغيرين "معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GPIBRT) ومعدل نمو رأس المال البشري (DGHT) " باستخدام برنامج Eviews فتحصل على الجدول التالي:[11]

الجدول4.3.إختبار سببية Granger بين (GPIBRT) و(DGHT) بدرجة تأخير p=8

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 0911/26/ Time: 05:33
Sample : 1964 2010
Lags:8

Null Hypothesis	Obs	F-Statistic	Probability
DGHT does not Granger Cause GPIBRT	38	1.34929	0.27441
GPIBRT does not Granger Cause DGHT		0.84427	0.557547

المصدر :شريفي، إبراهيم .(2010). نفس المرجع السابق ،ص.37.

فوجد أنه لا توجد علاقة بين المتغيرين (GPIBRT)و(DGHT) ،مما يعني أن نمو رأس المال البشري لا يؤثر في النمو الاقتصادي في الجزائر ،وبالتالي قام بتقليص درجة التأخير لتصبح p=4 وعلى هذا الأساس أصبحت نتيجة اختبار سببية Granger بين المتغيرين (GPIBRT) و (DGHT) كالتالي :

الجدول 5.3. اختبار سببيةGranger بين(GPIBRT) و(DGHT) بدرجة تأخير p=4

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 0911/26/ Time: 05:40
Sample: 1964 2010
Lags:4

Null Hypothesis	Obs.	F-Statistic	Probability
DGHT does not Granger Cause GPIBRT	42	4.244829	0.00698
GPIBRT does not Granger Cause DGHT		1.09429	0.37556

المصدر : شريفي ،إبراهيم.(2010). نفس المرجع السابق ،ص.37.

[11]-شريفي،إبراهيم.(2012).نفس المرجع السابق.ص.37.

وبالتالي وجد أن هناك تأثير التغير في معدل نمو رأس المال البشري في الجزائر على معدل نمو الناتج الحقيقي وليس هناك تأثير للناتج الحقيقي على مستوى التغير في معدل نمو رأس المال البشري .وظهر هذا التأثير أيضا عندما قام بتقليص درجة التأخير إلى p=2 .

2- بعد قيام الباحث باختبار سببية Granger بين المتغيرين (GPIBRT) و (DGHT) قام بتقدير نموذجي (4)VAR و (2) VAR وذلك من أجل معرفة طبيعة وحجم التأثير الوارد في نتيجة اختبار سببية Granger، فوجد أن هناك تأثيرا معنويا سلبيا للتغير في معدل نمو رأس المال البشري للفترة (t) على معدل نمو الناتج الإجمالي للفترة (t+2) حسب نموذج (2) VAR ويتحول التأثير إلى إيجابي في الفترة (t+3) حسب نموذج (4)VAR و يختفي تماما بعد الفترة السادسة .وقد فسر الباحث التأثير السلبي للتغير في معدل نمو الناتج الإجمالي، بكون زيادة عدد المسجلين في الطور الثانوي يتطلب توفير هياكل وإطارات وتسخير أغلفة مالية ضخمة من أجل ضمان السير الحسن لهذا الطور ،كما فسر التأثير الإيجابي للتغير في معدل نمو رأس المال البشري للفترة (t) ،على معدل نمو الناتج الإجمالي للفترة الثالثة (تلاميذ الطور الثانوي)،بأن مساهمتهم لا تظهر إلا بعد استكمالهم لهذا الطور أي بعد 3 سنوات ،وذلك لأن عدد كبير من الثانويين الذين لا ينجحون في البكالوريا يتجهون مباشرة إلى سوق الشغل من خلال التجارة مما يساهم في الرفع من معدل الناتج الحقيقي ،أما اختفاء تأثير رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر بعد السنة السادسة أي بعد استكمال الطلبة المتخرجين من الطور الثانوي دراستهم سواء في الجامعة أو في التكوين فتشير إلى أن الاقتصاد الجزائري لا يستفيد كثيرا من مخرجات التعليم، وما يستنتج من ذلك أن قطاع التكوين و التعليم في الجزائر ،وإن كانت تسخر له أغلفة مالية هائلة من أجل تخريج اليد العاملة المؤهلة فإنه لا يساهم في الاقتصاد الجزائري بالدرجة الكافية التي تسمح بالدفع بالنمو الاقتصادي .[12]

[12]- شريفي ،إبراهيم.(2012).نفس المرجع السابق.ص.40.

المبحث الثالث: دور تراكم رأس المال البشري في الجزائر(محاسبة النمو)

من أجل إظهار مدى مساهمة عوامل الإنتاج (رأس المال المادي ،التقدم التكنولوجي ورأس المال البشري) في النمو الاقتصادي ابتكر (Solow) سنة (1957) طريقة سماها "محاسبة النمو" Growth Accounting من أجل تفكيك العناصر الأساسية في عملية النمو والتعرف على درجة تأثيرها على القدرة الانتاجية في اقتصاد ما.

المطلب الأول: منهجية محاسبة النمو

من أجل إيضاح و تحليل دور الرأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2009) استخدمنا الإطار الموسع لمحاسبة النمو من أجل تقدير معدل النمو ،و ذلك بدمج أثر التعليم في النمو الاقتصادي (الرأس المال البشري) و بشكل أكثر تحديدا، تقوم منهجية محاسبة النمو بتفكيك النمو الإجمالي إلى المساهمة النسبية لمدخلات العوامل (الرأس المال المادي و العمل) و البواقي التي تمثل التقدم التكنولوجي و عوامل أخرى. في محاسبة النمو التقليدية تأخذ دالة الإنتاج المعيارية النموذج التالي:

$$Y = A(KH)$$

حيث: Y تمثل الناتج، A : المستوى التكنولوجي ، K :مخزون رأس المال ، L : عنصر العمل .

بإدراج تراكم رأس المال البشري كعامل للإنتاج تتحصل على دالة الإنتاج الإجمالي التالي :

$$y = A\,k^{\propto}(hl)^{\beta} \qquad 0 <\propto< 1$$

حيث إلى جوانب المتغيرات التي تم التعرف عليها سابقا h: مخزون رأس المال البشري مقاسا بمتوسط سنوات التمدرس لإجمالي السكان و بالتالي hl هو مقياس المعدل لمدخل عنصر العامل الماهر في حين أن ∝ ، ß مرونات الناتج بالنسبة إلى الرأس المال المادي و عنصر العمل الماهر الموسع hl حيث 1 = ß+ ∝

بإجراء الاشتقاق اللوغاريتمي لدالة الإنتاج إلى الزمن نجد:

$$y = \mathrm{g}A + \propto \mathrm{g}k + ß[\mathrm{g}l + \mathrm{g}h]$$

حيث :

gy: تعبر عن معدل نمو دالة الإنتاج ، gk : تعبر عن معدل نمو الرأس المال المادي

gl: معدل نمو عنصر العمل ، gh : تعبر عن معدل نمو الرأس المال البشري

gA : نمو TFP (إنتاجية العوامل الكلية) عادة ما يشار إلى هذا المؤشر بمصطلح "متبقي سولو Residual Solow " ، و الذي يمكن تفسيره على انه مقياس لمساهمة التقدم التكنولوجي Technological Progress في نمو الناتج وبالتالي معدل نمو الناتج الإجمالي يمكن تقسيمه إلى النمو فيTFP و المتوسط المرجح لمعدلات النمو رأس المال المادي و العمل الماهر المرجح. بما أن معدل نمو دالة الإنتاج، معدل نمو الرأس المال المادي و معدل نمو الرأس المال البشري مقادير يمكن حسابها مباشرة يبقى فقط تحديد مقدار معدل نمو TFP و ذلك بالعلاقة المحاسبية التالية: [13]

$$g_A = gy - \propto gk - \beta[gl + gh]$$

المطلب الثاني: نتائج الدراسة

الجدول التالي يبين لنا معطيات المتغيرات الأساسية المستخدمة في عملية تفكيك النمو الإجمالي و المتمثلة في معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي ، معدل نمو رأس المال المادي ،معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية ،معدل النمو السكاني و معدل TFP علما بأن ∝تأخذ قيمة ثابتة و تساوي إلى 0,34 .

[13] - Benhabib, J. and Spiegel, M. (1994) ,op. cit. p.145.

الجدول6.3. أهم الإحصاءات الوصفية للبيانات الأساسية للدراسة خلال الفترة 1990-2009

السنوات	GDP(%)	gk(%)	(gh+gl)(%)	gA (%)
1990	0.80	-1.51	1.69	0.62
1991	-1.20	-3.13	2.66	-0.73
1992	1.80	-2.81	2.99	1.62
1993	-2.10	-2.06	1.82	-1.86
1994	-0.89	-1.49	1.98	-4.36
1995	3.79	0.28	1.41	2.1
1996	4.09	-1.22	1.98	3.33
1997	1.09	-1.31	1.84	0.56
1998	5.10	7.09	2.32	-4.31
1999	3.20	-0.69	1.83	2.06
2000	2.20	-2.36	2.36	2.2
2001	2.59	5.05	0.026	-2.48
2002	4.70	4.44	1.47	-1.21
2003	6.90	3.18	1.37	2.35
2004	5.19	3.81	1.59	-0.21
2005	5.09	2.68	1.43	0.98
2006	2	1.56	1.30	-0.86
2007	3	2.36	1.79	-1.15
2008	2.4	-0.74	0.19	2.95
2009	2.4	9.49	1.15	-8.24

المصدر: مؤشرات التنمية للبنك العالمي(2012).

من خلال الجدول تتضح لنا التغيرات المتذبذبة و غير المستقرة لمعدل النمو حيث كانت وتيرة النمو الاقتصادي سلبية على طول الفترة الأولى من الدراسة (1990-1994) ويعود هذا إلى إطلاق برنامج التعديل الهيكلي حيث قدر معدل النمو آنذاك ب 0,89- % عام 2004 باستثناء سنة 1992 (1,80%) و يرجع بنسبة كبيرة إلى المساهمة الإيجابية معدل نمو الرأس المال البشري بنسبة قدرها (166,11%) في حين أن معدل TFP كانت نسبة المساهمة له 90 %. تغيرت الوضعية عام 1995 وأصبح النمو الاقتصادي الجزائري يسجل معدلات إيجابية و واصل تقدمه إلى أن حقق معدل نمو إيجابي

بنحو 5,1 % عام 1998 بالرغم من الانخفاض الحاد في أسعار النفط و يرجع سبب التقدم للنمو الزراعي مع الانتعاش الطفيف الذي عرفته الصناعة التحويلية أضف إلى ذلك الاستثمار في الرأس المال المادي حيث ساهم بنسبة 139,01 % و تأتي مساهمة الرأس المال البشري بنسبة 45,49 % باستثناء المساهمة السلبية لنمو TFP بما نسبته 84,50 % .

ومن سنة 1999 إلى 2001 نلاحظ أن هناك انخفاض مع ثبات نسبي لمعدل النمو و ذلك من 3,2 % إلى2,59 % و يعود ذلك إلى استقرار أسعار البترول، و ابتداء من سنة 2002 و نظرا للرهانات المتعددة التي انتظرت الجزائر بتوقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي أواخر 2001 ،و التأهب للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة (OMC) ليتم تسجيل أكبر قيمة للنمو الاقتصادي بمعدل 6,9 % عام 2003 لتستقر نسبته في سنتي 2004،2005 في حدود 5,1 % و من خلال تطور النمو الاقتصادي فلا بد أن نشير أن ارتفاع أسعار المحروقات و تقلص خدمة الديون كان لها الأثر الإيجابي على نمو الناتج الداخلي الخام و السبب راجع للمساهمة الإيجابية للرأس المال المادي في النمو الاقتصادي ،و بلغت النسبة عام 2003 (46.08 %) لتأتي مساهمة نمو TFP بمعدل إيجابي 34,05 % ثم المساهمة الإيجابية للرأس المال البشري بما نسبته 19,85 % . و في عام 2006 عاود النمو الاقتصادي في الانخفاض مجددا عم كان عليه من قبل 2003 حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي من سنة 2006 إلى سنة 2009 (2 % إلى 2,4 %) و يعود سبب هذا التذبذب إلى تأثير نسبة النمو السالبة لقطاع المحروقات (أي أنه كان التراجع في نمو هذا القطاع بنسبة 2,5 %) لتكون مساهمة الرأس المال المادي عام 2009 بنسبة 395,41 %و مساهمة الرأس المال البشري بما نسبته 47,91 % و المساهمة السلبية لمعدل نموTFP (343,33 %)[14].

[14]-طالب السيد سليمان، محمد.(2008).*تقرير البنك العالمي :التعلم مدى الحياة في اقتصاد المعرفة العالمي ، تحديات البلدان النامية* ،دار الكتاب الجامعي ،الإمارات العربية المتحدة.ص.10.

الشكل4.3. تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر

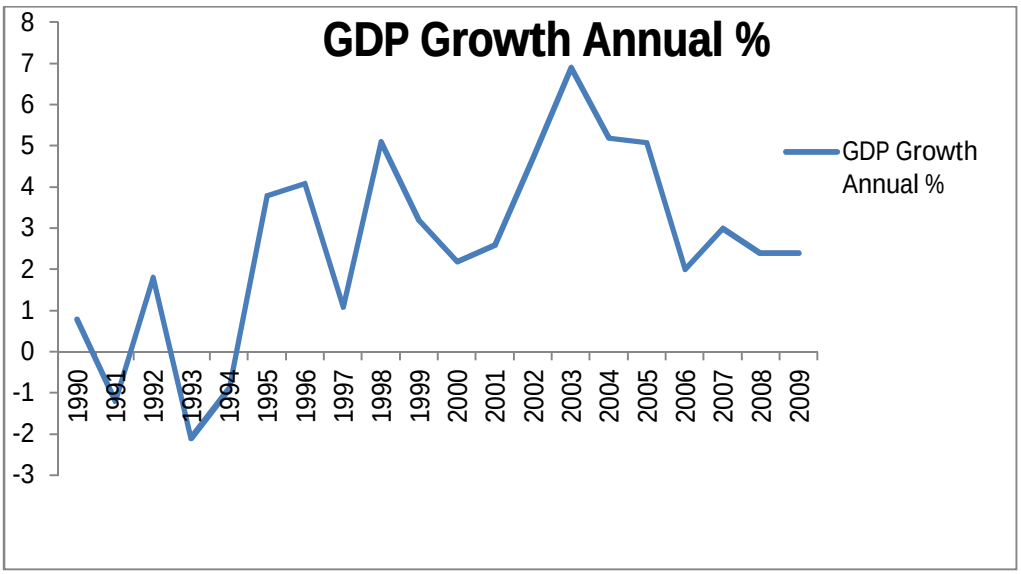

المصدر :من إعداد الطالبتان بالاعتماد على بيانات الجدول6.3.

الشكل5.3. تطور معدل نمو الرأس المال المادي والرأس المال البشري

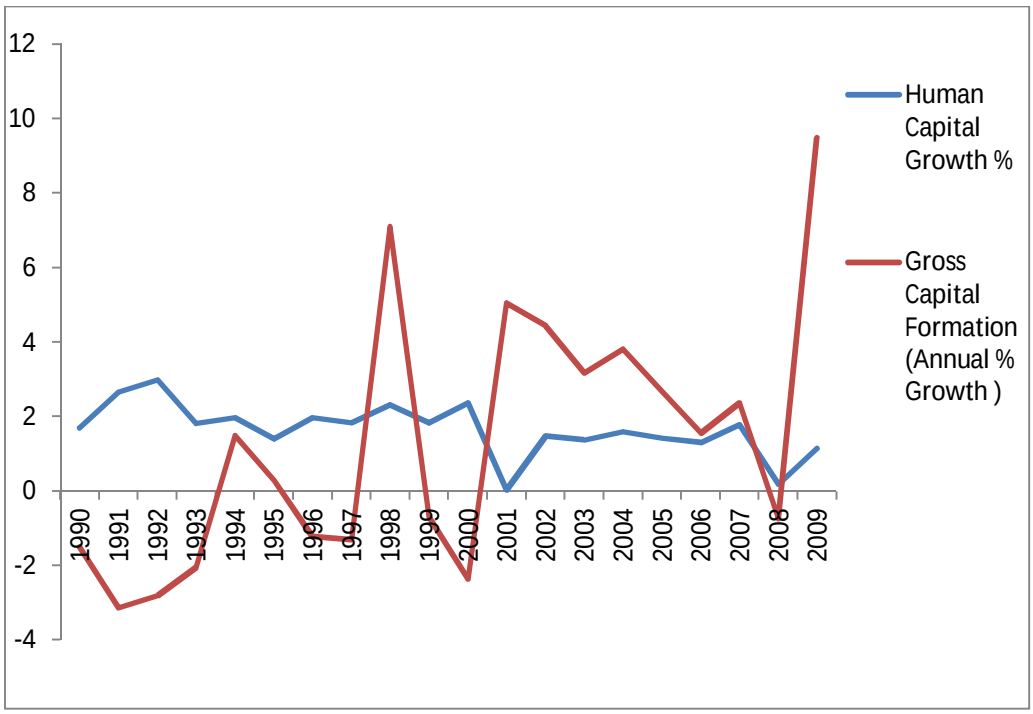

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على بيانات الجدول6.3.

الشكل 6.3. تطور المركبات الأساسية للنمو الاقتصادي في الجزائر

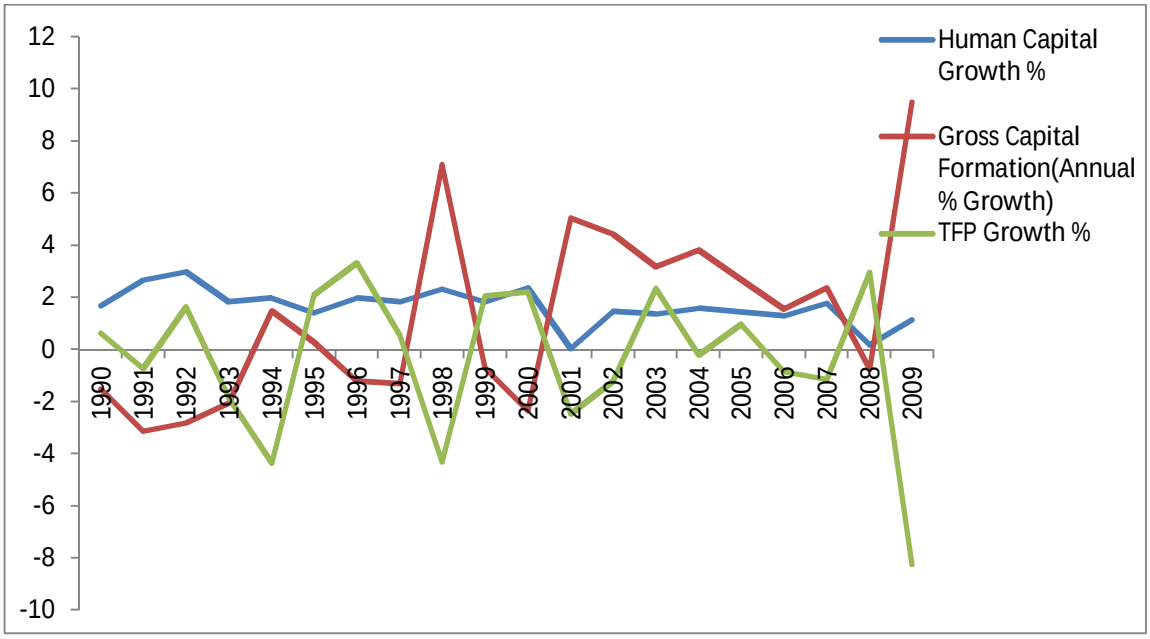

المصدر :من إعداد الطالبتان بالاعتماد على بيانات الجدول6.3.

و يبرز الشكلين الآتيين تطور مساهمة الرأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2009) . و الملاحظ أن هناك تذبذب لمساهمة الرأس المال البشري في النمو الاقتصادي في السنوات الأولى من الدراسة مرة سالبة و مرة موجبة ،و لكن ابتداء من سنة 1995 إلى سنة 2009 كانت المساهمة إيجابية .

الشكل 7.3. تطور دور الرأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر

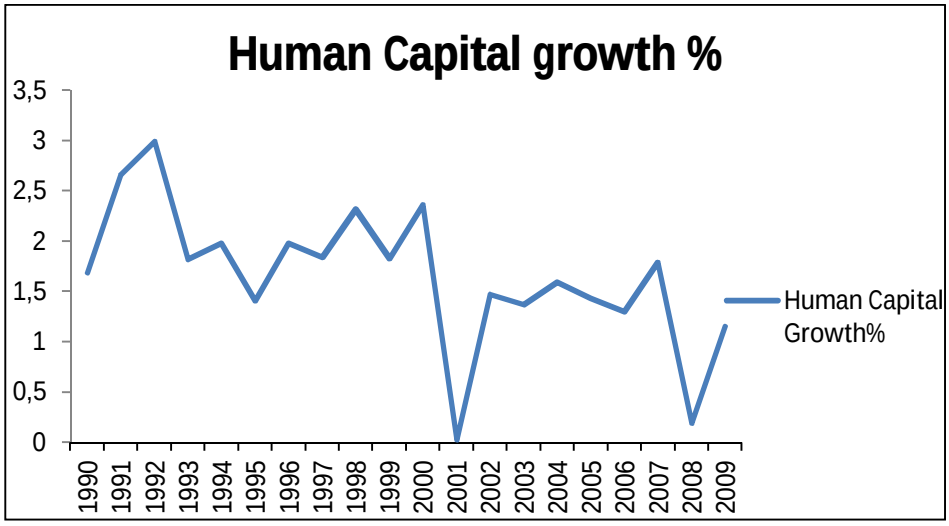

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على بيانات الجدول6.3.

الشكل 8.3. تطور مساهمة الرأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر

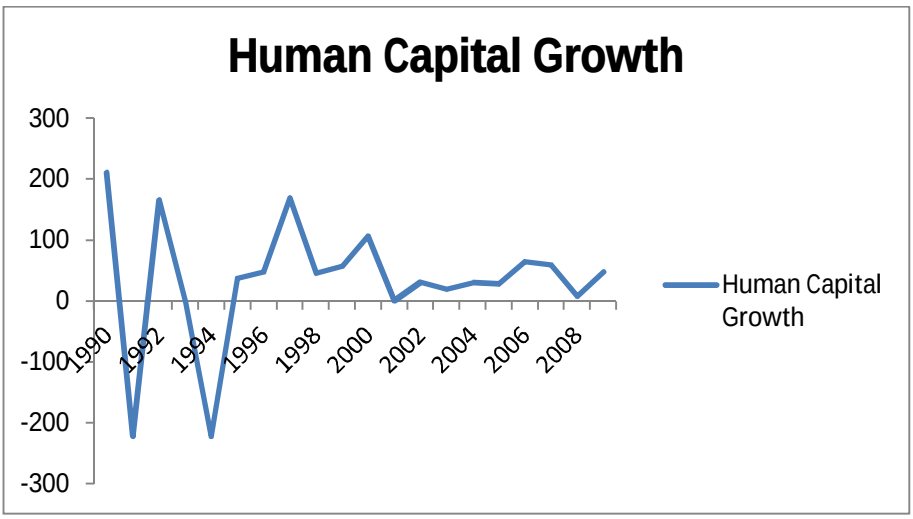

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على بيانات الجدول.

وبصفة عامة يمكن القول أن نمو الاقتصاد الجزائري عرف تذبذبا غير مستقر فبعد أن سجل في متوسط الفترة الأولى من الدراسة (1990-1994) نمو سلبي قدر ب 0,318 % و السبب في ذلك يعود إلى نفس النسبة السلبية التي ساهم بها كل من معدل نمو الرأس المال المادي و الرأس المال البشري و قدرت على التوالي (30,67 %) ،(30,686 %) على الرغم من المساهمة الإيجابية الكبيرة التي عرفها معدل نمو TFP(161,356%). و في متوسط الفترة الثانية (1995-1999) حقق النمو الاقتصادي معدل إيجابي قدره 3,454 %، حيث كان لنمو الرأس المال البشري فيه أكبر قدر بمساهمة إيجابية بنسبة 71,416 % ،يليه مساهمة إيجابية معدل نمو TFP بنسبة قدرها 33,61 %و مساهمة سلبية لمعدل نموا الرأس المال المادي بما نسبته 5,034 % .

وواصل النمو الاقتصادي تقدمه في الجزائر خلال الفترة الثالثة (2000-2004) ليسجل في المتوسط معدلا قدره 4,316 % و ذلك راجع للمساهمة الإيجابية لعوامله الثلاث الأساسية بحيث كان لنمو الرأس المال المادي فيه بالدرجة الأولى و ساهم بنسبة 60,362 % تليه مساهمة معدل نمو الرأس المال البشري بما نسبته 38,004 % ثم مساهمة معدل نمو TFP بما نسبته 1,704 % .

وقد تراجع معدل النمو الاقتصادي في الجزائر في متوسط الفترة الأخيرة من سنوات الدراسة (2005-2009) ليسجل معدلا قدره 2,978 % وذلك بسبب النسبة السلبية التي عرفها معدل نمو TFP (56,5 %) بالرغم من المساهمة الكبيرة لمعدل نمو الرأس المال المادي بنسبة 114,778 % و مساهمة معدل نمو الرأس المال البشري بما نسبته 41,714 % .

الجدول7.3. تحليل مساهمة الرأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر

السنوات	(1994-1990)	(1999 -1995)	(2000-2004)	(2009-2005)
معدل النمو الإقتصادي (%)	-0,318	3.454	4.316	2.978
تفكيك معدل النمو إلى عوامله الأساسية(%)				
معدل نمو الرأس المال المادي	-1,604	0.83	2.824	3.07
معدل نمو الرأس المال البشري	2.228	1.876	1.363	1.172
معدل نمو	-0,942	0.748	0.13	1,264-
معدل النمو الإقتصادي	100	100	100	100
مساهمة كل عنصر في النمو الإقتصادي(%)				
معدل نمو الرأس المال المادي	-30,67	-5,034	60.362	114.778
معدل نمو الرأس المال البشري	-30,686	71.416	38.004	41.714
معدل نمو TFP	161,356	33.61	1.704	56,5-

المصدر: من إعداد الطالبتان.

خاتمة

قمنا في هذا الفصل بتقديم مجموعة من الدراسات التجريبية التي تتعلق بأثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي، وخصصناها في البداية على المستوى العالمي ، وبعدها تناولنها على المستوى الوطني، وكانت نتائج كل هذه الدراسات تتمثل في :

رغم الدور الإيجابي الذي لعبه الرأس المال البشري المتراكم في الجزائر بفضل هذه الاستثمارات في النمو الاقتصادي، لم يصبح بعد المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي كما تفترض ذلك نظريات النمو الحديثة وإنما هو عامل فقط من عوامل النمو، مما يستدعي ضرورة الاهتمام أكثر فأكثر بالتدريب والتكوين النوعي للرأس المال البشري إلى جانب إرساء الجودة الشاملة في قطاع التعليم بكل منظوماته.

قطاع التكوين و التعليم في الجزائر وإن كانت تخصص له أغلفة مالية هائلة من أجل تخريج اليد العاملة المؤهلة فإنه لا يساهم في الاقتصاد الجزائري بالدرجة الكافية التي تسمح بالنمو الاقتصادي .

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

تعد الأبحاث المتعلقة بمواضيع النمو الاقتصادي عبر البلدان، من أهم الدراسات في الفكر الاقتصادي إذ كرست معظمها لفهم متغيرات دور العنصر البشري باعتباره أهم مورد. وبالنظر إلى طبيعته المعقدة والحساسة، حاول الكثير من الباحثين إيجاد الطرق و الممارسات الكفيلة بمعاملته بالكيفية التي تحفزه وتوجهه نحو تحقيق الأهداف المرجوة. وفي هذا السياق، كان موضوع بحثنا هذا هو اختبار مدى قدرات رأس المال البشري في النمو الاقتصادي، الذي يسمح بشرح الاختلافات في مستوى الإنتاجية، واحداث عملية التقارب الإقتصادي فيما بين الدول، أي البحث في إمكانية الاعتماد على رأس المال البشري كآلية تسمح بالتحسين في مستوى الإنتاجية وتساعد البلدان النامية على استدراك الفارق بينها وبين البلدان الغنية .

وقد صنف Schultz (1961) أشكال الإستثمار في رأس المال البشري إلى خمسة مجموعات كبيرة : هي الصحة، التدريب، والتكوين أثناء العمل، التعليم الرسمي، تعليم الكبار، الهجرة والتنقل من أجل الاستفادة من فرص عمل أفضل، وركز تحليله على التعليم الرسمي باعتباره شكل من أشكال رأس المال ، طالما أنه يحقق خدمة منتجة ذات قيمة إقتصادية، ويعتبره أهم شكل من أشكال الإستثمار في رأس المال البشري ذاته يمكن أن يفسر الجانب الأكبر من التغيرات والإختلافات في الدخل الفرد والمجتمع، وكما يقول عنه أن جاذبية هذا الشكل من رأس المال البشري (يقصد التعليم)، ومعدل زيادته يمكن أن يكون مفتاح لفك لغز النمو الاقتصادي .

ونظرا للدور الذي يلعبه رأس المال البشري في زيادة و تحسين مستوى الإنتاجية وتحسين معدل نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج ، بما يؤدي إلى تحسين معدل النمو الاقتصادي و لذلك فإنه من الأهم التركيز المكثف على بناء رأس المال البشري في الجزائر كما و كيفا.

وبناءا على ما سبق، حاولنا معالجة هذا الموضوع والوصول به إلى النتائج التي من خلالها يمكن تأكيد أو نفي الفرضيات التي إعتمدت في بحثنا، والتي على أساسها يمكن تقديم مجموعة من المقترحات و التوصيات .

نتائج الدراسة

أصبحت قضية الاستثمار في الرأس المال البشري من أهم القضايا، لكونها تعد العملية الضرورية لتحريك و صقل الكفاءات البشرية و على هذا الأساس يصير الاستثمار في الرأس المال البشري ضرورة تتطلب جهودا كبيرة يجب أن تتبناها الأنظمة السياسية القائمة في هذه البلاد، فالمشكلة كلها تكمن في سوء الإستغلال لهذه الثروة على الرغم من أن هناك العديد من الدول سبقتنا في الإستفادة منها، و دورنا هو الإستعانة بتجارب هذه الأمم مثل (اليابان ،ماليزيا،.....).

يتحقق الأثر المباشر للتعليم في النمو الإقتصادي من خلال تحسين المهارات و القدرات الإنتاجية العاملة ، وقد ظهر الحديث عن ذلك في نتائج دراسات Schultz سنة 1961 وDenison سنة 1962 وغيرها من الدراسات، ويوجد خلاف بين الإقتصاديين عن وجود دور مباشر في النمو الإقتصادي.

يعتبر الإنفاق على التعليم أحد الإستثمارات الأفضل لأن الإستثمار في تنمية الإنسان ،الذي من خلاله تحقق ثمار التنمية الإقتصادية و الاجتماعية ، و الجزائر بدورها لم تذخر أي جهد في سبيل تكوين الرأس المال البشري اللازم للنهوض بمسار التنمية الإقتصادية للبلد ،و يكفينا أن نذكر هنا أن التعليم مجاني في كل مستويات التعليم في الجزائر ، ويمكننا تلخيص أهم الاعتبارات الاقتصادية التي تجعل من الإنفاق على التعليم استثمارا فيما يلي:

- أن التعليم عامل من أهم عوامل تراكم الرأس المال البشري التي تساهم في النمو الإقتصادي و ربما قد تكون مساهمتها أكبر من مساهمة الرأس المال المادي لأن العامل المتعلم (المكون و المدرب)أكثر إنتاجية من العامل غير المتعلم .
- أن الإستثمار في التعليم نوع خاص من الاستثمار البشري ،ذو عوائد عالية لأن تكاليفه تعوض بشكل كبير من خلال الفوائد المتراكمة للتعليم على الأفراد المتعلمين و المجتمع ككل في صورة مكافآت أعلىو إنتاجية متزايدة.

- وجود علاقة ايجابية بين الإستثمار في رأس المال البشري و بين زيادة دخل الفرد و المجتمع ، أي أنه كلما زاد الإستثمار في رأس المال البشري كلما زاد الدخل سواء على مستوى المجتمع أو مستوى الفرد
- يساهم الرأس المال البشري المتراكم بفضل الإستثمارات التعليمية المبذولة في النمو الإقتصادي للبلد خلال فترة الدراسة (1990-2009) مساهمة إيجابية ،فمن خلال عملية محاسبة النمو التي قمنا بها

وجدنا أن مساهمة الرأس المال البشري في النمو الاقتصادي للجزائر كانت على العموم إيجابية على طول فترة الدراسة و تباينت هذه المساهمة من 37.20% عام 1995 إلى 107.27% عام 2000 .

- أغلب الدراسات التي رأيناها سابقا و التي تناولت موضوع رأس المال البشري تعتبر المستوى التعليمي للفرد بمثابة المقاربة الأكثر مصداقية لهذا العامل .

– الدراسات النظرية كلها تؤكد على الدور الإيجابي و الفعال للرأس المال البشري في النمو الإقتصادي و منها من يعتبره محرك النمو الإقتصادي (Lucas ، 1988) .

– رغم الدور الإيجابي الذي لعبه الرأس المال البشري المتراكم في الجزائر بفضل هذه الإستثمارات في النمو الاقتصادي ، لم يصبح بعد المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي كما تفترض ذلك نظريات النمو الحديثة و إنما هو عامل فقط من عوامل النمو ، مما يستدعي ضرورة الإهتمام أكثر فأكثر بالتدريب و التكوين النوعي للرأس المال البشري إلى جانب إرساء الجودة الشاملة في قطاع التعليم بكل منظوماته .
– يتميز النظام التعليمي في الجزائر بخضوعه الكامل لسلطة الدولة و تبعيته لوصاية ثلاث وزارات :وزارة التربية الوطنية ،وزارة التعليم العالي و البحث العلمي و وزارة التكوين و التعليم المهنيين و بالتالي فهو يتشكل من ثلاث منظومات فرعية هي : المنظومة التربوية الوطنية ،منظومة التعليم العالي و البحث العلمي و منظومة التكوين و التعليم المهنيين .

- إن زيادة الإقبال على التعليم الذي لاحظناه من خلال تحليلنا في الجزائر ،يتطلب بالضرورة زيادة الإنفاق عليه لما يتطلب ذلك من توفير أبنية مدرسية ،معلمين و أجهزة و غير ذلك من متطلبات المؤسسات التعليمية .و نظرا لارتفاع الأسعار أيضا فالدولة مكلفة بضرورة توفير الإنفاق على التعليم للمحافظة على مستواه و الإرتفاع بكفاءته الداخلية و الخارجية .

توصيات الدراسة

إن الفجوة الكبيرة القائمة بين الدول المتقدمة والدول النامية في مجال التنمية الاقتصادية تعود إلى حد كبير إلى تكوين رأس المال البشري، مما يحتم على الدول الأخيرة، أن تضع استراتيجية شاملة لتطوير إمكانيات العنصر البشري فيها، إذ أن عملية التنمية الاقتصادية تتوقف بدرجة كبيرة على تطوير هذا العنصر ،وعليه فإنه من الضروري العمل على تشجيع الاستثمار في العنصر البشري لأن ذلك من شأنه المساهمة في النمو الإقتصادي في الجزائر. وبناء على هذا يمكن إقتراح التوصيات العامة التالية :

- يجب أن تكون تنمية رأس المال البشري موجهة لأغراض عملية و ملائمة لتلبية حاجات المجتمع القصيرة و الطويلة الاجل .
- يجب تكثيف الإستثمار في التكنولوجيا المتقدمة، على إعتبار أن تحسين المستوى التكنولوجي في الإقتصاد الجزائري سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على الخريجين الجامعيين ،و يهدف هذا الإجراء إلى توطين رأس المال البشري في الجزائر، و الحد من ظاهرة الهجرة للكفاءات إلى خارج الحدود.
- الإستعانة بتجارب الدول الأخرى ،أيضا الاهتمام بالتعليم الفني و خاصة التعليم العام بشكل يؤدي في الأخير إلى تحقيق فرص عمل مضمونة حتى يقبل عليه الناس بشرط يكون في تنسيق مع سوق العمل. فبقاء هذه الثروة البشرية بدون عمل يعد خسارة ذات وجهين في فقد عوائد إستغلالها ،و الثاني في أنه في حالة بطالتها تأتي بكثير من الظواهر السلبية التي تكلف المجتمع .
- تشجيع الإستثمار في رأس المال البشري في مختلف القطاعات وبالتحديد في القطاعات ذات العلاقات الترابطية مع القطاعات الأخرى، بغرض تعظيم المردود من هذه الاستثمارات، وكذلك في الأنشطة ذات القدرة التصديرية العالية، لتخفيف حدة الإعتماد على الإيرادات النفطية.

و في الأخير، نأمل أن يكون لجهدنا هذا، إضافة منهجية ومعرفية، تفيد الباحثين والمستثمرين، والهيئات الوصية على الإستثمار. ثم إن أي تقصير ورد في متن الرسالة من شأنه أن يكون منطلقا لدراسات أخرى أكثر عمقا، وأدق تحليلا، تحقق ما عجزنا عن تحقيقه، ولِكُلٍ درجات مما عملوا.

تم بعون الله إنهاء هذا العمل.

قائمة المراجع

1 - المراجع باللغة العربية

1.1- الكتب

1- رشدان ،عبد الله زاهي .(2005).*في اقتصاديات التعليم* ،دار وائل للنشر ،عمان، الاردن.

2 - ماهر ،أحمد .(1990).*ادارة الموارد البشرية* ، الدار الجامعية ، مصر .

3- عوض صابر ،فاطمة .وعلي خفاجة ،ميرفت .(2000).*أسس و مبادئ البحث العلمي* ، مكتبة وطبعة الاشعاع الفنية، الاسكندرية ، مصر .

2.1- الاطروحات و الرسائل الجامعية

4- العضايلة ،محمد عبد القادر .(2006).أثر الاستثمار في راس المال البشري على النمو الاقتصادي الاردني في فترة 1970-2004 ،رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة مؤتة ، الاردن.

5- بودخدخ ،كريم.(2009)، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي :دراسة حالة الجزائر 2001-2009 ، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر ، الجزائر.

6 - حواس، أمين.(2010).اثر الاستثمار الاجنبي على النمو الاقتصادي في الجزائر : دراسة حالة الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة مستغانم ، الجزائر .

7- علي التل ،كامل رشيد.(1991).أثر التعليم على النمو الاقتصادي : حالة الاردن، رسالة الماجستير في الاقتصاد ، جامعة اليرموك ،الاردن.

8- دهان، محمد. (2010).الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري :مقارنة نظرية ودراسة تقييمية لحالة الجزائر ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة قسنطينة، الجزائر.

3.1- المجلات والدوريات

9- العربي ،أشرف .(2007).رأس المال البشري في مصر :المفهوم – القياس و الوضع النسبي ،بحوث اقتصادية ، عربية العدد 39، مركز الدراسات العربية ، بيروت.

10- المعموري ، محمد.(2002).مقاييس التنمية البشرية :عرض وتقييم ،بيت الحكمة، بغداد.

11- اسكد .(1997).التصنيف الدولي المقنن للتعليم ،منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلوم و الثقافة .
www. uis.unesces.org/publications/isced

12- بطانة ،عبد القادر .(1990).دور الجامعات في تطوير التعليم الاساسي ،مجلة التربية الجديدة.

13- خالدي ، خديجة .(2005).أثر الانفتاح التجاري على الاقتصادي الجزائر .مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد02 ، جامعة الشلف ، الجزائر.

14- عدنان وديع ،محمد.(2005).التعليم و النمو وسوق العمل في اطار برنامج التعلم عن بعد ، المعهد العربي للتخطيط. اعبر موقع الانترنيت : http :www.arab-api-org/coursel14/cl4-4.htm

15- قريش ، نصيرة .(2008).ابعاد و توجيهات استراتيجية انعاش الصناعة في الجزائر ،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد05،جامعة الشلف، الجزائر.

16- كواز ،أحمد.(2002).السياسات الاقتصادية و راس المال البشري ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت.

4.1- الملتقيات و المؤتمرات

17- شريفي ابراهيمي .(2012).دور راس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر : دراسة قياسية في الفترة(1964-2010)، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية العدد8.

18-صندوق النقد العربي و الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي و منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (2009) ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، العدد 29.

19- طالب السيد، محمد.(2008). تقرير البنك العالمي : التعلم مدى الحياة في اقتصاد المعرفة العالمي ، تحديات البلدان النامية ، دار الكتاب الجامعي ، الامارات العربية المتحدة.

20- لعريفي ،عودة. وعايدي ،عبد القادر.(2012). مؤشرات قياس رأس المال البشري في الجزائر، الملتقى الدولي الخامس حول راس المال الفكري في منظمات الاعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة ،الشلف .

2- المراجع باللغات الاجنبية

21- Acemoglu, D. (2009), *Introduction to Modern Economic Growth*, Princeton University Press, USA.

22- Adamu ,p.(2003). The Impact of Haman capital Formation on Economic Development in Nigeria :An Error correction Approach .in: Human resource Development in Africa :Selected papers for the year 2002 Annual conference, the Nigerian Economic Society (NES),pat Two.

23- Arrow, K. (Jun., 1962).The Economic Implications of Learning by Doing, *Review of Economic Studies*, Vol.29, No.3.

24- Azariadis, c. and Drazen, A.(1990).Threshold Externalities in Economic Development ,*Quarterly journal of Economics* ,vol.105.

25- Barro, R .and W ha Lee, J. (2013).A new data Set of educational attainment in the World, 1950-2010*, Journal of Development economics, Vol* .104.

26- Barro, R. (1991). Economic Growth in a Cross Section of Countries, *Quarterly Journal of Economics* 106.

27- Bolt, J., and Van Zanden, J.L.(2013).The first update of the Maddison project: re-estimating growth before 1820. *Maddison Project Working Paper*

28- Brown, P.(2001). Skill formation in the twenty-first century. In P. Brown, A. and Lauder, H.(eds.). *High Skills: Globalization, Competitiveness, and Skill Formation*, Oxford and New York, NY: Oxford University Press.

29- Becker, G. (1994). *Human Capital: A Theoretical and Empirical Analysis*, Chicago, IL: University of Chicago Press.

30- Benhabib, J., and Spiegel, M. (1994). The Role of Human Capital in Economic Development: Evidence from Aggregate Cross-Country Data, *Journal of Monetary Economics* 34.

31- Deaton, A. (2013).*The Great Escape: Health, and the origins of inequality*, Princeton University Press, USA.

32- Eide, k. (1966).*Education Development and Economic in OECD Countries,* New York.

33- Godo, Y. and Hayami, Y. (2002). Catching up in education in the economic catch up of Japan with the United States, 1890–1990, *Economic Development and Cultural Change* 50.

34- Greenhalgh ,C. and Rogers, M. (2010).*Innovation, Intellectual Property, and Economic Growth* ,Princeton University Press .

35- Harbison, F. and Myers, C.(1969). *Education Man Power and Economics Growth*. New York: McGraw .

36- Jones, C. (1998).*Introduction to Economic Growth*, Stanford University Press.

37- Kalaitzidakis P., T. Mamuneas, A. Savvides, and T. Stengos. (2001). Measures of Human Capital and Nonlinearities in Economic Growth, *Journal of Economic Growth* 6.

38- Lucas, R. (1988). On the Mechanics of Economic Development, *Journal of Monetary Economics*, Vol. 22.

39 - Lucas, R. (Mar.1993).Making a Miracle, *Econometrica*, Vol .61, No.2.

40- Mankiw, N. Romer, D. and D. N. Weil. (1992). A Contribution to the Empirics of Economic Growth, *Quarterly Journal of Economics* 107.

41- Mishkin, F.(2012). *Macroeconomics: policy and practice*, Addison-Wesley Publishing, Pearson Education, Inc.

42- OCDE. (2007a).*Regards Sur L'éducation : Les indicateurs de L'OCDE*, Paris : OCDE

43- Romer, P. (1990). Endogenous Technological Change, *Journal of Political Economy*, Vol.98, No.5, USA.

44- Savvides, A. and. and Stengos, T.(2009).*Human capital and economic growth*, Stanford University Press. Stanford.

45- Schultz, T. (1960). Capital Formation by Education, *Journal of Political Economy, Vol.* 68.

46- United Nations Statistics Division UNSD,(2009) National Accounts Main Aggregates Data Base.

47- Weber, L. (2010).*Demographic Change &Economic Growth: Simulations on Growth Models*, Springer.